

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

محمد محفوظ

حقوق الإنسان

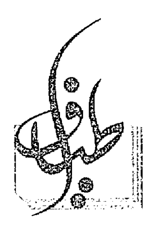
وقضايا الحرية والتنمية

طبع في لبنان

حقوق الإنسان

وقضايا الحرية والتنمية

محمد محفوظ





الطبعة الأولى

1440 هـ - 2019 م

ردمك 978-614-02-1709-6



أطياف للنشر والتوزيع
هاتف / فاكس: ٨٥٤٩٥٤٥ (٣) ٩٦٦+
القطيف - شارع القدس
ص.ب. ٦١٢١٥ القطيف ٣١٩١١
المملكة العربية السعودية
E-mail: atyaf-pd@hotmail.com

منشورات ضفاف
Editions Difaf
editions.difaf@gmail.com

هاتف بيروت: 9613223227+

المحتويات

المقدمة 7
تمهيد 9

الفصل الأول: صيانة حق التنوع يعزز حقوق الإنسان 17
سؤال الهوية والتنوع الثقافي 19
من التنوع إلى المشترك الإنساني من أجل تعزيز المشترك الإنساني........... 51
حقوق الإنسان والتنمية........................ 67
الهوامش 76

الفصل الثاني: صيانة حقوق الإنسان سبيل التقدم........................ 77
ملامح حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي........................ 79
الهوامش 100
حرية الإنسان وحقوقه.. رؤية قرآنية........................ 103
التنمية وجدليات الحرية........................ 131
الهوامش 148

الخاتمة 149

وعليه نصل إلى هذه النتيجة السياسية المذهلة، وهي أن صيانة حقوق الإنسان وتوفير كل متطلبات الدفاع عن كل الحقوق الإنسانية، تؤدي إلى قدرة المجتمع للدفاع عن نفسه من كل المخاطر والتحديات.

والكتاب الذي بين يديك - عزيزي القارئ - هي محاولة لإعادة الاعتبار لحقوق الإنسان، ودعوة كل المؤسسات السياسية إلى احترامها وتقديرها وحمايتها.

ونرجو أن نكون قد وفقنا في بيان بعض جوانب هذا الهدف النبيل ومن الباري عز وجل نستمد العون والتوفيق لبناء واقع سياسي يخلو من كل ما يمنع انتهاك حقوق الإنسان أو التعدي عليها.

تمهيد

نظام القيم وحقوق الإنسان

يشكل الوعي قفزة نوعية في حياة الإنسان، بوصفه الشرط الضروري لتوفر الكثير من الامكانات المعنوية والفكرية والمادية، وطرق التعاطي الحسن والإيجابـــي مع الكثير من الأمور والقضايا التي يحتاجها الإنسان في هذا العصر.

لهذا فإنه كلما يتعمق الوعي في حياة الإنسان، يتقدم خطوات في سبر أغوار الكون وأسراره، وامتلاك المزيد من ناحية العلم والمعرفة.

والوعي الإنساني لا يمتلك حدوداً معينه يقف عندها، فهو إذا لم يتقدم في آفاقه وحركته، فأنه لا يقف عند حدوده السابقة، وإنما يتأخر ويرجع خطوات إلى الوراء. لأن الوعي عملية كسبية، والعمليات الكسبية في حياة الإنسان تزدهر وتنمو برعاية الإنسان لها واستمراره عليها والتشبث بأسباب بقائها. كما أنها تتأخر إلى الوراء إذا أهملها الإنسان، و لم يتمسك بأسباب نموها وازدهارها.

ومن الأمور الأساسية التي ينبغي أن تتعمق في حركة وعي الإنسان الفرد والمجتمع، وأن واجبات الإنسان في هذه الحياة وحقوقه متلازمة، بمعنى أنه كلما التزم الإنسان بواجباته وأدى التزاماته، بذات القدر حصل على حقوقه "والحصول هذا لا يعني الفورية في التحقق وإنما لعامل الزمن أهميته الخاصة في هذا المجال".

لهذا فإن من الحقائق الثابتة، أن الحق والواجب عنصران متكاملان في الدائرة الإنسانية وعلى صلة لصيقة بشخص الإنسان، حيث أن كمال

إنسانيته ونقصانها مرهونان بقدر تمتعه بحقوقه، والتزامه بواجباته، فإذا كانت المعادلة بين (الحق والواجب) مكتملة العناصر والأبعاد فأن إنسانيته كاملة "بمعنى أنه يعيش وضعا إنسانيا متقدما على المستوى المادي والروحي". وكلما تعددت مواقع الخلل في هذه المعادلة، كان الانتقاص من إنسانيته بنفس ذلك القدر.

ولهذا أعتبر الإسلام أن الاعتداء على نفس واحدة اعتداء على الإنسانية كلها، كما أن إنقاذ نفس إنقاذ للإنسانية جمعاء..{من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا}.

لهذا فإن تنظيم معادلة الحق والواجب في الدائرة الشخصية، يتم في إطار المصلحة الاجتماعية العامة.. حيث أن هذه المعادلة في الدائرة الفردية ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بالبعد الاجتماعي والإنساني لعنصري الحق والواجب. بمعنى أن واجبات الآخرين وحقوقهم تشكل عنصراً أساسياً في الحقوق والواجبات في الدائرة الفردية، لهذا فإننا نرفض ما ذهب إليه الفرديون من أن حق الفرد غاية في ذاته ونقر بأن الحقوق الشخصية تطبق في إطار الحقوق الإنسانية العامة.. وأي تصرف أو عمل فردي يضر بأي حق اجتماعي أو إنساني آخر، يجمد الحق الشخصي، ويفتح المجال لتطبيق الحق الاجتماعي العام.

كما أن الواجبات الشخصية، ينبغي أن تتوجه إلى خدمة المصلحة العامة أيضاً، كما تخدم المصلحة الخاصة، وإذا تعارضت المصلحتان، قدمت العامة على الخاصة.

فالموظف الذي يلتزم بواجبه الشخصي، فأنه يحقق لنفسه رغبتها في الحصول على المال والرزق، كما أنه يحقق مصلحة عامة في إنهاء معاملات المراجعين، وإذا تعارض الواجب الشخصي الذي يقوم به الموظف مع المصلحة العامة، فأنه ملزم قانوناً بتقديم المصلحة العامة على

الخاصة. فالموظف الذي يخاف الإرهاق والتعب فيؤخر معاملات الناس ومراجعاتهم حفاظاً على راحته ومصلحته الخاصة، فإننا لا نقبل كلامه، ونحثه على التعب والالتزام بالواجب الشخصي في سبيل المصلحة العامة.

وهنا ينبغي التذكير بمسألة أساسية وهي: أن المصالح الفردية الشخصية، لا يمكن أن تتحقق بعيداً عن الوسط الاجتماعي، باعتبار أن الإنسان كائن حيوي اجتماعي بطبعه، لذلك لا بد من تقديم المصالح الاجتماعية العامة، على المصلحة الشخصية حين التعارض والتناقض.. لأن الفرد لا يمكنه أن يتمتع بمصالحه الشخصية بدون وسط اجتماعي سليم بمعنى أن للمجتمع شخصية معنوية (اعتبارية) لا تتحقق إلا بأن يؤدي كل فرد ينتمي إلى هذا المجتمع وظيفة اجتماعية وتتشكل من خلال هذه المسألة الشخصية الاجتماعية العامة التي قوامها جهود الإنسان الفرد في هذا المجتمع.. من هنا فإننا نستطيع القول أن التزام الإنسان بواجبه هو عبارة عن تحقيق حقوق البعض الآخر من الناس فلو أن الموظف في أدارته التزم بواجبه الوظيفي بشكل جيد فإنه سيحقق ويوفر حقوق المواطنين المراجعين، كما أن الأستاذ في المدرسة حينما يلتزم بواجبه في شرح الدرس وتنمية مواهب الطلبة العلمية والمدرسية فإنه سيوفر التزامه هذا حقوق الطلبة في الدرس والتحصيل العلمي.

كما أن العامل في المعمل والمصنع حينما يلتزم بواجبه العملي والوظيفي في الاهتمام بجودة والتقنية المادية أو السلعة التي ينتجها، فأنه سيوفر حقوق المستهلك فيما يرتبط بالمواد التي يستهلكها.

وهكذا نجد أن الواجبات والحقوق متلازمة مع بعضها البعض، بحيث أنه لو كان الواحد منا التزم بواجبه وأدى وظيفته وأعماله على أكمل وجه لتحققت حقوق الآخرين.. لهذا فإننا نقول أن الالتزام بالواجب، هو الطريق السريع لتحقيق الحقوق وتوفير المتطلبات.

وفي إطار تلازم الحق بالواجب نؤكد على مسألتين أساسيتين وهما:

1. ابدأ بنفسك، ولا تنتظر من الآخرين أن يلتزموا بواجبهم، بمعنى أن الكثير من الناس يتخلون عن الالتزام بواجباهم تحت عنوان وتبرير أن الآخرين لا يلتزمون بذلك وهكذا يتخلى الجميع عن الالتزام بواجبهم تحت عنوان وتبرير أن الآخرين لا يلتزمون بذلك وهكذا يتخلى الجميع عن الالتزام بواجباهم، فتضيع حقوق الجميع.. لهذا فإن الحل الفعال، هو أن يبدأ كل واحد منا بالالتزام، ويشجع غيره على ذلك. فالقاعدة الذهبية لتحقيق معادلة الحق والواجب في الحياة العربية، هي أن يبدأ كل من موقع عمله بالالتزام بمسؤولياته وأعماله.
2. إن التطور الاجتماعي مرهون بقدرة أبناء المجتمع على تحقيق هذه المعادلة في الحركة الاجتماعية، إذ أن توازن العلاقة بين الحق والواجب، هو الذي يهيئ الأرضية المناسبة للإقلاع الحضاري من قبل أبناء المجتمع.

لهذا فإن تحقيق هذه المعادلة ليس مسألة فردية محضة، وإنما هي مرتبطة بأبناء المجتمع بمختلف قطاعاته وشرائحه. فإذا لم تكن العلاقة متزنة بين واجب الشريحة الاقتصادية الميسورة وحقوقها، فإنها لن تشارك بفعالية في البناء الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه إذا لم تكن العلاقة متزنة بين حقوق الشريحة المثقفة وواجباها، فإنها لن تشارك بإمكاناتها المعرفية والاجتماعية في البناء والتطور.. وهكذا بقية الشرائح والقطاعات، فتحقيق مفهوم العدل بين الواجب والحق عملية تاريخية، تعتمد على الوعي الجمعي وحالات التضامن والتكاتف الاجتماعي، لهذا فهي قاعدة التقدم ومنطلق التطور، والسبيل الأفضل للمشاركة الجمعية في البناء والعمران الحضاري.

وإن ضمان الحقوق في المنظور العلوي، وعدم التعدي عليها تحت أي مبرر، هو وجود النظام الذي ينظم العلاقات، ويضبطها بعيدا عن الإفراط والتفريط.. فلا حقوق للفرد والمجتمع، بدون مرجعية عليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع. لذلك نجد أن الإمام علي يشير إلى هذه الحقيقة بقوله: المعروف عندهم ما عرفوا والمنكر عندهم ما أنكروا، مفزعهم في المعضلات إلى أنفسهم وتعويلهم في المهمات على أرائهم، كأن كل امرئ منهم أمام نفه قد أخذ منها فيما يرى بعرى ثقات وأسباب محكمات".. فلا يمكن أن تصان الحقوق، حينما تنتشر الفوضى، ويغيب النظام.. وذلك لأن كل متواليات هذا الغياب تنعكس سلبا على واقع حقوق الإنسان في المجتمع.. لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني حربا داخلية وأهلية، لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه، و ذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. ولعل في مقولة الإمام علي التالية إشارة إلى هذه المسألة [لا بد للناس من أمير بر أو فاجر يعمل في أمرته المؤمنون، ويستمع فيها الكافر ويبلغ الله فيها الأجل ويجمع به الفيء ويقاتل العدو وتؤمن به السبل ويؤخذ به للضعيف من القوي حتى يستريح بر أو يستراح به من فاجر].. والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق، لا تشرع بطبيعة الحال إلى الاستبداد والحكم المطلق، لأن هذا بدوره أيضا يمتهن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع. لذلك فإن الإمام يحذر من الفوضى وغياب النظام، كما يحذر من الديكتاتورية والاستبداد. لذلك نجده عليه السلام يلح بالدعوة إلى الشورى والمشاركة. إذ يقول [من استبد برأيه هلك ومن شاور الرجال شاركها في عقولها].. ويقول في كتاب لأحد ولاته [وإن ظنت الرعية بك حيفا فاصحر لهم بعذرك واعدل عنك ظنونهم بإصحارك فإن ذلك رياضة منك لنفسك ورفقا برعيتك وأعذارا تبلغ به حاجتك من تقويمهم على الحق].. من هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أن النظام الذي

يكفل الحريات للمجتمع، هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان.. ومن أجل أن لا تكون الدعوة إلى النظام، دعوة إلى الاستبداد والاستفراد بالرأي والحكم المطلق. بلور الإمام مجموعة من القواعد والقضايا، التي تشكل بمجملها النظام الديمقراطي الذي يحظى بشرعية وشعبية اجتماعية. وهذه القواعد هي:

1- دعوة الوالي والحكم إلى العناية بذوي الحاجات والعمل على توفير كل الأسباب والحقائق المفضية إلى رضا العامة.. فالهم الأساسي ينبغي أن يتجه إلى إرضاء السواد الأعظم من الناس وذلك عبر سياسات وممارسات تتجه بشكل مباشر إلى حاجاتهم ومتطلباتهم الأساسية.. لذلك نجد أن الإمام يأمر الوالي بأن يجلس لذوي الحاجات دون جند أو حرس لكيلا يعتدوا في توضيح مسائلهم، أ، يداخلهم الخوف فيحول دون مكاشفة الوالي. ويقول في صدد أن الجهد ينبغي أن يتوجه إلى إرضاء السواد الأعظم من الناس [أن سخط العامة يجحف برضى الخاصة..].

2- دعوة آحاد المسلمين إلى رفضه كل أشكال العبودية والظلم، وحثهم الدائم إلى نيل حقوقهم وحرياتهم. إذ يقول: ولا تكن عبد غيرك وقد خلقك الله حرا].

3- تحديد نظام العلاقة والمسؤوليات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم.. إذ قال [أي الناس إن لكم علي حقا..].. ودعا الإمام المسلمين إلى التعامل مع الحكام بعيدا عن أشكال الغطرسة والجبروت وقال [فلا تكلموني تكلمون به الجبابرة..]. وألزم المسئولين مهما علت مسؤولياتهم أن يعيش كما يعيش الناس بدون تميز أو استئثار أو طغيان إذ يقول [أأقنع من نفسي بأن يقال أمير المؤمنين ولا أشاركهم في مكارة الدهر أو أكون لهم أسوة في جشوبة العيش] ودعا ولاته إلى عدم الاحتجاب عن الشعب وضرورة إظهار حسن الظن بالرعية. ودعا إلى تنفيذ القانون بدون مواربة أو تمييز إذ يقول [ولا يكونن المحسن والمسيء عندك بمنزلة سواء]..

وعمل مع ولاته على توفير كل حاجات المجتمع ومنع الاحتكار ودعا إلى المبالغة في الرفق فلا أنظمة تعسفية ولا قرارات مصادرة ولا إجراءات تحول دون ممارسة الناس حرياتهم على مختلف المستويات. إذ يقول [فإن شكوا ثقلا أو علة أو انقطاع وشرب أو بالة...].

4- نزاهة الجهاز القضائي، وذلك عبر اختبار أكفأ وأنزه المؤهلين لممارسة القضاء. وذلك لأن الكثير من التجاوزات التي تحدث تجاه حقوق الإنسان في كثير من الدول، هي من جراء تفشي الجهاز القضائي الذي مهمته حماية القوانين وصيانة المال العام وحقوق الناي.. فحينما لا يكون القضاء مستقلا أو تتفشى فيه مظاهر الفساد، فحينذاك ستتعاظم مظاهر امتهان كرامة الإنسان والتعدي على حقوقه.. لذلك فإن صيانة حقوق الإنسان، تتطلب جهازا قضائيا ونزيها وتمتع بصلاحياته بشكل كامل.. لذلك نجد أن الإمام يؤكد على مسألة القضاة، ويوضح مواصفاتهم وشروط اختيارهم، حتى تكتمل شبكة النظام الذي يحترم الحريات ويصون الحقوق.. إذ يقول [ثم اختر للحكم بين الناس أفضل رعيتك في نفسك..].. وقد انعكست هذه القيم كلها في السيرة العلوية. حيث نجد أن الإمام علي بن أبـــي طالب وفي مختلف المواقع، يحافظ على كرامة الناس، ويحفظ حقوقهم، ويحول جون تجاوز هذه المقدسات الدينية والإنسانية. فحينما ظفر بعد معركة الجمل بعبد الله بن الزبير ومروان بن الحكم وسعيد بن العاص وهم من أعدائه المؤلبين عليه، عفا عنهم ولم يتعقبهم بسوء. وبعد معركة الجمل أودع السيدة عائشة أكرم وداع وسار في ركابها أميالا وأرسل معها من يخدمها ويحف بها. قيل أنه أرسل معها عشرين امرأة من نساء عبد القيس عممهن بالعمائم، وقلدهن السيوف. فلما كانت ببعض الطريق ذكرته بما لا يجوز أن يذكر به وتأففت وقالت: هتك ستري برجاله وجنده الذين وكلهم فلما وصلت إلى المدينة ألقى النساء عمائمهن وقلن لها: إنما نحن نسوة. ولما

سمع قوما من أصحابه يسبون أهل الشام أيام الحرب بصفين قال لهم: أني أكره أن تكونوا سبابين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب إلى القول، وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبكم إياهم: اللهم أحقن دماءنا ودماءهم، حتى يعرف الحق من جهله، ويرعوي عن الغي والعدوان من لج له..

الفصل الأول

صيانة حق التنوع يعزز حقوق الإنسان

سؤال الهوية والتنوع الثقافي

اكتشاف الذات:

هل يمكن للإنسان الفرد أو الجماعة، أن يفهم نفسه بدون الآخر.. وهل يستطيع الإنسان أن يستغني عن الآخر.. أم العلاقة بين الذات والآخر، من العلاقات المركبة على المستويين الفردي والجماعي، بحيث أنه لا يمكن فهم الذات إلا بفهم الآخر.. وبالتالي فإن العلاقة بين الذات مهما كان عنوان تعريفها، هي بحاجة إلى الآخر مهما كان عنوانه وتعريفه..

فإذا كان عنوان الذات دينيا، فإن هذه الذات بحاجة ماسة لفهم ذاتها وللعيش الإنساني السليم مع الآخر الديني. وإذا كان عنوان الذات قوميا أو عرقيا أو مذهبيا، فإنه لا يمكن لهذه الذات من إدراك حقائق الحياة بدون نسج علاقات سوية مع الآخر.. فالآخر بكل دوائره، هو مرآة الذات بكل دوائرها.. ومن يبحث عن ذاته، لا يمكن القبض على حقيقتها وجوهرها بدون استيعاب الآخر وفهمه وإدراك حاجاته ومتطلباته. فالآخر هو مرآة الذات، ولا ذات حقيقية بدون آخر حقيقي. لذلك فإننا نعتقد ومن منطلق فلسفي ومعرفي إن كل دعوات الاستغناء عن الآخرين مهما كانت مبرراتها ومسوغاتها أو عناوينها، هي دعوات لا تنسجم ونواميس الحياة الإنسانية..

فدعوات نفي الآخر واستئصاله، لم تؤد ولن تؤدي إلا إلى تشبث الذات بكل خصوصياتها وحيثياتها المباشرة وغير المباشرة.

لذلك فإننا نرى أن كل الأيدلوجيات والنزعات الاصطفائية والتطهيرية، لم تفض إلا إلى المزيد من بروز الهويات الفرعية والخصوصيات المراد طمسها وتغييبها.

وعليه فإن الآخر الديني هو ضرورة وجودية للذات الدينية. كما أن الأخر المذهبـــي هو ضرورة وجودية ومعرفية للذات المذهبية وهكذا بقية العناوين ودوائر الانتماء التي تحدد معنى الذات والآخر.. فالذات التي لم تتجاوز حدودها على أحد تعبير الكاتب المصري سمير مرقص، مهما كان ثراء هذه الذات ومهما حملت من خبرات، تظل في حاجة كيانية - ماسة - إلى أن تعبر هذه الحدود انطلاقا من احتمالية أن الآخر قد يحمل ثراء وخبره لم تعرفها أو قد تدركها ا الذات من جهة، وإن استمرار الذات في الوجود يعتمد إلى حد كبير على اختبار ما لدى هذه الذات من غنى وخبرة بالتفاعل أو باكتشاف - على الأقل - ما لدى الآخر من جهة أخرى.

والآخر بحكم التعريف - هو مغاير للذات، ويظل منطقة تحتاج إلى الإدراك.

والذات في عملية خروجها إلى الآخر - اكتشافا - إنما تعيد اكتشاف نفسها، وربما تبدأ في إدراكها. والذات لا يمكن أن تكون ذاتا إلا بوجود الآخر.

فمن يبحث عن اكتشاف ذاته، ومعرفة منظومته القيمية والثقافية، فعليه بالتواصل مع قيم الآخرين ومنظوماهم الثقافية.

فالعزلة والانكفاء لا يقودان إلى اكتشاف الذات، حتى ولو كان خيار العزلة خيارا أيدلوجيا.

والنظرة النرجسية إلى الذات وقيمها وما تملك من مبادئ ومعارف، فإنها لا تؤدي أيضا إلى إدراك وفهم حقيقة الذات الثقافية والقيمية.. وذلك لأن النزعة النرجسية لدى الإنسان، تقوده إلى شعور وهمي بالاستغناء عن الآخرين بكل معارفهم ومكاسبهم العلمية والحضارية. فلا العزلة تقود إلى الفهم واكتشاف الذات، كما إن الاستغناء عن الآخرين، والتكور والتمحور حول الذات، لا يفضي إلى اكتشافها، وإنما يفضي

إلى بناء صورة نمطية حول الذات، ليست قادرة على استنهاض الإنسان واكتشاف قدراته وطاقاته الكامنة. وحده التواصل والانفتاح هو الذي يقود إلى اكتشاف الذات. من هنا نصل إلى حقيقة اجتماعية وحضارية مهمة. وهي أن العزلة والانكفاء، ليست هي وسيلة الدفاع الحضارية والثقافية عن الذات، بل هي تعتبر وسيلة للهروب من استحقاقات الراهن. ولم يسجل لنا التاريخ تجربة إنسانية عن مجتمع، تمكن من حفظ ثوابته وصيانة مكتسباته من خلال الانكفاء والانعزال. ويبقى الانفتاح الرشيد والتواصل العلمي والثقافي والاجتماعي، بين مختلف التعبيرات والمكونات، هو وسيلة الدفاع عن الذات. فالتمسك بالثوابت والدفاع عن الخصوصيات، لا يمكن أن يتحقق بانغلاق الذات، وإنما بانفتاحها وتواصلها المستديم مع الآخر. ومهما كانت التباينات ونقاط الاختلاف، لا مبرر حقيقي للانكفاء والانعزال.. بل على العكس من ذلك تماما. ولا يمكن إدارة الاختلافات الدينية والمذهبية والفكرية، بدون تواصل المختلفين مع بعضهم البعض.

لهذا كله فإننا نعتقد وبشكل عميق أن اكتشاف الذات يتطلب الاهتمام بالأمور التالية:

1 - إن الإنسان مهما امتلك من إمكانيات وكفاءات وطاقات، لا يستطيع أن يحقق ذاته ويعزز مكاسبها العامة، بدون نسج علاقات طبيعية وسوية مع محيطه الاجتماعي والثقافي والوطني..

فالإنسان السوي لا يمكنه الاستغناء عن الآخرين وإنما من الضروري أن ينسج علاقات سوية معهم. ولا ريب أن بوابة هذه العملية هو الانفتاح والتواصل والتعاون مع الآخرين.

فالعلاقة شرطية وجدلية في آن واحد (على حد تعبير الكاتب سمير مرقص) بين الذات والآخر. وهذه العلاقة غاية في التعقيد، حيث يصبح الآخر شرطا لتحرر الذات من ذاتية عمياء لا ترى إلا نفسها - وربما لا

تراها - ومن ثم تحمل نهاية لصيرورتها، وهنا يكمن البعد الشرطي في العلاقة. وفي الوقت نفسه فإن تحرر الذات من حدودها والخروج إلى الآخر، إنما يعني التجدد بإدراك نقاط القوة لدى الآخر والتي تعني نقاط الضعف لدى الذات ما يعني تحقق البعد الجدلي في العلاقة، والعكس صحيح بطبيعة الحال. هذا بالإضافة إلى تصحيح الصور النمطية أو الرؤى سابقة التجهيز التي يشكلها كل طرف من الطرفين - الذات والآخر - بعضهما عن بعض.

2 - إن الآخر المختلف، ليس موضوعا للنبذ والإقصاء والسباب والشتيمة، وإنما هو موضوعا للحوار والتواصل والتعارف. وإن الاختلافات والتباينات مهما علا شأنها، لا تشرع لأحد ممارسة الحيف والظلم بحق الآخر المختلف.

فالمطلوب من كل الأطراف، ليس التنابز بالألقاب، وممارسة سوء الظن المتبادل، وإنما المطلوب هو ممارسة العدل تجاه بعضنا البعض..

ولا يمكن أن نحقق مفهوم العدل في العلاقة مع المختلف، بعيدا عن قيم الحوار والتواصل والتعاون..

فليس عيبا أن نختلف، لأن ذلك من لوازم الحياة الإنسانية، ولكن العيب كل العيب حينما يقودنا هذا الاختلاف إلى الخصام والعداء المتبادل..

فتعالوا جميعا من مواقعنا الفكرية والثقافية والاجتماعية المتعددة والمتنوعة، أن نمد أيدينا لبعضنا البعض، ونطرد من واقعنا كل أسباب الإحن والبغضاء، ونتعاون مع بعضنا البعض لإرساء معالم وحقائق الاحترام المتبادل وصيانة الحقوق والحفاظ على أسباب الوئام وموجبات الاستقرار والتضامن..

3- حين الحديث عن ضرورة نسج علاقات إيجابية بين الذات والآخر، وإن جميع مكونات وتعبيرات المجتمع الواحد، من الضروري أن

تنفتح على بعضها، وتتواصل اجتماعيا ومعرفيا.. فإننا ندرك وبعمق أن التوجيهات الأخلاقية بوحدها، لا تصنع هذه الحقائق، ولا تبني العلاقات الإيجابية بين مختلف الأطياف والتعبيرات..

لذلك فإننا نعتقد أن تنمية فضاء المصالح المشتركة، بين مختلف المكونات والتعبيرات، هو الذي يساهم مساهمة رئيسية في تعزيز التواصل والعلاقة..

فحينما تكون مصالح الناس متباعدة، فإن التوجيهات الأخلاقية، ستعالج في الحدود القصوى بعض الحالات الفردية. أما إذا كانت شبكة المصالح اليومية بين الناس متداخلة، فإن هذه الشبكة بمتوالياتها ومقتضياتها المتعددة، ستفرض واقعا جديدا على صعيد العلاقات الداخلية في المجتمع الواحد. وتأتي التوجيهات الأخلاقية، لتضيف إلى هذا الواقع نزعة أخلاقية - روحية، تساهم في ضبط العلاقة اليومية، وتخرجها من دائرة العلاقة بين الأجساد والعقول، وتدخلها في رحاب الروح والالتزامات الأخلاقية.

إننا نشعر بأهمية أن تكون العلاقة بين تعبيرات المجتمع إيجابية وحسنة، ومتجاوزة لإرث القطيعة والانفصال. ولا سبيل حيوي وفاعل لذلك إلا بتوسيع شبكة المصالح المشتركة بين مختلف الأطراف.

بحيث يشعر الجميع، أن مصلحة الجميع تقتضي، التمسك بكل أسباب الانسجام الاجتماعي والتضامن الوطني.

وصفوة القول: إننا ينبغي أن لا نذعن إلى إكراهات القطيعة ومناخات المفاصلة والجفاء بين أطياف المجتمع والوطن، ونعمل من مواقعنا المتعددة على إشاعة أجواء التفاهم والتواصل، ونوفر كل الأسباب المؤدية إلى بناء علاقة إيجابية وحيوية ومتضامنة بين جميع المكونات والتعبيرات.

في سياقات الهوية:

لا نجانب الصواب، إذا قلنا أن التطورات الحديثة بأشكالها المختلفة ومؤسساتها المتنوعة وآفاقها الرحبة، لا تلغي ضرورة الانتماء إلى هوية واضحة المعالم، ضاربة بجذورها في عمق التاريخ والمجتمع.

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال، أن تكون مؤسسات العلم الحديث، هي البديل عن الانتماء إلى تلك الهوية. كما يطالب (جوزيف شتراير) حينما يقول: "لقد أصبح ممكنا الاستغناء عن الطرق القديمة، لعثور المرء على هويته داخل مجتمع ما. إن شخصا بدون عائلة، وبدون مسكن ثابت، وبدون انتماء ديني، يمكن أن يعيش حياة مكتملة بصورة كافية".

إن هذه النظرة وأمثالها، التي تنظر إلى عملية الانتماء إلى هوية وطنية ثابتة. وعلى صلة عميقة بالجذور التاريخية والدينية مسألة ثانوية، أو بإمكان الإنسان أن يستبدلها بهوية أخرى متحركة. لا شك أن هذه النظرة، تدفع باتجاه إلغاء الضوابط الأخلاقية والاجتماعية، وتقضي على عملية الاستقرار النفسي، التي توفرها الهوية المنسجمة والمعبرة عن التكوين العقدي للناس.

إن الهوية حينما نتمسك بها بشكل إيجابي وواع، ونترجم قيمها ومبادئها إلى خطط عمل وبرامج حضارية. هي التي تصنع التطورات والأشكال المؤسسية الحديثة. ولا يمكننا بأي شكل من الأشكال أن نعتقد أن الأشكال المؤسسية الحديثة، الخاضعة للتحول والتطور، هي التي تخلق لنا هوية وثابتا وطنيا نسير عليه.

فالهوية هي التي تصنع العمران الاجتماعي والحضاري، وليس العكس. فليس صوابا أن تحل التكنولوجيا محل الهوية وضرورة الانتماء الحضاري.. لهذا نجد أن عمليات المسخ والتبديل الحضاري التي مارسها الاستعمار بحق الشعوب المستعمرة ذات التاريخ والحضارة، لم تؤد إلى

تخلي تلك الشعوب عن هويتها. بل كان لتلك العمليات الخارجية الدور الأساسي، في تكريس الهوية في نفوس الناس وتشبثهم بها. لهذا كانت دائما الهوية بعناصرها العقدية والثقافية. تشكل عنصرا أساسيا لتوازن الكيان المجتمعي، بحيث أن وجود أي خلل في هذه المسألة يعني على المستوى العملي بداية التراجع الحضاري.

فوظيفة الهوية الأساس، هي صياغة الكيان المجتمعي، بما يتناغم والمنطق العقدي والتاريخي لتلك الجماعة البشرية. وفي كل الحقب التاريخية التي مر بها الإنسان على وجه هذه البسيطة، كان لغياب الهوية أو ضمورها الدور الجوهري في دخول الكائن البشري في نفق اللاتوازن واللا استقرار النفسي والاجتماعي.. وفي المقابل كان الاستقرار النفسي والاجتماعي، كقاعدة لتطوير الإنتاج وتحسين ظروف المعيشة المادية والمعنوية، رهينا بحسن العلاقة التي تربط تلك المجموعة البشرية بهويتها وعناصرها العقدية والحضارية.

فالتاريخ الحقيقي الذي يتجه إلى صنع المنجز الحضاري لأي مجتمع. يبدأ منذ اتساق العلاقة بين الحركة الاجتماعية والهوية، بحيث تكون الحركة الاجتماعية مجسدة لعناصر الهوية الذاتية للمجتمع.. وهذا ما يقربنا من المفهوم الاجتماعي للزمن. بحيث أن حركة الناس العشوائية تبقى خارج التاريخ وعلى هامشه. بمعنى أن هذه الحركة لا تقود إلى توظيف كل الطاقات والقدرات في سبيل بناء الواقع الحضاري. وإنما هي حركة في أحسن الظروف تقليدية، لاهثة وراء منجزات الغير لاقتنائها، دون تمثل القيم الأصلية التي أوجدتها، وكأن الحضارة سلعة تباع وتشترى. إن الهوية بعناصرها العقدية والحضارية، بمثابة القدرة الخلاقة المستمرة، التي تمد الكيان الاجتماعي بأسباب وعوامل تحقيق التوازن بين الحاجات المادية والمعنوية، الروح والجسد، المصلحة الفردية والجماعية، الدولة والمجتمع، الداخل والخارج.

وهكذا تكون الهوية هي صانعة التضامن بين أبناء المجتمع، وبها يسعى أبناء المجتمع جميعا إلى تحصيل الكمالات الإنسانية، والدخول في غمار منافسة الأمم والشعوب، على بلوغ سبل العلم والمدنية والحضارة. وإن أفول نجم الهوية أو التخلي عنها يورث المجتمع نمطا من التقليد الأعمى لشعوب العالم وطرائقهم في الحياة. وكتب (إدريس شرايبي) تصويرا رائعا إلى هذه الحالة يقول فيها: تصور أن زنجيا أبيض بين ليلة وضحاها، ولكن بقى أنفه أسود، بسبب إهمال القدر. كنت أرتدي سترة وبنطالا، وفي قدمي زوج من الجوارب وقميص وحزام على الخصر ومنديل في جيبي. كنت فخورا، كنت مثل أوروبي صغير، ولكني وجدت نفسي مضحكا عندما وقفت بين أصدقائي، ولقد كنت مضحكا فعلا". فالمنظور الذي ينبغي أن ننظر من خلاله إلى مسألة الهوية، ليس بوصفها معادلا موضوعيا للتقليدية والماضوية، كما أن الحداثة ليست معادلا موضوعيا للغرب والنموذج الحداثي الأوروبي. إننا ينبغي أن ننظر إلى الهوية، بوصفها تنمية سريعة ومتينة لكل طاقات الأمة في سبيل البناء والتطور.

بمعنى أن خيارات النهوض الثقافي والحضاري، وتجاوز المآزق الراهنة التي تعاني منها الأمة، لا تتم إلا على قاعدة انسجام هذه الخيارات مع هوية الأمة ومعادلتها الذاتية، أو منبثقة من مضمون الهوية والذات الحضارية. ودائما حسن العلاقة مع الهوية بمكوناتها الأصلية، كفيل بأن يعيد للأمة حيويتها الحضارية، ويقوي من إمكانات قيامها بدورها التاريخي تجاه العالم.

ويكفي أمتنا عشرات السنين وضخامة الإمكانات والطاقات التي بذلت في سبيل النهوض اعتمادا على خيارات ومشاريع نهضوية ليست منسجمة وهوية الأمة. فكانت المحصلة النهائية لكل تلك الخيارات والمشاريع، هي المزيد من التراجع الحضاري واستفحال المآزق الداخلية،

بحيث أن الأمة أصبحت مكبلة بمجموعة من القيود الداخلية والخارجية التي تمنع على المستويين النظري والعملي من انطلاقة الأمة حضاريا.

فالتطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي أسقط الحدود وأوصل مناطق العالم ببعضها البعض حتى أضحى "قرية كبيرة" حسب تعبير (ماك لوهان)، والتوسع المعلوماتي الهائل، كل هذه التطورات قد تجرف الإنسان إلى مهاو سحيقة، أو في أحسن التقادير تحوله إلى لاهث وراء الجديد من التكنولوجيا وصناعة المعلومات.

لهذا فإن القاعدة الأساسية للتعامل مع هذه التطورات، هي تأسيس حالة من التوازن المجتمعي، حتى يتمكن المجتمع من ملاحقة التطورات دون إضاعة الذات.

ولاشك أن تأسيس عملية التوازن المجتمعي، لا تتم إلا على قاعدة الهوية وتفعيل عناصرها في الوجود الاجتماعي الشامل. وهذا لا يعني أن الهوية التي نطالب بإحيائها في الوسط الاجتماعي، تؤدي إلى نظام مغلق، موغل في العزلة والابتعاد عن حركة الحياة.

إننا ندعو إلى التمسك بالنظام الثقافي الذي يتضمن مجموعة من القيم والمبادئ، التي ما أن تمسكنا بها، وعملنا على إحيائها في مسيرتنا، إلا وتشبثنا بأسباب التحضر وعوامل التمدن في مختلف الحقول والمجالات. لأن هذه القيم تستنفذ في الإنسان كل الطاقات والإمكانات لوصل المسيرة التاريخية للأمة. وتجاوز كل عناصر القطيعة مع الأمة حضاريا. ولا شك أن عملية الوصل والاتصال بين راهننا وحضارتنا، تشكل الوعاء الحاضن، والحقل المناسب الذي تنمو فيه كل عمليات التجديد والإبداع الثقافي.

وجماع القول: أن من يطلب هوية واحدة بعيدة عن التنوع، يطلب أمرا مستحيلا في الفطرة والناموس الاجتماعي (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة).

الهويات المركبة:

عديدة هي المشروعات الايدولوجية والفكرية والسياسية، التي تعمل وتوجه كل طاقاتها وإمكاناتها، من أجل أنجاز هويتها البسيطة. أي الهوية أو العنوان العام، الذي يشكل ركيزة المشروع الأيدلوجي أو الفكري أو السياسي..

ولم تتوانى هذه المشروعات الشمولية، من استخدام القوة والقهر، لتعميم أيديولوجيتها وهويتها، والعمل على إفناء وطمس كل الهويات والعناصر الثقافية والأيدلوجية المغايرة لها.

لهذا نستطيع القول أن هذه المشروعات، بشكل أو بآخر مارست القهر تجاه مكونات مجتمعها، وتوسلت بوسائل السلطة من أجل دحر بعض الخصوصيات، وإبراز وإظهار خصوصيات أخرى. ويبدو أن هذا النهج هو أحد المسئولين الأساسيين عن العديد من الأزمات والتوترات العمودية والأفقية، التي تعاني منها بعض مجتمعاتنا العربية والإسلامية. وذلك لأنه وبفعل عوامل وأسباب ذاتية وموضوعية عديدة، لا توجد هويات بسيطة في حياة الجماعات البشرية. وإنما جميع الهويات الموجودة، والتي تعرف الجماعات الإنسانية نفسها، هي هويات مركبة.. بمعنى أنها نتيجة روافد وقنوات عديدة، ساهمت في صياغة الوضع أو الصورة الثقافية والأيدلوجية الراهنة لكل الأفراد والجماعات البشرية.

فالعلاقة بين الأنا والآخر، ليس بهذه الحدية والقطعية التي يتصورها أصحاب الرؤى الشمولية والمشروعات الأيدلوجية ذات الطابع المانوي إما مع أو ضد. فبعض الآخر الثقافي والاجتماعي هو من الذات الثقافية والاجتماعية، كما أن بعض الذات الثقافية والاجتماعية، هي من الآخر الثقافي والاجتماعي. وبهذه العملية تتداخل القنوات والرافد، وتصبح كل الهويات العامة للمجموعات البشرية، هي هويات مركبة، اشتركت عوامل وروافد عديدة في صنعها وبلورتها. ومن يبحث عن الهوية الخالصة

والصافية، فهو لا يجدها إلا ذهنه ونظرياته الأيدلوجية.

أما الوقائع الإنسانية والاجتماعية، فهي تثبت بشكل لا لبس فيه أن هويات الناس أضحت مركبة. بمعنى التداخل الثقافي والاجتماعي والنفسي بين الأنا بكل مستوياتها، والآخر بكل مستوياته ودوائره. لذلك فإن كل جهد فردي أو مؤسسي، يستهدف الهوية الخالصة، هو جهد تعصبي، لأنه سيعمل على معاداة بعض الجوانب أو المجالات الثقافية أو الاجتماعية الموجودة في الفضاء العام..

والتعصب في أحد وجوهه، يعني كل عمل نظري أو عملي، يستهدف تعميم رؤية أو موقف ويتوسل في سبيل ذلك بوسائل عنفية أو قهرية أو هما معا.

كما أن الشعور بالاستغناء عن الآخرين، أو الاعتقاد أن ما عند الذات أرقى وأصفى مما لدى الآخر، هو يؤسس أيضا لنزعة إصطفائية – طوباوية، لا تنسجم ومقتضيات الوقائع الإنسانية والاجتماعية.

فالنرجسية في النظر إلى الذات وكل مقتضياتها ولوازمها، يقود إلى الشعور بالخصومة والعداوة مع كل ما يحمله الآخر من تاريخ وثقافة وسياقات حضارية واجتماعية. لهذا فإن الموازنة في النظرة بين الذات والآخر، والانفتاح والتواصل مع الآخر، هو الذي يساهم في خروج الناس من أناهم الضيقة والنرجسية، وتدفعهم نحو نسج علاقات إيجابية وسوية مع كل الأطراف المختلفة معه، بكل درجات الاختلاف والتباين. فانتماءات الإنسان المعاصر، ليست بسيطة، وإنما هي مركبة ومتداخلة مع بعضها البعض..

فأغلب الأفراد اليوم إن لم يكن كلهم، يحتضنوا في عقولهم ونفوسهم مجموعة دوائر من الانتماء والروافد التي تغذي نفسه وعقله في آن..

لهذا فإن قسر الناس على دائرة واحدة، أو شكل واحد للهوية، يفضي إلى تشبث هؤلاء الناس بكل خصوصياتهم ودوائر انتماءاتهم

المتعددة وعناصر هويتهم المركبة.

ولعل عملية القسر والقهر على هذا الصعيد، هي التي تؤسس للكثير من عناصر التأزم والتوتر في مجالنا العربي والإسلامي. ولقد أجاد الأديب الفرانكفوني (أمين معلوف) في كتابه (الهويات القاتلة) في بيان هذه الحقيقة. فالتعامل التعسفي والقهري مع الروافد المتعددة لهوية الإنسان فردا وجماعة، هو الذي يحول في المحصلة النهائية هذه الهوية، إلى هوية قاتلة. إذ يقول [تتكون هوية كل من الأفراد من مجموعة كبيرة من العناصر لا تقتصر بالطبع على تلك المدونة على السجلات الرسمية فبالنسبة إلى الغالبية العظمي هنالك الانتماء إلى دين أو جنسية وأحيانا إلى جنسيتين، أو إلى مجموعة أثنية أو لغوية، إلى عائلة ضيقة أو موسعة، إلى مهنة أو مؤسسة كما إلى بيئة اجتماعية. لكن اللائحة قد تطول أيضا ويمكن الافتراض أنها لا تقف عند حد إذ يمكن الشعور بانتماء نسبي إلى مقاطعة أو قرية أو حي، إلى عشيرة أو فريق رياضي ومهني أو زمرة من الأصدقاء، إلى نقابة أو شركة أو جمعية أو أبرشية. وإلى رابطة من الأشخاص تجمعهم أهواء مشتركة. بالطبع إن هذه الانتماءات ليست على درجة متساوية من الأهمية، في الوقت نفسه على الأقل. لكن لا يمكن إغفال أي منها إغفالا تاما فهي العناصر المكونة للشخصية أو ما يمكن تسميته (جينات النفس) شرط التأكيد أن أغلبها ليس غريزيا].

وطبيعة العلاقة مع هذه العناصر من قبل الواقع الخارجي أي المحيط بكل دوائره، هو الذي يحدد نوعية العلاقة التي تربط الإنسان بعناصر هويته المتعددة.

فإذا كانت علاقة صادمة، ومتعسفة، وقهرية، فإن هذا الإنسان سيندفع عقليا ونفسيا للتمسك التام بتلك العناصر المستهدفة.

أما إذا كانت العلاقة مرنة، ومتسامحة، ومتفاهمة، فإن هذا الإنسان سيعمل على ترتيب علاقة إيجابية وحيوية ومثمرة مع كل عناصر هويته.

والتوترات الدينية أو المذهبية أو القومية أو العرقية، هي في أحد جوانبها وليدة السعي التعسفي في التعامل مع بعض روافد أو دوائر انتماء الإنسان فردا وجماعة. من هنا فإن المطلوب، وذلك من أجل التعايش السلمي بين مختلف المكونات والتعبيرات، والاستقرار السياسي والاجتماعي لأوطاننا ومجتمعاتنا، هو التعامل الايجابـــي والمنفتح مع كل هذه العناصر والروافد التي تتشكل منها كل هذه المكونات والأطياف..

فالمجتمعات المستقرة سياسيا واجتماعيا، هي تلك المجتمعات، التي تعاملت بمرونة وتسامح مع خصوصيات أطرافها ومكوناتها.. ومن يبحث عن الاستقرار بعيدا عن ذلك، فإنه لن يجني إلا المزيد من الفوضى والاضطراب والتوتر على أكثر من صعيد.. لأنه وببساطة شديدة أن التعسف تجاه خصوصيات الجماعات البشرية، يقود هذه الجماعات إلى الإصرار على الفروقات والتمايزات والاختلافات. وهذه هي النواة الأولى للعديد من صور التوتر والتأزم بين مختلف الأطياف والتعبيرات.

لهذا فإن الخطوة الأولى في مشروع الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي، هي إعادة بناء العلاقة بين الهويات الفرعية على أسس الحوار والاحترام المتبادل، وصولا إلى مبدأ المواطنة الذي يحتضن الجميع، ويجعلهم على حد سواء في كل الحقوق والواجبات..

محددات الاعتدال:

يبدو لي أن المشهد الثقافي في أي مجتمع، لا يمكن أن يتطور، ويراكم من خبراته، ويزيد من فعالياته ومناشطه المتعددة، بدون تحديد دقيق للمصطلحات المستخدمة.. وذلك لأن الكثير من المفردات والمصطلحات المتداولة، لا يتم التعامل معها بوصفها ذات مضمون موحد ومشترك، مما يؤدي إلى الكثير من الالتباس والتعمية المعرفية والاجتماعية..

فحينما نتحدث عن الديمقراطية مثلا، فإننا نتحدث عن هذا المفهوم دون أن نحدد مضمونه. وكل الأطراف والأطياف، تستخدم هذا المفهوم وغيره، وكل طرف يحمل معنى ومضمونا مختلفا ومغايرا عن هذا المصطلح أو المفهوم. لذلك فإننا نعتقد أن حجر الزاوية في تنشيط وتفعيل الحياة الثقافية والمعرفية في أي مجتمع، هو في العمل وبذل الجهد العلمي والمعرفي لتحديد المعنى الدقيق لكل المفاهيم المتداولة والمصطلحات السائدة..

ولعل من أهم هذه المفاهيم، والتي يتم تداولها بكثرة هذه الأيام، هو مفهوم الاعتدال.. وكل طرف أو كاتب ينادي بالاعتدال، ويعتبره هو طوق النجاة من العديد من الفتن والمشاكل، ولكن ما معنى الاعتدال وما هي محدداته، فإن القليل من الجهود التي تبذل لبلورة مضمون هذا المفهوم..

فالاعتدال ليس مفهوما شكلانيا، حتى نعتبره، هو النقطة الوسطى بين رذيلتين، وإنما هو من المفاهيم الفكرية والسياسية العميقة، التي تتجاوز المعنى المتداول للوسطية..

وذلك لأن جميع المجتمعات الإنسانية قاطبة، تعتقد وبشكل عميق، أن القيم والمبادئ التي تحملها، هي القيم والمبادئ الإنسانية - الطبيعية، والتي تقف بشكل دقيق بين رذيلتين.. فكل المجتمعات ترفض الغلو والتنطع في الدين والتطرف في الالتزام بمقتضيات القيم.

كما أنه في المقابل، كل المجتمعات على الصعيد النظري، ترفض الانسلاخ من الثوابت والتفلت من القيم الذاتية العليا..

فكل المجتمعات بصرف النظر عن دينها وأيدلوجيتها، تنظر إلى ذاتها، بوصفها هي التجسيد العملي لمفهوم الاعتدال والوسطية..

وكل هذه المجتمعات على الصعيد العملي، تختلف مع بعضها على مستوى التزام هذه المجتمعات بمقتضيات الاعتدال ومتطلبات الوسطية.

وبهذا يتحول هذا المفهوم، إلى مفهوم سائل غير محدد المعالم. فالإنسان ينظر إلى ذاته بوصفه معتدلا، والآخر ينظر إليه بوصفه متنطعا وبعيدا عن مقتضيات ومحددات هذا المفهوم والعكس..

لهذا فإننا من الضروري أن نعمل على بيان وتوضيح محددات الاعتدال.. وذلك لأن هذا المفهوم ليس أيدلوجيا أو عقيدة متكاملة، وإنما هو رؤية معرفية وثقافية وسياسية، تحدد معنى ومضمون هذا المفهوم.. لذلك فإن السؤال الملح في هذا السياق هو: ما هي محددات مفهوم الاعتدال، بصرف النظر عن الأيدلوجية التي تقف خلف هذا المفهوم. لأن كل أيدلوجية تدعي لنفسها أنها الوحيدة القابضة على حقيقة الاعتدال ومعناه الحقيقي والعميق لهذا كله فإننا نعتبر أن محددات الاعتدال هي النقاط التالية:

1 - القبول بحقيقة التعددية والتنوع في الاجتماع الإنساني:

لعل من أهم المحددات التي تحدد بدقه معنى الاعتدال، وحدوده المعرفية والاجتماعية والسياسية، هو مدى القبول والانسجام مع حقيقة التعددية الموجودة في المجتمعات الإنسانية بكل مستوياتها ودوائرها.

لا يمكن أن يكون الإنسان معتدلا، وهو يرفض هذه الحقيقة، أو لا يلتزم بمقتضياتها ولوازمها.. فكل الناس يدعون لأنفسهم، أنهم هم الوحيدون الذين على الجادة، وهم الوحيدون المتمسكون بأهداب الفضائل كلها، ولكن ما الدليل العملي على هذا الادعاء، لا شيء..

إننا نعتقد أن المعنى الدقيق والمعرفي للاعتدال، ليس هو الذي يفسر هذه القيمة بوصفها القيمة الخيرة التي تقف في الوسط بين رذيلتين وهما الغلو والتشدد من جهة، ومن جهة أخرى الانسلاخ والاستلاب القيمي والمعرفي. فالاعتدال يعني: الموقف المعرفي الأخلاقي، الذي يعترف بحقيقة التعدد، ويتعامل مع قيمة التنوع بوصفها من القيم الخالدة، التي لا يمكن محاربتها أو العمل على استئصالها..

وكل إنسان يحارب هذه القيمة والحقيقة، هو إنسان غير معتدل، حتى وإن ادعى ذلك.. المعتدل حقا هو الذي يتعامل بعقلية حضارية ورؤية متسامحة مع حقيقة التعدد بكل مستوياتها..

وإننا نعتقد أن القبول بهذه الحقيقة الإنسانية الخالدة، هو من أهم محددات مفهوم الاعتدال..

وعليه فإن كل فرد أو مجتمع، يحترم هذه الحقيقة، ويتعامل معها بعقلية حضارية، هو إنسان ومجتمع معتدل بصرف النظر عن دينه أو أيدلوجيته. وعلى هذا المقياس قد يكون المعتدل مسلما وقد لا يكون. فالعبرة في تقديرنا هو في مدى التزام الإنسان فردا وجماعة بالقبول بحقيقة التعددية والالتزام بكل لوازمها ومقتضياتها..

2 - احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية:

هل يمكن أن يكون الإنسان معتدلا، وهو ينتهك حقوق الإنسان، ويتعدى على مقدساتهم وخصوصياتهم ولوازمهم الإنسانية.

إننا نعتقد أنه لا يمكن للإنسان أن يصبح معتدلا، بدون احترام الإنسان بصرف النظر عن دينه وعقيدته وصيانة حقوقه الأساسية. فالاختلاف في الدين والعقيدة، لا يشرع للإنسان مهما علا شأنه، أن ينتهك حقوق المختلف معه أو يتعدى على خصوصياته.

بل إن هذا الاختلاف يلزم الإنسان أخلاقيا ودينيا، إلى المبالغة في احترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية..

[فالناس صنفان إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق] ولا يجوز بأي نحو من الأنحاء التعدي على حقوقه أو عدم احترام آدميته وإنسانيته..

وعليه فإن كل المشروعات الأيدلوجية والفكرية، التي تسوغ لنفسها التعدي على حقوق المختلفين معها، هي مشروعات متطرفة حتى وإن ادعت الاعتدال.. فالعبرة دائما بالسلوك العملي ومستوى الالتزام الفعلي باحترام الإنسان وصيانة حقوقه الأساسية.

ولا يمكن صيانة حقوق الإنسان، بدون وجود رؤية متكاملة لهذه الحقوق، وكيفية حمايتها وصيانتها، وتوفر إرادة مجتمعية متكاملة، لتحويل تلك الرؤية إلى واقع حي على صعد الحياة المختلفة.. فالمجتمع المعتدل والوسطي، هو الذي يحترم ويصون حقوق الإنسان، ويعمل عبر مؤسساته المختلفة الرسمية والأهلية، لتوفير كل الأسباب والشروط المفضية للإعلاء من شأن الإنسان وجودا وحقوقا.

3 – الانفتاح والتواصل مع الثقافات الإنسانية:

لعل الجذر الثقافي والمعرفي لمفهوم الاعتدال، هو نسبية الثقافة والحقيقة. وإنه لا يوجد إنسان على وجه هذه البسيطة، يمتلك كل الحقيقة، وإنما هو يمتلك بعضها، والبقية موزعة على بقية الخلق. ونسبية الحقيقة والثقافة، ينبغي أن لا تقود إلى الانكفاء والتقوقع، والشعور الوهمي بالامتلاء، وإنما من الضروري، أن تقود إلى الانفتاح والتواصل مع الآخرين. فلكون الحقيقة موزعة بين البشر، فلا مناص من الانفتاح والتواصل مع الآخرين، لأن هذا التواصل والانفتاح، هو التعبير الطبيعي، للاستفادة من معارف الآخرين وثقافاتهم.

وعليه فإن الاعتدال الثقافي والسياسي والاجتماعي، لا يساوي الانعزال والانكفاء والاستغناء عن الآخرين وإنما هو يعني التفاعل مع الآخرين، والانفتاح على ثقافاتهم والتواصل مع معارفهم.

فالانكفاء على الذات ليس من مقتضيات الاعتدال والوسطية. كما أن تضخيم الذات والنظر إليها بفوقية ونرجسية ليس من لوازم الوسطية.. إن الاعتدال كمفهوم معرفي وثقافي يفتح الباب واسعا للانفتاح والتفاعل الخلاق مع كل الثقافات الإنسانية..

ولا سيادة حقيقية لمفهوم الاعتدال في أي مجتمع من المجتمعات، بدون هذه المحددات. فهي جوهر هذا المفهوم ومضمونه الحقيقي. وبدونها تكون كل الوقائع انحباس على الذات لا مبرر له، أو هروب من

تحديات الحاضر إلى كهف الماضي والأمجاد التاريخية.

فجوهر الاعتدال في المجتمع والثقافة والسياسة، هو القبول بحقيقة التعددية، والتفاعل الإيجابـــي مع مقتضياها ومتطلباها. واحترام الإنسان بوصفه إنسانا، بصرف النظر عن منبته الديني أو عرقه أو قوميته..

فالإنسان محترم لذاته، إذ يقول تبارك وتعالى [ولقد كرمنا بني آدم] ومقتضى التكريم الرباني، هو صيانة وحماية حقوقه الخاصة والعامة.

وهكذا يتحول مفهوم الاعتدال، من مفهوم شكلي – تبريري، إلى مفهوم حضاري، لا يلغي التدافع بين الناس، ولا التنافس بين المجتمعات، وإنما يوفر الأرضية الضرورية والمناخ المؤاتي لانطلاق المجتمع بكل أطيافه وتعبيراته، لاجتراح فرادته، وبناء تجربته المفتوحة والمتفاعلة مع المنجز الحضاري والثقافي الإنساني..

التعددية والاحترام المتبادل:

ليس سرا من الأسرار، حين القول أن مجتمعنا كبقية المجتمعات الإنسانية، يحتوي تعدديات وتنوعات عديدة. وإن هذه التعدديات إذا أحسن التعامل معها، تتحول إلى مصدر إثراء وحيوية لمجتمعنا ووطننا.. وإن وجود هذه الحقيقة في أي مجتمع إنساني، ليس عيبا يجب إخفاؤه، أو خطئا ينبغي تصحيحه، وإنما هو جزء طبيعي من حياة المجتمعات الإنسانية، بل هو أحد نواميس الوجود الإنساني.. فالأصل في المجتمعات الإنسانية، إنها مجتمعات متعددة ومتنوعة. وإن شقاء المجتمعات لا ينبع من وجود هذه الحقيقة، وإنما من العجز عن صياغة أنظمة اجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية، قادرة على إدارة هذه الحقيقة بدون افتئات وتعسف. وعليه فإن أي محاولة لطمس هذه الحقيقة، أو التعدي عليها، هو إضرار باستقرار المجتمع، وإدخال الجميع في أتون المماحكات والسجالات التي تضر بالأمن الاجتماعي والسياسي..

وقبولنا بحقيقة التعددية، لا يعني أن المطلوب هو أن تتطابق وجهات النظر والرؤية في كل شيء. فمن حق أي طرف ديني أو مذهبي أو قومي، أن يختلف في رؤيته عن الطرف الآخر، ولكنه الاختلاف الذي لا يقود إلى الإساءة أو التعدي على الخصوصيات والرموز. من هنا فإننا ندعو جميع تعبيرات المجتمع واطيافة المختلفة، للعمل على صياغة ميثاق وطني متكامل، يقر بحقيقة التنوع والتعددية، ويثبت مبدأ الاحترام المتبادل على مستوى الوجود والرأي والرموز.. فليس مطلوبا كنا جميعا، من مختلف مواقعنا الدينية أو المذهبية أو الفكرية، أن تتحد نظرتنا إلى كل القضايا والأمور أو تتطابق وجهات نظرنا في كل أحداث التاريخ أو شخوصه. ولكن المطلوب منا جميعا هو أن نحترم قناعات بعضنا البعض، وإن لا نسمح لأنفسنا بأن نمارس الإساءة لقناعات أو أفكار الأطراف الأخرى.

إننا نرفض نهج السب والشتيمة وإطلاق الأحكام القيمية الجاهزة.. وإننا نعترف باختلافنا الفكري أو تعددنا الديني أو المذهبي، ولكن هذا الاعتراف يلزمنا صيانة حق الإنسان الآخر في الاعتقاد والانتماء. فالتعددية بكل مستوياتها، لا يمكن أن تدار على نحو ايجابي، إلا بمبدأ الاحترام المتبادل. بمعنى أن من حق أي إنسان، أن يعتز بقناعاته الذاتية، ولكن ينبغي أن لا يقوده هذا الاعتزاز إلى الإساءة إلى الآخرين. فبمقدار اعتزازه بذاته وقناعاتها، بذات القدر ينبغي أن يحترم قناعات المختلف واعتزازاته.

وبهذه الكيفية نخرج طبيعية العلاقة بين المختلفين من دائرة السجال والاتهام وسوء الظن والبحث عن المثالب والقراءات النمطية، إلى دائرة العلاقة الإنسانية والموضوعية، القائمة على الاعتراف بحق الجميع بالاختلاف وضرورات الاحترام المتبادل بكل صوره وأشكاله..

وفي سياق العمل على ضبط حقيقة التعددية بكل مستوياتها بمبدأ الاحترام المتبادل، أود التطرق إلى النقاط التالية:

1- إن كل الناس على وجه هذه البسيطة، يعشوا انتماءات متعددة، وإن العنصر الحيوي الذي يؤدي إلى تكامل هذه الانتماءات بدل تناقضها أو تضادها، هو الاحترام المتبادل..

فكل الناس ينتموا إلى عوائل وعشائر وقوميات وأديان ومذاهب، وبإمكان كل هذه الدوائر في حياة الأفراد والجماعات، أن تكون متكاملة ولا تناقض بينها. والبوابة الحقيقية لهذا هو الالتزام بمقتضيات الاحترام المتبادل. بحيث يحترم كل واحد منا دين الآخر أو مذهبة، كما يحترم عائلته أو عشيرته أو قبيلته. واعتزاز الناس بدوائر انتماءهم، لا يعني الإساءة إلى انتماءات الآخرين بكل دوائرها ومستوياتها. فالتناقض بين هذه الانتماءات، ليس تناقضا ذاتيا وإنما عرضيا. بمعنى حين تغيب قيمة الاحترام المتبادل، تنمو الوقائع والمناخات المضادة لتكامل دوائر الانتماء. أما إذا أساد الاحترام المتبادل، فإن تكامل هذه الدوائر، يضحى طبيعيا ومثمرا.

فاعتزاز بالدين أو العائلة أو أية دائرة من دوائر الانتماء الطبيعية في حياة الإنسان، ليس جريمة، ما دام لا يؤدي إلى رفض المشترك أو تجاوز مقتضيات الاحترام المتبادل..

فالعرب جميعا اليوم، ينتمون إلى أوطان متعددة، وبيئات اجتماعية مختلفة، وتجمعات إقليمية متنوعة، إلا أنهم جميعا يعتزوا بعروبتهم وبكل عناصرهم المشتركة..

ولا يرى المواطن العربـــي سواء في المشرق أو المغرب، أي تناقض بين اعتزازه بوطنه ومنطقته، وبين اعتزازه بعروبته وقوميته.

وما يصح على المواطن العربـــي على الصعيد القومي، يصح عليه في مختلف دوائر الانتماء...

2- نعيش جميعا ولاعتبارات عديدة، لحظة تاريخية حساسة، يمكن أن نطلق عليها لحظة انفجاريات الهويات الفرعية في حياة الناس

والمجتمعات. وهذه اللحظة إذا لم يتم التعامل معها بحكمة وعقلية تسووية، فإنها تنذر بالكثير من المخاطر والتحديات.

لذلك فإن تعزيز خيار الاحترام المتبادل، بين مختلف الانتماءات والتعدديات، سيساهم في ضبط تداعيات ومتواليات انفجار الهويات الفرعية. بمعنى إن غياب الاحترام المتبادل، أو التعامل مع هويات الناس والمجتمعات الفرعية بعقلية الإقصاء والاستفزاز والتحقير، سيؤدي إلى المزيد من التشظي والتوترات الاجتماعية والسياسية والأمنية، ولا يمكن وقف هذا الانحدار إلا بتعزيز خيار الاحترام المتبادل بكل حقائقه ومقتضياته ومتطلباته.

فليس مطلوبا على الصعيد الاجتماعي والوطني، أن ينحبس الناس في هوياتهم الفرعية، لأن هذه الانحباس والتوتر المترتب عليه، يقود إلى المزيد من الأزمات. لذلك فإن المطلوب هو التعامل بوعي وحضارية مع هويات الناس الفرعية. بحيث تتوفر لجميع المواطنين الأقنية المناسبة والأطر القادرة لاستيعابهم وإزالة الالتباسات والهواجس، حتى لا يتم التعامل مع هذه الهويات بوصفها أطر نهائية، لا يمكن التحرر منها..

3- إن مقولة الاحترام المتبادل تتضمن الموقف الايجابي من الآخر المختلف والمغاير والكلمة الطيبة وعدم الاكتفاء بأدنى الفهم فيما يتعلق والرؤية ومعرفة الآخر وسن القوانين الناظمة للعلاقة بين مختلف التعدديات. فنحن حينما نتحدث عدم الاحترام المتبادل، لا نتحدث فقط عن الجوانب الأخلاقية، وإنما نحن نتحدث عن كل مقتضيات الاحترام المتبادل سواء على صعيد السلوك الشخصي أو الرؤية الثقافية والاجتماعية والالتزام السياسي والحماية القانونية. إننا نتحدث عن ضرورة حماية حقيقة التعددية بكل مستوياتها في مجتمعنا من خلال بوابة الاحترام المتبادل.

وجماع القول: إننا نعتقد إنه لكي لا تتحول هذه الحقيقة المجتمعية، إلى مصدر للتوتر والأزمات، نحن بحاجة إلى تعزيز خيار الاحترام المتبادل،

حتى نتمكن من صيانة تنوعنا والمحافظة على استقرارنا الاجتماعي والسياسي.

الحوار الإسلامي وتفكيك الرؤية النمطية:

في إطار العلاقة الداخلية بين المسلمين، بمختلف مذاهبهم ومدارسهم الفقهية والفلسفية والفكرية، ثمة مشاكل وعقبات عديدة، تحول دون تطوير هذه العلاقة، وإيصالها إلى مصاف العلاقات المتميزة على كل الأصعدة والمستويات..

ففي كل البلدان العربية والإسلامية، حيث تتواجد المذاهب الإسلامية المختلفة، والمدارس الفقهية المتعددة، هناك مشاكل وحساسيات، تعرقل مشروع التفاهم والتعاون والوحدة بين المسلمين..

مما يجعل الجفاء والتشرذم وسوء الظن وغياب التواصل الحيوي والفعال، هو سمة العلاقة الداخلية بين المسلمين في كل البلدان والمناطق.. وأقول وأدون هذا الكلام، ليس من أجل جلد الذات، أو تبرير وتسويغ الواقع القائم، وإنما من أجل التفكير في بناء مقاربة ورؤية جديدة، تساهم في تطوير العلاقة الداخلية بين المسلمين..

فليس قدرنا أن نعيش متباعدين ومتجافين، كما أن مشاكلنا سواء التاريخية أو الراهنة، ليست مستحيلة المعالجة. وإنما نحن نحتاج إلى وعي جديد وإرادة مجتمعية جديدة، تعطي الأولوية لإصلاح حقل العلاقات الإسلامية الداخلية. لأننا نعتقد أن الكثير من المشاكل والأزمات الداخلية في كل بلداننا ومناطقنا، لا يمكن التغلب عليها، بدون ترتيب البيت الداخلي للمسلمين.. فتوزع المسلمين بين مذاهب ومدارس فقهية متعددة، ليس مبررا لاستمرار القطيعة والتباعد، كما أن وجود آراء وقناعات مختلفة بين المسلمين، لا يشرع لأي طرف إعلان الخصومة والعداوة بين المسلمين..

فالباري عز وجل يقرر في كتابه الحكيم، أن طبيعة العلاقة الداخلية بين المسلمين بمختلف ألوانهم ومناطقهم ومدارسهم هو الرحمة. امتثالا لقوله تعالى [رحماء بينهم]..

فالمطلوب هو أن تكون قيمة الرحمة، هي السائدة والحاكمة في علاقة المسلمين مع بعضهم البعض. والاختلافات المذهبية أو الفكرية أو القومية بين المسلمين، ليست مبررا لتجاوز مقتضيات الرحمة..

وما يجري اليوم في العديد من البلدان بين المسلمين سنة وشيعة، حيث القتل المجاني وحروب الإلغاء والتمييز والتكفير والتضليل، لا تنسجم والدعوة القرآنية إلى أن تكون العلاقة بين المسلمين تجسيدا واقعيا لقيمة [رحماء بينهم]..

فليس من الرحمة قتل المختلف معك مذهبيا أو الإساءة إلى معتقداته ومقدساته، أو التعدي على حقوقه المادية والمعنوية.

إن مقتضى الرحمة هو حماية المختلف والاعتراف في حقه في الوجود والتعبير واحترام رموزه ومقدساته.

فلا يليق بأي إنسان مسلم، أن يسيء إلى أخيه المسلم، أو ينتهك حقوقه ومقدساته، مهما كانت حجم الاختلافات والتباينات..

فالاختلافات بكل مستوياتها، لا تشرع لأحد إطلاق الأحكام جزافا، أو امتهان كرامات الناس، وإنما هي تشرع لضرورة الحوار والتواصل والبحث العلمي والموضوعي في الآراء والقناعات بعيدا عن الآراء والمواقف المنمطة السابقة..

وفي سياق ضرورة العمل لتنقية الأجواء الإسلامية الداخلية، من كل الأشياء التي تعكر صفو العلاقة الإيجابية، أود التأكيد على النقاط التالية:

1 – إننا كمسلمين بمختلف مذاهبنا ومدارسنا، لا يمكن أن نعيد عقارب الساعة للوراء. وأحداث التاريخ وتطوراته المختلفة، لا يمكن

إعادتها مجددا، لهذا فإن إحياء هذه المشاكل، يفاقم من أزمات العلاقة الراهنة. والمطلوب من الجميع هو بلورة وعي جديد من أحداث التاريخ.

وقوام الوعي الجديد هو قراءة أحداث التاريخ قراءة علمية وموضوعية، مع احترام تام لكل الرموز التاريخية للمسلمين. فوجود تقييمات تاريخية مختلفة بين المسلمين، لا يشرع لأي طرف الإساءة إلى رموز الطرف الآخر ومقدساته. لهذا فإننا نرفض ولاعتبارات دينية وأخلاقية وإنسانية، نهج الشتائم والسب، ونعتقد أن هذا النهج لا ينسجم وأخلاق الإسلام ومثله العليا، كما أنه لا يتناغم ومقتضيات الأخوة والشراكة.

2- في تقديرنا أن التعايش هو مصيرنا كعرب ومسلمين. وإن علينا أن نفتح عقولنا وكياننا على آفاق هذه العملية، ليست لأنها تنسجم وقيم الإسلام فحسب، بل لأنها تفاعل وانفتاح على المصير.

وهذا يعني أن نخرج من التناحر والاقتتال، وأوهام التميز والفرادة. ونعلن بعقل ناضج ضرورة تجاوز معاناتنا الطويلة، بالوعي الكامل لتحديات راهننا وآمال مستقبلنا. فالتعايش الاجتماعي جهد متواصل ضد اللامقبول على مختلف الصعد والمستويات. وقوامه تسالم الإرادات الوطنية، وانصهار مصالحها في الكيان الاجتماعي الوطني..

3-إن البداية الفعلية للتغلب، على الكثير من النوازع والغرائز، التي تميز وتفصل بين الإنسان وأخيه الإنسان، وتزرع الشقاق، وتؤكد الخصام، هو طغيان حب الذات وتضخيمها بحيث لا يرى الإنسان إلا ذاته ومصالحها..

أما التوجيهات الإسلامية، فتؤكد على ضرورة أن يتم التعامل مع الآخرين، وفق القاعدة النفسية والاجتماعية، الذي يحب الإنسان نفسه، أن يعامل وينظر إليه من خلالها. فـــ (ما كرهته لنفسك فاكره لغيرك، وما أحببته لنفسك فأحببه لأخيك، تكن عادلا في حكمك، مقسطا في عدلك).

من منا لا يحب أن يحترمه الآخرون، ويتعاملون معه بإنسانية راقية، وأخلاق حضارية. من منا لا يشعر بالاشمئزاز، حينما لا تكون علاقة الآخرين معه سوية وسليمة، وذلك لدواعي ليست من كسبه.

إن بوابة تصحيح كل هذا الاعوجاج، يبدأ بتعاملي مع الآخرين. فإن مساواة الآخر مع الذات هو الذي يخلق النسيج الاجتماعي المتداخل والمتواصل والمنسجم في حركته وعلاقاته المتعددة..

ولا شك أن مساواة الآخر مع الذات، سيعلي من شأن القيم المشتركة، وسيجعلها حاضرة باستمرار في الوسط الاجتماعي. كما أنها تزيد من حالة الإحساس بالمسؤولية المشتركة تجاه بعضنا البعض. وكل هذه العناصر ضرورية لبناء سلم اجتماعي متراص ومستديم..

4- إن صياغة العلاقة بين مختلف المذاهب الإسلامية، على أسس جديدة، يتطلب من جميع الأطراف العمل الجاد لتفكيك الصور النمطية القائمة بين أتباع المذاهب الإسلامية تجاه بعضهم البعض.. حيث أن الصور النمطية السائدة، هي التي تعمق الحواجز النفسية بين المسلمين، وهي التي تحول دون تطوير مستوى التفاهم والتعاون بين أتباع المذاهب الإسلامية..

فالمذاهب الإسلامية ليست رأيا واحدا، أو حزبا واحدا، وإنما هي مجموعة من الاجتهادات والآراء، التي تعتمد على قيم وثوابت عليا محددة. وإن مستوى التباين على صعيد هذه القيم والثوابت العليا بين المذاهب الإسلامية محدود وضئيل.. كما أن سنة اليوم كمجتمع وحراك ثقافي واجتماعي، ليست كسنة الأمس.. وشيعة اليوم على الصعيد ذاته، ليست كشيعة الأمس.. والتعامل مع هذه العناوين وكأنها أقانيم ثابتة ونهائية، ولا يصيبها التغير والتحول، هو الذي يعمق الفجوات بين المسلمين..

لهذا كله فإننا نعتقد أن تطوير العلاقات الداخلية بين المسلمين، يتطلب العمل على تفكيك الصور النمطية المتبادلة بين المسلمين، وصياغة

العلاقة على أسس الراهن وقناعات المعاصرين بعيدا عن إرث التاريخ وحقب عهده الأعمى...

المواطنة هي الحل:

تتعدد انتماءات الإنسان وميولاته والتزاماته الأيديولوجية والفكرية والسياسية. حيث إنه من الصعوبة بمكان على المستوى الإنساني أن نجد كتلة بشرية متجانسة في كل شيء.. فإذا كانت هذه الكتلة البشرية متجانسة دينيا، فهي متعددة مذهبيا، وإذا كانت متجانسة مذهبيا، فهي متعددة عرقيا أو قوميا، وإذا كانت متجانسة عرقيا أو قوميا، فهي متعددة دينيا أو مذهبيا أو مناطقيا..

فعلى كل حال فإن التعدد والتنوع من لوازم الحياة الإنسانية. ولا يمكن أن نحصل على حياة اجتماعية واحدة متجانسة في كل شيء..

وعدم التجانس في بعض دوائر الانتماء والحياة، لا يعني أن تسود حالات الجفاء والتباعد بين الناس، وإنما على العكس من ذلك تماما. فإن تعدد دوائر انتماءهم ينبغي أن يقودهم إلى الحوار والتواصل وتنمية المشتركات. فالناس جميعا بصرف النظر عن منابتهم الأيدلوجية، يعتزوا بخصوصياتهم الذاتية. ولكن هذا الاعتزاز ليس استغناء عن الآخرين أو الخصومة معهم أو الانغلاق والانكفاء في الدوائر الخاصة. فالحكمة الربانية اقتضت لاعتبارات عديدة، أن نكون متعددين ومتنوعين في دوائر وأنحاء مختلفة. ولكن هذا التنوع ليس من أجل الانغلاق والانطواء، أو الخصومة والعداء، وإنما من أجل التعارف الذي يقود إلى البناء والعمران. إذ يقول تبارك وتعالى [يا أيها الناس إنا جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا]..

فالباري عز وجل جعلنا في دوائر متعددة (شعوبا وقبائل ليس من أجل أن نتخاصم ونتعادى ونقتل بعضنا البعض، وإنما من أجل (لتعارفوا)

وأول التعارف الاعتراف بحق الوجود والتعبير عن الرأي، وتنمية المشتركات، وتنظيم عناصر وموضوعات الاختلاف والتباين..

فجمالنا الإنساني في تعددنا وتنوعنا، وأية محاولة قسرية لتوحيدنا أو لإلغاء تنوعنا، هي محاولة مناقضة لناموس الخالق عز وجل في هذه الحياة..

والاعتراف بتنوعنا، يحمل الجميع مسؤولية العمل على صيانة وحماية هذا التنوع. ولا حماية لهذا التنوع إلا بالاحترام المتبادل والتواصل المباشر وكسر كل الحواجز التي تحول دون التضامن والتعاون.. فنحن ينبغي لنا جميعا ومن هذا المنطلق يجب علينا أن نرفض الإساءة إلى بعضنا البعض سواء كانت هذه الإساءة مباشرة أو غير مباشرة. قد تتباين آراؤنا ومواقفنا، ولكن هذا التباين لا يشرع لأحد ممارسة الإساءة. بل على العكس من ذلك تماما حيث أن التباين في الرأي والموقف ينبغي أن يقود إلى الاحترام المتبادل..

كما أن وجود إساءة هنا أو هناك، ينبغي أن لا يدفعنا إلى إطلاق الأحكام والمواقف التعميمية. فالإساءة مرفوضة مهما كان شكلها، وقيام البعض بها، لا يشرع لأحد التعميم أو التشنيع على الكل.. فآفة العدالة التعميم ومن أراد الالتزام بمقتضيات العدالة، فعليه توخي الحذر وعدم الانجرار وراء المواقف والآراء التعميمية، التي تأخذ الجميع بجريرة البعض..

يقول تبارك وتعالى [ولا يجر منكم شنئان قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى]..

فحينما تتباين الآراء وتتعدد المواقف والقناعات والانتماءات، هذا ليس مدعاة لتجاوز حدود

العدالة في التقويم وصناعة الرأي والموقف..

فالانتماءات الفرعية المتعددة، لا تدار بحروب التشنيع المتبادل، ولا تدار بعقلية الاستئصال والتشويه المتبادل. وإنما تدار بالحوار والتواصل والاعذار المتبادل وتنمية المشتركات..

والفكر القانوني والدستوري والحضاري الحديث، أبدع رؤية قانونية متكاملة في ترتيب العلاقات الداخلية بين مكونات وتعبيرات المجتمع الواحد.. وهذه الرؤية تتكثف في مقولة [المواطنة]..

فالانتماءات المتعددة ينبغي أن لا تقود إلى الانطواء والانكفاء، كما أنها ينبغي أن لا تقود إلى الخيارات السياسية والثقافية التي تهدد الاستقرار والأوطان.. وإنما من الضروري أن تقود إلى بناء العلاقة على أسس مشتركة، تتجاوز حدود الهويات الفرعية. وعلى رأس الأسس المشتركة (المواطنة). فهي القاعدة القانونية والسياسية التي تضبط العلاقة بين جميع المواطنين، وهي التي تحدد المسؤوليات وتعين الحقوق والواجبات..

وفي زمن انفجار الهويات الفرعية، لاعتبارات عديدة، من الضروري العمل لإبراز مفهوم المواطنة. فهي (أي المواطنة) هي الحل، التي تنقل الجميع من دائرة الهويات الفرعية، إلى رحاب المواطنة المتساوية والمجتمع والوطن الواحد. وفي سياق تعزيز خيار المواطنة، نود التأكيد على النقاط التالية:

1 – إن الوقائع الطائفية التي تجري اليوم في أكثر من بلد عربـــي، ليست مدعاة للاصطفافات الطائفية والتمترسات المذهبية، وإنما هي مدعاة للوحدة الوطنية وبناء حقائق الائتلاف والتلاقي بين مختلف التكوينات المذهبية، وخلق الإرادة العامة والجماعية لمعالجة تلك الوقائع الطائفية المقيتة..

فليس مطلوبا من النخب الثقافية والعلمية والسياسية، في ظل هذه الظروف الحساسة، التمترس المذهبـــي والتخندق الطائفي، وإنما المطلوب هو العمل على معالجة كل الوقائع الطائفية، التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحدا..

فالمشاكل الطائفية والمذهبية في أي بيئة اجتماعية، ينبغي أن لا تقود العلماء والكتاب والمثقفين فليس مطلوبا من النخب الثقافية والعلمية والسياسية، في ظل هذه الظروف الحساسة، التمترس المذهبـــي والتخندق

الطائفي، وإنما المطلوب هو العمل على معالجة كل الوقائع الطائفية، التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحدا..

فالمشاكل الطائفية والمذهبية في أي بيئة اجتماعية، ينبغي أن لا تقود العلماء والكتاب والمثقفين إلى الاصطفافات الطائفية الضيقة، وتزخيمها عبر مقالات وأبحاث تعمق الشرخ في الوطن والمجتمع.. وإنما ينبغي أن ينطلق جميع هؤلاء ومن موقع المسؤولية الدينية والثقافية والوطنية، إلى البحث عن حلول ومعالجات لهذه المشكلة، والعمل على تطويق هذه المشاكل التي تضر الجميع ولا يربح فيها أحدا..

فالتوترات المذهبية اليوم، لا تعالج بالتعبئة الطائفية، ولا بشحن النفوس ضد الآخر المختلف والمغاير المذهبي. وإنما بتعزيز خيار المواطنة، وتشجيع الجميع عبر رؤية متكاملة ومشروع وطني شامل، لجعل المواطنة هي حجر الزاوية في مشروع العلاقات البينية بين جميع المواطنين والمكونات والتعبيرات..

والمواطنة كمشروع حل ومعالجة للتوترات الطائفية والمذهبية في المجال العربي والإسلامي، ليست حلا سحريا وناجزا، وإنما هي البوابة السياسية والحقوقية والثقافية، لا نجاز الوحدة الداخلية في المجتمعات المتعددة دينيا أم مذهبيا أم قوميا وعرقيا.

وحدها المواطنة هي التي تخلق الوحدة بين المكونات المتعددة في الدائرة الوطنية الواحدة.

2- إن ثقافة الاستئصال والفصل بين مكونات الوطن الواحد، على أسس طائفية ومذهبية، لا يبني استقرارا، ولا يحرر المجتمعات من عقدها وتوتراتها التاريخية والمعاصرة، وإنما يزيد من أوار التوتر ويفاقم من مشكلات المجتمع والوطن.

وأحداث التاريخ تعلمنا أن المجتمع الذي يحتضن تعدديات وتنوعات، لم يبن استقراره بمنهج الاستئصال وبناء الكانتونات المنعزلة،

وإنما تم بناء الاستقرار، بثقافة الاستيعاب والمرونة السياسية وتنمية الجوامع المشتركة، وبناء العلاقة على أساس المواطنة الواحدة.

والمنطقة اليوم حيث تكثر فيها العناوين المذهبية، وتتزايد التوترات السنية- الشيعية في أكثر من موقع عربـــي وإسلامي، أحوج ما تكون إلى ثقافة الوصل والاستيعاب، وتفكيك نزعات الغلو والتطرف ومحاولات المفاصلة الشعورية والعملية بين أبناء الوطن الواحد على أسس طائفية ومذهبية.

فالمسألة الطائفية في المنطقة العربية والإسلامية، لا تعالج بالانكفاء والعزلة، ولا تعالج بتويتر الأجواء وخلق الخطابات المتشنجة التي تزيد المشكلة اشتعالا. وإنما تعالج بالوعي والحكمة والإرادة العامة التي تفكك المشكلة، من موقع التعالي عن الاصطفافات الضيقة. فالنخب العلمية والثقافية في المجال العربي، ينبغي أن تكون جزءا من الحل، وليس جزءا من المشكلة.

وإننا مهما كان الوضع على هذا الصعيد صعبا ومتوترا، ينبغي أن نستمر في حمل مشعل الوحدة والتفاهم والتلاقي والتسامح والاحترام المتبادل.

ووجود قناعات أو ممارسات سيئة وسلبية من أي طرف، ينبغي أن لا يكون مبررا للتمترس الطائفي، وإنما هو المبرر الحقيقي لضرورة الخروج من هذا السياق الضيق، والعمل على معالجة كل الظواهر السلبية من خلال الحوار والتواصل والنقد البناء..

3-إن التعصب المذهبـــي بكل مستوياته، هو أحد العوامل المضادة لمفهوم المواطنة.. بمعنى أن التعصب يحول دون أن تكون المواطنة، هي قاعدة العلاقة، وتكون بدل ذلك العلاقة المذهبية..

لذلك فإن تعزيز خيار المواطنة، يتطلب بناء كتله اجتماعية- معتدلة- ووسطية، عابرة للمذاهب ومتجاوزة لكل عناوين الهويات

الفرعية بدون هذه الكتلة الاجتماعية، ستبقى العصبية تنخر في جسم المجتمع. وسيهدد التعصب المذهبـــي الاستقرار الاجتماعي والسياسي للوطن..

فلا يكفي اليوم أن نلعن الطائفية، أو نحذر من التمترس المذهبي، وإنما المطلوب هو العمل على خلق حقائق وطنية واجتماعية مضادة للنزعات الطائفية. ويبقى العمل على خلق الكتلة الاجتماعية المتجاوزة لكل العناوين الخاصة، لصالح العنوان الوطني العام والجامع، هو الجواب عن كل محاولات التخندق الطائفي والمذهبـــي..

ومهمة هذه الكتلة، هي حمل مشعل الوحدة والمواطنة، وصياغة العلاقة بين مختلف المكونات على أسس المواطنة المتساوية.

بهذه الكيفية تتحول المواطنة كقيمة ومتطلبات ومسؤوليات، إلى حل لكل نزعات التوتر الطائفي بكل مستوياته.



من التنوع إلى المشترك الإنساني

من أجل تعزيز المشترك الإنساني

الإنسان في الإسلام:

وفق الرؤية الإسلامية التوحيدية، فإن ماهية الإنسان وطبيعته، قد تحددت في العلم الإلهي قبل الوجود الإنساني العيني.. إذ يقول تبارك وتعالى [بديع السماوات والأرض أنى يكون له ولد و لم تكن له صاحبة وخلق كل شيء وهو بكل شيء عليم] (الأنعام، الآية 101).

فالطبيعة الواقعية للإنسان محددة قبل الوجود العيني للأفراد.. إذ يقول تبارك وتعالى [وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين] (الأعراف، الآية 172). فهذه الآية القرآنية الكريمة، توضح وتخبر عن وجود للإنسان سابق عن وجوده العيني، وتم فيه أخذ العهد بالإيمان لبني الإنسان جميعاً. ووفق الآيات القرآنية الكريمة فإن الماهية الإنسانية تتقوم بعنصر أساسي هو عنصر شهادة الربوبية واعتراف الإنسان المطلق بألوهية الخالق ووحدانيته كما توضح الآية القرآنية الكريمة السالفة الذكر. فالإيمان بوحدانية الخالق وألوهيته هي فطرة الله التي فطر الناس عليها، ولكن هذه الحقيقة الفطرية الراسخة في الوجود الإنساني، لا تتحقق بالنسبة إلى آحاد الإنسان إلا بالاختيار والجهد الإرادي الحر. وحينما يذهب الإنسان بعيداً في اختياره، فإن هذا الإنسان يضحى [كالأنعام بل هم أضل سبيلاً] (الفرقان، الآية 44). ويقول عز من قائل [لقد خلقنا الإنسان في أحسن

تقويم * ثم رددناه أسفل سافلين] (التين، الآية 4، 5). فالإنسان كما يقرر الراغب الاصفهاني، يحصل له من الإنسانية بقدر ما يحصل له من العبادة التي لأجلها خلق، فمن قام بالعبادة حق القيام فقد استكمل الإنسانية، ومن رفضها فقد انسلخ من الإنسانية.

"فالإنسان في التصور الإسلامي لا يبدع ماهيته كما تعتقد الفلسفة الوجودية، وإنما هو يحققها من خلال جهده الإرادي بإخراجها من طور القوة والكمون إلى طور الفعل والظهور" على حد تعبير الدكتور لؤي صافي.

والإنسان حين يعتقد ويؤمن بالحكمة الإلهية لوجوده [وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون] (الذاريات، الآية 56)، فإنه سيعمل ويكدح ويسعى لأجل تحقيق غاية هذا الوجود التي من خلالها يرتقي لتحقيق ماهيته الإنسانية. فإنسانية الإنسان لا تتحقق صدفة، وإنما هي بحاجة إلى تربية وتهذيب، وعمل وكفاح، واتصال دائم بالحقيقة المطلقة وهو الباري عز وجل. وبمقدار التصاق الإنسان بخالقه، عبر عبادته العبادة الحقة، والالتزام بتشريعاته ونظمه المختلفة في مختلف جوانب الحياة، بذات القدر يقبض الإنسان على إنسانيته، ويتخلص من كل رواسب ونزعات الشر والابتعاد عن الطريق المستقيم. والإرادة الإنسانية هي حجر الزاوية في مشروع تحقيق إنسانية الإنسان. أي أن الرغبة المجردة، لا تحقق ما يصبو إليه الإنسان. وإنما بحاجة دائماً إلى إرادة وعزم وتصميم لمحاصرة وضبط أهواء الإنسان وشهواته، والتدرج في مدارج الكمال الإنساني. وبمقدار ما يتخلى الإنسان عن نزعاته ونزواته الشريرة، يرتقي في مدارج الكمال، ويقترب من الصورة التي أرادها الله سبحانه وتعالى للإنسان.

لذلك نجد الآيات القرآنية الكريمة، تمتدح الإنسان الذي لا يخضع إلى شياطين الإنس والجن. قال تعالى [ولقد صدق عليهم إبليس ظنه فاتبعوه إلا فريقا من المؤمنين * وما كان له عليهم من سلطان إلا لنعلم

من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك وربك على كل شيء حفيظ] (سبأ، الآية 20، 21).

وقال تعالى [وكذلك جعلنا لكل نبـــي عدواً شياطين الإنس والجن يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غروراً ولو شاء ربك ما فعلوه فذرهم وما يفترون] (الأنعام، الآية 112).

فالرؤية الإسلامية وضعت الإنسان في أشرف المراتب. فالباري عز وجل وضع فيه أشرف المخلوقات وهو (العقل)، واختاره لخلافته في الأرض. إذ يقول عز من قائل [وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون](البقرة، الآية 30).

فالوضع القيمي للإنسان يتميز بشكل نوعي عن بقية المخلوقات، كما أن الباري عز وجل منحه تكريماً لا يضاهيه أي تكريم، إذ سجل في محكم التنزيل [ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً] (الإسراء، الآية 70).

فالإسلام لا يعتبر الإنسان بوجوده، موجوداً عاصياً ومذنباً، بل ينظر إليه بوصفه موجوداً فطرياً مهماً احتجبت وتلوثت تلك الفطرة فيه نتيجة الغفلة والنسيان والذنوب. وهذا هو مقتضى قول الباري عز وجل [لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم] (التين، الآية 4)، والأديان والرسالات والتشريعات السماوية، جاءت لتظهير هذه الحقيقة المغروسة والموجودة في جوهر الوجود الإنساني.

"من هنا، دعانا الإسلام وقبل كل شيء إلى استحضار تلك المعرفة المغروسة في أعماق نفوسنا، وبسبب أهمية تلك المعرفة في رسم السعادة الإنسانية، فإن الإسلام خاطب الإنسان بوصفه صاحب عقل لا صاحب إرادة فقط، فإذا كان التمرد على الله وهو الذنب الأكبر عند المسيحية ناشئاً من الإرادة، فإن الغفلة تشكل الذنب الأكبر في الإسلام، والتي

تكون نتيجتها عدم قدرة العقل على تشخيص الطريق الذي رسمه الله للناس، ولأجل ذلك، فإن الشرك من أعظم الذنوب التي لا تغتفر، وهو بعبارة أخرى يساوي إنكار التوحيد" (راجع كتاب قلب الإسلام من أجل الإنسانية، قيم خالدة، تعريب داخل الحمداني، ص 14)..

فالرؤية الإسلامية للإنسان، قائمة وبشكل جوهري، على أن الإنسان بعقله وإرادته وقلبه وبكيانه كله، لا بد أن يكون عبداً حقيقياً ومخلصاً لله سبحانه وتعالى، يأتمر بأوامره، وينتهي عن نواهيه والتسليم المطلق للواحد الأحد.

وإن هذا التسليم ليس ضرباً من ضروب الجبر، بل نتيجة طبيعية للإيمان والرضا بما قدر الله سبحانه وقضى.

والإنسان حين يكون متصلاً بالله تعالى، وملتزماً بشريعته، فهو يتحرر من كل الضغوطات الداخلية والخارجية، ويصبح رأسماله الحقيقي هو كرامته الإنسانية. فالحاجة مهما كانت، لا تقوده إلى الذل وامتهان الكرامة.

فالكرامة الإنسانية والشعور العميق بها، هي وليدة العبودية لله وعدم الخضوع لأي حاجة قد تذل الإنسان، وتخرجه عن مقتضيات الكرامة والعزة.

الدين والإنسان.. أية علاقة:

ثمة حقيقة أساسية ينبغي أن ننطلق منها، حينما نود الحديث عن طبيعة العلاقة بين الأديان والإنسان. وهذه الحقيقة هي أن الأديان السماوية بكل أنظمتها وتشريعاتها، جاءت من أجل خدمة الإنسان وسعادته. بمعنى أن الالتزام بتشريعات الدين وأنظمته، تفضي على المستويين العام والخاص إلى سعادة الإنسان واستقراره على جميع المستويات. ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نتصور الدين الذي أنزله

الباري عز وجل بمعزل عن الإنسان ومصالحه النوعية.

فالعلاقة جد وطيدة وعميقة بين تشريعات الدين ومصالح الإنسان الخاصة والعامة. فهي تشريعات تصون الإنسان وتحمي حقوقه ومكاسبه. لذلك نجد أن القرآن الكريم أنكر على أهل الكتاب تنازلهم عن حقوقهم المشروعة وحرياتهم الإنسانية التي ولدوا عليها، ورضوا بالعبودية لرهبانهم وأحبارهم الذين تبوؤا سلطة التشريع بدل الحق جل وعلا.

وفي هذا يقول ربنا سبحانه وتعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون).

فالأديان جاءت من أجل تحرير الإنسان من العبودية لغير الله سبحانه وتعالى، لذلك نجد القرآن الحكيم يدعو أهل الكتاب كافة ليتحرروا من هذه الأغلال والعبودية لغير الله، وأن يفردوا الله وحده بالعبادة والخضوع. إذ قال تعالى (قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون).

فالإنسان وفق الرؤية الربانية هو أكرم المخلوقات حيث نفخ فيه من روحه، وهو الوحيد من مخلوقاته جل وعلا الذي اختاره ليكون خليفته في الأرض، وكرمه بالعقل وهداه السبيل، وعلمه البيان وسخر له ما في السماوات وما في الأرض، وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة.

وعلى هذا فإن جميع القيم والتشريعات الإسلامية، جاءت من أجل تحرير الإنسان وحمايته وتكريمه والسمو به في مدارج الكمال والرقي المادي والمعنوي.

وفي سياق بيان دور الأديان في بناء الإنسان، نود أن نثير النقاط التالية:

1 – حينما نريد أن ندرس التجربة الدينية في حياة الإنسان المعاصر، من الضروري التفريق والتمييز بين مستويين وهما:

أ. المستوى المعياري: وهو مجموع القيم والمبادئ الخالدة، وهي العابرة لحدود الزمان والمكان. ولا مشكلة لدينا على هذا المستوى. إذ أننا نعتقد وبشكل جازم أن الباري عز وجل لم يشرع للإنسان القتل والعدوان وممارسة الكراهية بكل مستوياتها وأطوارها. فالأديان السماوية كما أنزلها الله هي منبع الخير المطلق.

ب. المستوى التاريخي: وهو مجموع الجهد البشري والدين كما هو معيوش.

ويبدو أن كل الإشكالات المتعلقة بين أهل الأديان التوحيدية الثلاثة، تستوطن هذا المستوى. وينبغي أن تتجه كل الجهود الحوارية نحو صياغة علاقة إيجابية بين أهل هذه الأديان، بعيدا عن إكراهات وعبء التاريخ.

وعلى أهل هذه الأديان في هذه اللحظة التاريخية الحساسة أن يتخذوا موقفا صريحا وواضحا تجاه الظواهر الثلاث:

1. ظاهرة الحركة الصهيونية في التجربة الدينية اليهودية، وهي الحركة التي اغتصبت أرض فلسطين، وهجرت وقتلت شعب فلسطين، وكل ذلك تم بغطاء ديني توراتي.
2. ظاهرة الاستعمار ونزعات السيطرة والهيمنة التي سادت المجال الحضاري الغربي، واستفادت من الغطاء الديني المسيحي، وصولا إلى ظاهرة المحافظين الجدد في التجربة الدينية المسيحية.
3. ظاهرة الغلو والتطرف والإرهاب الديني في التجربة الدينية الإسلامية. وهي الظاهرة التي عاثت في أصقاع الأرض فسادا وقتلا، وعملت كل هذه الجرائم بتفسير وغطاء ديني إسلامي.

إننا نعتقد أن بذل الجهود الثقافية والدينية لرفع الغطاء الديني عن كل هذه الظواهر، سيساهم في خلق السلم الإنساني والدولي.

2 – إن التعايش بين أهل الأديان اليوم، بحاجة إلى التأكيد على المقولات التالية:

أ. ضرورة الانتقال في عملية الحوار من النطاق اللاهوتي إلى النطاق الثقافي الذي يبني حقائق التسامح والحرية واحترام الآخر وجودا ورأيا في الفضاء الاجتماعي.

ب. الاهتمام الجاد بمسألة حقوق الإنسان، فالاختلاف الديني لا يشرع بأي حال من الأحوال انتهاك حقوق الإنسان.

إننا نعتقد أن انفتاح الثقافات الدينية المعاصرة على ثقافة حقوق الإنسان، سيفضي إلى المساهمة في بناء عالم أكثر عدالة وتسامحا وحرية.

3 –إن تنمية القيم الروحية في المجال الإنساني المعاصر، يتطلب ضمن ما يتطلب إلى أن تتبنى المؤسسات الدينية في كل الأديان مقولات بناء النظام السياسي المرن والديمقراطي.

فالأنظمة السياسية المنسجمة مع خيارات شعوبها الثقافية والسياسية، هي الأقدر على تنمية القيم الروحية في المجتمع.

فلنرفض جميعا كأهل أديان سماوية، كل أنظمة الجور والعسف والهيمنة. حتى تصيغ القيم الروحية المبثوثة في الأديان السماوية كما أنزلها الله سبحانه وتعالى حقائق المحبة والسلام في حياة الإنسان فردا وجماعة.

4 – إن أحد وجوه الأزمة والتي تنعكس سلبا في مجالات الحياة المختلفة، هي تضاؤل النزاهة الأخلاقية والعملية لدى شريحة معينة من أهل الدين. فلم يمتثل هؤلاء مثل الدين الحقيقية تمثلا كافيا، كما أنهم لم يكونوا أمناء على حقوق مجتمعاتهم وأمتهم برغم كل الدعاوى التي صدروا عنها أو صدرت عنهم.

ويعبر عن هذه الحقيقة الدكتور فهمي جدعان بقوله:إذ إنه يؤسفني جدا أن أصرح بأن أغلبية الناس وأكاد أقول جميعهم، بإطلاق – ومن بينهم مفكرون ومثقفون كبار –، وأن كانوا يفاخرون دوما بأنهم

يحتكمون إلى العقل ويسلكون وفقا لتوجيهات العقل، إلا أنهم في أغلبية الأحوال يتحركون بنوازعهم ورغباتهم وإيراداتهم وأهوائهم ولايستخدمون العقل إلا من أجل الوصول إلى هذه الأغراض بأدق الطرق وأحكمها وأكثرها ضبطا وإحكاما. ويستوي في ذلك الأخيار والأشرار. وهذه هي قضيتنا مع العقل. إنه أداة بالغة الخطر، ولكنه أداة لبا يستطيع أحد الاستغناء عنها، وكي تؤتي ثمارها الإنسانية الطيبة لا بد من إحاطتها بسياج من القيم العالمية ولا بد من تحريرها من رغباتها وأهوائها المضادة للموضوعية ولخير الإنسان وكرامته، ولا بد بشكل خاص من أن نحول دون تحول هذه القوة إلى سلاح ضارب يقضي على معاني الإنسانية فينا وعلى حساسيتها الجمالية، ويدمر قيم الحرية والكرامة والعدالة في عالم الإنسان.

وثمة مدارس وتجارب دينية عديدة، حاولت من خلال محطات تجربتها وآفاقها وممارساتها، أن تقدم إجابة أو إجابات على الأسئلة الوجودية التي تعترض الإنسان الفرد والجماعة في مسيرته الإنسانية. وهذه التجارب الدينية هي في تقديري، إحدى الإجابات التي قدمتها الحالة الدينية الإنسانية كوسيلة من وسائل السلم والسلام. حيث أن السلم الذاتي والانسجام الداخلي وارتفاع وتيرة الإيمان في نفس الإنسان، هي أحد المداخل الرئيسة لإنجاز مفهوم السلام في الحياة العامة.

ولعل التجارب أو المدارس العرفانية الإسلامية والمسيحية هي أحد نماذج ذلك "وهذا العرفان المدروس (على حد تعبير كتاب الأسس النظرية للتجربة الدينية – قراءة نقدية مقارنة لآراء ابن عربي ورودلف أتو)، ربما تختلف مفرداته، فيتم توظيف المفاهيم والأفكار التي تشرح بتفصيل أو بإجمال سير العارف العملي في أعماق الأنفس والآفاق، وهو ما يسمى بالعرفان النظري، الذي يمثل محيي الدين بن عربي عماده وركنه.

وإذا استهدفنا من العرفان النظري هذا دراسة وتدوينا وتعليما، الحصول على تصورات عقلية لظواهر غير عقلية كما يقول أصحابها، فليس ذلك بالأمر السلبـــي أو المحال، فبالإمكان خلق مفردات ونحت مصطلحات وابتكار سياقات لفظية للتعبير عن حالات روحية عميقة، وهو أمر يتصاعد في عسره كلما تعمق الإحساس وغاص في دهاليز الروح، وهو إن دل فإنما يدل على نضوج عقلي وثراء لفظي.

وهذا العرفان النظري، يخضع - هو الآخر - لنظام التعليم ونقل الأفكار وانتقالها طبيعة، ومن ثم فأحد أهداف هذا العرفان هو تكوين تصورات نظرية عقلية عن تجارب روحية، تماثل الدور الذي يلعبه علم النفس أحيانا. لكن السؤال البارز هنا، والذي كان محط خلاف بين المشتغلين بالعرفان، هو هل أن جذب السالك إلى هذا الطريق يكون عبر خلق تصورات نظرية عن التجربة، أم أن ذلك لا يتم إلا بأسلوب عملي ربما يكون قائما على ممارسات طقسية وذكرية، أو على أنواع تربوية تهذب النفس وتصفيها؟".

ولقد جذبت هذه التجارب العديد من الشخصيات، وأضحت مدخلا هاما من مداخل اكتشاف مخزون ومكنون القيم الروحية في الديانات التوحيدية الكبرى. وذلك لأن حجر الأساس في هذه التجارب، هو الاندفاع القلبـــي - الطوعي - الاختياري الذي يدفع الإنسان صوب التفاعل الخلاق على صعيد القناعات والمسلك مع قيم الدين ومثله العليا. وتطهير الباطن أو توفير المقدمات الروحية هي الشرط الشارط للانخراط في هذا المسلك أو التجربة الدينية العرفانية.

فالعلاقة بين الدين والإنسان، علاقة عميقة ودائمة. ولا يمكننا أن نتصور أن تكون القيم الدينية في موقع مضاد للإنسان وجودا ومصلحة. فدائما قيم الدين ومبادئه مع الإنسان، ووظيفتها الأساسية هي الحفاظ على الإنسان في مختلف المستويات والدوائر.

وفي المحصلة النهائية، الأديان جاءت من أجل خدمة الإنسان، لكي يعيش حياة سعيدة ومستقرة. لذلك قرر الفقهاء أن أحكام الشرع تدور مع المصلحة وجودا وعدما.

مختلفون ولكننا متساوون:

في سياق التوجس والتوتر، الذي يسود العلاقة بين المختلفين، لأسباب دينية أو مذهبية أو قومية أو أثنية، تبرز حالة العداء النفسي تجاه المختلف، والتي تأخذ أبعادا وصورا عديدة، وقاسمها المشترك هو نبذ الآخر المختلف، ووصمه بكل الصفات والخصائص السلبية سواء على مستوى الاعتقاد والتصور، أو السلوك والممارسة..

ولا ريب أن حالة العداء والعداوة، من الحالات التي تحتاج إلى معالجة واعية ودقيقة، لأنها حالة نفسية سلبية ضد الآخر، بحيث تستهدف نفيه ونبذه، ورفضه في نفسه أو موقعه أو مصالحه، وتتحرك هذه الحالة العدائية بطريقة تدميرية، متوحشة على مستوى القول والموقف وعلى مستوى الشعور والفكر، وعلى مستوى الحياة بمختلف تفاصيلها ودوائرها..

لهذا تكثر الصور والأساليب المستخدمة، في ذم الآخر، وتسفيه آراءه ومعتقداته والعمل على إبقاءه في دائرة النبذ والقتل الاجتماعي والمعنوي..

وإذا أردنا أن نكتشف حجم وفداحة العداء النفسي والاجتماعي، الذي بدأ يستشري في مجتمعاتنا ضد الآخر الديني أو المذهبي أو القومي، فلنتصفح صفحات الانترنيت ونطلع بعض المواقع الالكترونية المتخصصة في تعميق حالة العداء بين المختلفين، وشحن النفوس تجاه المغايرين.. واستخدام في سبيل ذلك، كل المفردات وعمليات الشحن النفسي والتعبئة الاجتماعية التي تقشعر لها النفوس والأبدان..

لأنه حينما تتحول الاختلافات العقدية أو الفكرية، إلى حالة من الضيق النفسي والمشاعر الحاقدة، حينذاك تتحول هذه الحالة إلى خطر يهدد مجتمعاتنا، ويوفر كل أسباب الصدام لأي سبب من الأسباب..

لهذا يسجل لنا القرآن الكريم، أول حالة عداء حدثت في الوجود بين إبليس وآدم، من جراء حالة نفسية تمثلت في الحسد والكبر، تلبست إبليس، وحولته إلى رافض للامتثال لأمر الباري عز وجل.. إذ يقول تبارك وتعالى [فسجدوا إلا إبليس لم يكن من الساجدين، قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين] (الأعراف 11، 12)..

فحينما يشعر الإنسان، بأنه أفضل من الآخر المختلف دينا أو أخلاقا أو أصلا اجتماعيا، فإن هذا الشعور الاستعلائي يقوده إلى الكثير من المهالك والمآزق..

وهي التي قادت إبليس إلى الطرد من الجنة..

إذ يقول تعالى، ونتيجة لاستعلاء إبليس وشعوره بأفضليته على آدم [قال فاهبط منها فما يكون لك أن تتكبر فيها فأخرج إنك من الصاغرين] (الأعراف 13)..

فنحن نختلف مع غيرنا، وغيرنا يختلف معنا، وشعور أحدنا بأنه الحق المطلق، ويمارس من جراء هذا الشعور ممارسات نابذة وطاردة إلى الآخر المختلف باسم تلك العناوين المختلف عليها، هي ذاتها النزعة الاستعلائية التي تقود إلى العداء والعداوة بين الإنسان وأخيه الإنسان..

نحن نعترف بوجود اختلافات بيننا، ولكن هذه الاختلافات، لا تعطي أفضلية لأحد على أحد، لأننا جميعا نمتلك أدلة وبراهين على ما نعتقد ونؤمن وكلنا ينشد الحق والحقيقة.. والطريق إليها يتطلب المزيد

من الحوار العلمي- الموضوعي، بعيدا عن نزعة الاستعلاء والعداء، وبعيدا عن لغة التحريض والشتائم.. فنحن مختلفون ولكننا متساوون في الحقوق والواجبات..

ولا يجوز لأي طرف أن يستخدم عناوين الاختلاف كمبرر للاستعلاء أو العداء أو التحريض..

لهذا فإن تطهير النفوس جميعا من الأحقاد وسوء الظن ووساوس الشيطان ومفردات الكراهية، هي الخطوة الأولى في مشروع إدارة اختلافاتنا مهما كان حجمها بصورة حضارية ومنسجمة وقيم الإسلام العليا القائمة على الرحمة وحسن الظن والحرية والمساواة.. فلا يجوز لأي أحد منا، وباسم حماية الإسلام والعقيدة، أن ينتهك قيم الإسلام ويتجرأ على مبادئ العقيدة الإسلامية..

فالإسلام لا يحمى بزيادة وتيرة الكراهية بين الناس، والعقيدة لا تصان بإطلاق الأحكام جزافا بحق الآخرين.. فالإسلام يحمى بالوعي والحكمة وتجسيد مثله وأخلاقه..

والعقيدة تصان بطاعة الله وطلب رضوانه [وإن لم تفغر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين] (الأعراف 23)..

فالرؤية الإسلامية لا تؤسس لأي أحد، ممارسة الحقد والعداوة والبغضاء بسبب الاختلافات الدينية أو الفكرية أو السياسية..

وأي ممارسة لهذه الصفات، هي تجاوز على قيم الإسلام، ولا يطاع الله من حيث يعصى.. يقول تعالى [يا أيها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون * ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم وتؤمنون بالكتاب كله وإذا لقوكم قالوا آمنا وإذا خلوا عضوا عليكم الأنامل من الغيظ قل موتوا بغيظكم إن الله عليم بذات الصدور * إن تمسسكم حسنة تسؤهم وإن تصبكم سيئة يفرحوا

بها وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم شيئا إن الله بما يعملون محيط] (آل عمران 118 –120)..

فما يتم تداوله في مواقع الانترنيت تجاه بعضنا البعض كمواطنين، يعد كارثة أخلاقية وإنسانية.. لأن المواد التي يتم تداولها، تشحن النفوس، وتصور الآخر وكأنه الشيطان المتحرك، الذي لا عمل له، إلا الإساءة إلى الآخرين..

فتعالوا جميعا نرفع أصواتنا ضد الإساءات المتبادلة، التي تغذي الأحقاد، وضد عمليات التحريض التي تصورنا وكأننا أعداء بعضنا البعض.. فالاختلافات في الدائرة المذهبية أو القبلية أو المناطقية، لا تشرع لأحد إذكاء نار العداوة بين أبناء المجتمع والوطن الواحد..

فحالة العداء بين المواطنين المفتوحة على أحقاد التاريخ والتباساته وتشابكاته، تنذر بكوارث اجتماعية حقيقية..

ولا سبيل أمامنا إلا الوقوف بحزم، ضد كل من يحاول أن يبذر بذور العداء بين المواطنين لاعتبارات مذهبية أو قبلية أو مناطقية..

فالدين يحتضننا جميعا، وإن تعددت مدارسنا الفقهية، والوطن يستوعبنا جميعا، وإن تعددت قبائلنا وعشائرنا، والوطن لنا جميعا وإن كنا في مناطق وجهات مختلفة..

طبيعة التنوع وقانون الوحدة:

التنوع والتعدد في الآراء والقناعات والميولات، ظاهرة أصيلة وراسخة في حياة الإنسان الفرد والجماعة، ولا يمكن أن نتصور حياة إنسانية بدون هذه الحقيقة.. فإذا تشابه واتحد الناس في اللون، فهم مختلفون ومتنوعون في القناعات الدينية والثقافية.. وإذا تشابه الناس في القناعات الدينية والثقافية، فهم متعددون في القوميات والأثنيات..

وهكذا تصبح حالة التعدد والتنوع، حالة طبيعية في الوجود الإنساني..

ولكن هذه الحالة الطبيعية، قد تتحول إلى عبء على استقرار الناس وأمنهم، حينما لا يتم التعامل مع هذه الحالة الطبيعية بعقلية استيعابية، تبحث عن سبل لإدارة هذه الحالة، دون توسل أساليب عنفية وقسرية لاستئصالها..

فالتعامل الإنساني الخاطئ مع هذه الحقيقة الإنسانية، هو الذي يحولها من مصدر جمال وحيوية للوجود الإنساني، إلى فضاء للتناحر والتقاتل.. ومن منبع للخير المعرفي والاجتماعي، إلى مبرر للنبذ والاستئصال وتغييب المختلف..

وبفعل هذه الممارسة الخاطئة والقاتلة في آن، تجاه هذه الحقيقة الملازمة للوجود الإنساني، تنشأ ظاهرة تصنيف البشر وتوزيعهم ضمن دوائر انتماءهم التقليدية.. وبفعل هذا التصنيف الاجتماعي، تبرز الفروقات والتمايزات الحادة بين أبناء المجتمع الواحد، وتزداد الحواجز النفسية بينهم، وتتغذى الإحن والأحقاد..

فيصبح لدينا وتحت سماء الوطن الواحد والمجتمع الواحد، مجموعة من المجتمعات، لكل مجتمع عالمه الخاص ورموزه الخاصة وهمومه واهتمامه الخاص، مع انعزال وقطيعة تامة مع المجتمع الخاص الآخر..

وهكذا تتحول التعددية الدينية والمذهبية والقومية، من حالة طبيعية في الوجود الإنساني، إلى مصدر للشقاء والتباغض والإحن المفتوحة على كل احتمالات الخصومة والنزاع..

لهذا فإننا نفرق بين ظاهرة التنوع والتعدد في الوجود الإنساني، التي نعتبرها ظاهرة صحية وحيوية وذات آفاق ثرية على أكثر من صعيد، وبين خلق الحواجز بين الناس وتصنيفهم التصنيفات الحادة على أساس انتماءاتهم التاريخية والتقليدية، والتي نعتبرها ظاهرة مرضية، ومؤشر على فشلنا في إدارة تنوعنا بطريقة سلمية وحضارية..

فنحن مع احترام كل أشكال التنوع في الوجود الإنساني، والذي نعتبره جزء من الناموس الرباني، ولكننا في ذات الوقت لا نرى أن ظاهرة

تصنيف الأفراد اجتماعياً بفعل انتماءاهم التاريخية ظاهرة صحية، بل نعتبرها من الظواهر التي تساهم في تمزيق مجتمعاتنا وخلق الإحن والبغضاء بين أطرافه وأطيافه.. ولن نتمكن من إنجاز هذه المعادلة التي تحترم التنوع الإنساني ومقتضياته، دون أن نمنع أن تبرز ظاهرة التصنيف الاجتماعي، التي توزع الناس وتفصل بينهم شعورياً واجتماعياً، على أساس انتماءات لا كسب حقيقي للناس فيها..

وعلى المستوى المعرفي، من الطبيعي أن يلتزم الإنسان الفرد والجماعة إلى منظومة عقدية وفكرية واجتماعية، لأن الإنسان بطبعه يبحث عن من يشترك معه ويتشابه معه في فكرة أو انتماء أو أي دائرة اجتماعية أو معرفية، لكي يلتقي معه، ويحول الاشتراك في الدوائر المعرفية والاجتماعية إلى شبكة مصالح تديم العلاقة وتطورها أفقياً وعمودياً..

لهذا فإننا ننظر من هذه الزاوية المعرفية إلى حقيقة الانتماء الفكري والاجتماعي نظرة طبيعية وصحية.. ولكن هذه الظاهرة الصحية والطبيعية، قد تتحول إلى ظاهرة سلبية ومرضية، حينما يتحول الانتماء إلى مبرر للاعتداء على حقوق الآخرين المادية أو المعنوية، فتتحول هذه الظاهرة إلى ظاهرة سلبية.. حينما أمارس التعصب بكل صنوفه، بحيث أرى شرار قومي أفضل من خيار قوم آخرين، يتحول الانتماء إلى ظاهرة مرضية..

لهذا فإننا نعتقد أن التصنيف العقدي أو الفكري أو الاجتماعي في حدوده الطبيعية ظاهرة صحية، ومستساغة معرفياً واجتماعياً.. ولكن هذه الظاهرة تتحول إلى ظاهرة سلبية حين يتصف أهل هذا الانتماء بالصفات والممارسات التالية:

1. الانغلاق والانكفاء والديماغوجية في النظر إلى الأمور والقضايا، بحيث لا يتسع عقل الإنسان إلا لمحيطه الخاص، ويمارس نرجسيته المرضية تجاه قناعات وانتماءات الذات..

2. التعصب الأعمى للانتماء الخاص ونبذ كل المساحات المشتركة التي تجمعه مع أبناء المجتمع والوطن.
3. ممارسة الاعتداء على الحقوق المادية أو المعنوية على الآخرين بدعوى خروجهم عن الانتماء الصحيح أو ما أشبه ذلك.

حين تتوفر هذه القيم والممارسات (الانغلاق المرضي- التعصب الأعمى- الاعتداء على الحقوق) تتحول هذه الظاهرة الإنسانية الطبيعية إلى ظاهرة سلبية ومرضية.. وفق هذه الرؤية المعيارية، نتعامل مع ظاهرة التصنيفات في المجتمعات العربية.

فهذه الظاهرة تتوالد باستمرار، بحيث ينتقل التصنيف من العنوان الكبير إلى العنوان الصغير ويستمر في سياق دوائر صغيرة عديدة، بحيث يهدد هذا التصنيف المرضي نسيج المجتمع والوطن..

ولا خيار أمامنا للعودة بهذه الانتماءات إلى حالتها المعرفية والطبيعية والمقبولة اجتماعياً، إلا ببناء وعي اجتماعي وطني جديد، لا يحارب الانتماءات التقليدية للإنسان؛ وإنما يشبعها لدى كل إنسان دون أن ينحبس فيها، يحترم خصوصياته دون أن يتحول هذا الاحترام إلى مبرر لبناء كانتونات اجتماعية مغلقة..

حقوق الإنسان والتنمية

حيث وجد الإنسان، وجدت التنمية، وحيث غاب الإنسان تغيب بالضرورة التنمية. وذلك لأن التنمية بوصفها مشروعات وآليات وتوجيهات هي من خصائص الإنسان وحدة.. أي أن الأنساق التي تتجه إلى تعظيم الإمكانيات أو تنمية القدرات، لا يقوم بها إلا الإنسان..

وعلية فإن المشروعات السياسية التي تمتهن الإنسان وكرامته، أو تنتقص عبر إجراءاتها المتعددة من إنسانيته، لا تستطيع من الناحية الواقعية، مهما رفعت من يافطات وشعارات من تحقيق التنمية. وتكثير الكلام والخطب حول التنمية ومشروعاتها وآفاقها، لا يخلق تنمية.

كما أن المشروع السياسي الذي يسقط من حساباته إنسانية الإنسان، أو لا يعمل على تعزيز حقوق الإنسان، فإن هذا المشروع مهما أوتي من إمكانات وقدرات، فإنه لن يستطيع من بناء تنمية مستديمة ومتوازنة... فالتنمية لا يحققها إلا الإنسان، وحينما يغيب هذا الإنسان، فإن الشعارات بوحدها لا تنجز تنمية، والادعاءات لا تبني واقعا جديدا.. فالشرط الشارط لإنجاز مفهوم التنمية في المجتمعات الإنسانية، هو وجود الإنسان، الذي يشعر بعمق بحريته وحقوقه ويمارس إنسانيته، هو الإنسان القادر على تنمية القدرات وتعظيم الطاقات والإمكانيات. وحينما يغيب هذا الإنسان، تغيب الإمكانية الفعلية للتنمية المستدامة.

ولعل هذا ما يفسر لنا إخفاق الكثير من مشروعات التنمية في بلداننا العربية والإسلامية.. فهذه البلدان تمتلك كل المواد الخام والثروات الطبيعية التي تمكنها من تحقيق تنمية عظيمة على الصعد المختلفة ولا لكن وبفعل غياب الإنسان وحقوقه وحريته، فإن هذه المواد والثروات، تضيع

في أغلبها سدى، ولا يمكن الاستفادة القصوى من هذه الخيرات والبركات. وحين التأمل العميق في هذه المفارقة، حيث الامكانات الهائلة ويقابلها غياب التنمية المستدامة، نجد إن غياب الإنسان بحريته وحقوقه، هو المسئول الأول عن غياب التنمية الحقيقية في هذه البلدان. فالإمكانيات الطبيعية والمادية بوحدها لا تخلق تنمية، وعمليات استيراد كل سلع الحضارة والاستهلاك، لا تنتج تنمية بل كلها مظاهر تؤكد غياب التنمية المستدامة في هذا البلد أو ذاك.. فحجر الزاوية في مشروعات التنمية هو الإنسان بحقوقه وحرياته، فهو القادر على تحويل المواد الخام إلى مشروعات تنموية عملاقة، كما إنه هو القادر على تذليل كل الصعاب التي تحول دون انطلاق مشروعات التنمية الشاملة.

وعليه فإن تغييب حريات الإنسان وحقوقه من الفضائين السياسي والاجتماعي، لا يخلق تنمية مستدامة، حتى لو توفرت كل المواد الخام والإمكانيات المادية. وذلك وببساطة شديدة، لكون الإنسان هو الذي يدير هذه المواد والإمكانيات، ويحولها إلى مشروعات وحقائق تنموية. وحينما يكون هذا الإنسان مكبل وتزداد عليه القيود من كل حدب وصوب، فإن إمكانياته الإبداعية وقدراته الإدارية ستتراجع. فالإنسان في المجالين العربـــي والإسلامي، ليس أقل عقلاً من الإنسان في المجتمعات المتقدمة، ولكن ما يميز الإنسان في المجتمعات المتقدمة عن الإنسان في المجتمعات العربية والإسلامية، هو أن الإنسان في تلك المجتمعات يشعر بعمق بحريته وله كامل الحق بممارسه كل حقوقه الخاصة والعامة، لذلك هو ينطلق ويبدع في مجالات البناء والتنمية. أما الإنسان في المجتمعات العربية والإسلامية، فإنه يشعر بالقيود المتعددة، ولا يمارس إنسانيته وحريته على أكمل وجه، لذلك هو مشغول بمحنه الذاتية، ومن ينشغل بأوضاعه الخاصة، وتضغط عليه سلبا لن يتمكن من الإبداع والتميز في عمله العام.

لذلك فإن الخطوة الأولى للإنطاق في مشروعات تنموية حقيقية في البلدان العربية والإسلامية، هي إعادة الاعتبار للإنسان وجودا وفكرا وحقوقا، وتعزيز كل هذه العناصر في إطار مؤسسي، يشعر فيه كل إنسان بالاعتزاز والقدرة على التعبير عن آراءه وأفكاره وإبداعاته.

هذه هي الخطوة الأولى التي تعيد صياغة العلاقة بين الإنسان ومشروعات التنمية... فالتنمية لا تستورد ولا تستنسخ، وإنما هي بحاجة إلى الإنسان الذي يحمل همها وعبئها في آن. بحاجة إلى الإنسان الذي يحول الخطط إلى حقائق.

بحاجة إلى الإنسان الذي يخلق واقعا اجتماعيا، دافعا نحو البناء والعمران، ومحاربا لكل أشكال الكسل والترهل والجمود.

فإذا أحسنا صياغة العلاقة بين إنسان هذه المنطقة والتنمية وحاجاتها ومتطلباتها المتعددة، حين ذاك ننطلق في رحاب البناء المفتوح على كل المبادرات والطاقات، والقادر على دمج كل القدرات في سياق مشروع تنموي متكامل.

وعليه فإن إدراك تحولات العالم وتطوراته، لا يكفي للانخراط الفعال في شؤون العصر وقضاياه الملحة.. وإنما من الضروري أن يرافق هذا الإدراك والاستيعاب، تجديد رؤيتنا وفهمنا لذواتنا وإنسان هذه المنطقة.

لأن تجديد رؤيتنا لهذه العناصر، والالتزام بمقتضيات هذا التجديد، هو سبيلنا لتجاوز حالة الشعور بالعجز وانعدام القدرة أمام التحولات الهائلة التي تجري في العالم على مختلف الصعد والمستويات.

لذلك فنحن مع كل خطوة ومبادرة، تعزز موقع الإنسان في مشروعات البناء والتنمية، وندرك بعمق أنه لا تنمية مستدامة، بدون إنسان مكتمل الإنسانية والحقوق.

فالتنمية بوصفها مشروعات اقتصادية عملاقة، وبنية خدمية متكاملة، وخطط اجتماعية متواصلة، لا يمكن أن تنجز على الصعيد

الواقعي، بعيدا عن العامل البشري - الإنساني. لأن هذا العامل هو الذي سيترجم وينفذ كل هذه المشروعات والخطط، وغياب حقوق الإنسان الأساسية، سيحوله إلى منفذ سيء لهذه المشروعات والخطط، أو في أحسن الفروض سيحوله إلى عنصر فساد وإفساد، يعمل لمصلحة الشخصية، وسيوظف موقعه في هذه المشروعات للإثراء اللامشروع. لهذا فإننا نجد وفي الكثير من الدول العربية والإسلامية، أن الكلفة الحقيقية للمشروع لا تتجاوز (10) ملايين إلا أن الميزانية المصروفة على هذا المشروع هي أكثر بكثير من رقم (10) ملايين.. فهذه الزيادة هي عمولات ورشوات ومحسوبيات وسرقات. والأنكى من ذلك أن المشروع لا ينفذ وفق المواصفات المطلوبة. فالذي يسرق المال العام، لن يجتهد في توفير أسباب النجاح الحقيقية للمشروع الذي يقوم به.

وعليه فإن إصلاح وضع الإنسان، وتوفير ضرورات عيشه الكريم وصيانة حقوقه الأساسية، كلها من الضرورات القصوى لعملية النجاح والتميز في مشروعات البناء والتنمية. فالتنمية قبل أن تكون تنمية للجدران والشوارع والخدمات، هي تنمية إلى الإنسان في وعيه وحريته وحقوقه. وأي تراجع على هذا الصعيد، سينعكس سلبا على الجانب المادي للتنمية. والمجتمعات التي بحثت عن الجوانب المادية للتنمية دون الالتزام بحقوق الإنسان وكرامته، لم تجن إلا المزيد من العذابات والكوارث الاجتماعية والإنسانية.. فالمباني شاهقة والشوارع واسعة والخدمات في جلها متوفرة، إلا أن الإنسان بإنسانيته ووعيه وحقوقه غائب أو مغيب.. ولعل أحد أسباب ذلك هو التعامل مع مفهوم التنمية تعاملا أيدولوجيا مغلقا، لا عمل لنا إلا استنساخ هذه التجربة، متغافلين عن تمايز الأوضاع والظروف والخصوصيات. "ويعتبر الاقتصاد مميز مركزي في التجربة الحضارية الغربية، فهو عصب حياة الإنسان التي تحددت في شبكة علائقية ثلاثية الأضلاع: علاقة الإنسان بذاته وعلاقته

بـــ (الآخر) وعلاقته بالطبيعة. أما علاقة الإنسان بذاته، فالاقتصاد الغربـــي ينظر إليها من زاوية كون الإنسان كائن غرائزي، وأن بقاءه متوقف على إشباع حاجاته الغريزية. وبما أن تلبية هذه الحاجات غير مضمونة لشراهته من جهة، وشح الطبيعة من جهة ثانية، وجب عليه أن يستنفر كل قواه ويطور قدراته حتى يشبع حاجاته بشكل مستمر، وهذا ما جعل الإنسان يتحول إلى قوة عمل استثنائية، يستمد منها هوية ذاته، حيث تحدد بوصفه (كائنا عاملا). إنه بعمله يطوع الطبيعة لينخرط في مسلسل الإنتاج، كما أن قوة العمل هذه جعلت منه كائنا (اقتصادانيا)، ومن ثم فهو أحد اثنين: إما منتج أو مستهلك، لا تحركه إلا نوازعه النفعية، وبهذا المعنى يصبح الإنسان وسيلة للتنمية وليس غاية لها. أما علاقة الإنسان بالإنسان (الآخر) فمحكومة بالعلاقة الأولى، أي علاقة الإنسان بذاته. فكل ذات بحاجاتها اللامحدودة، تجد نفسها مقيدة في طموحها من أجل الإشباع، ومحصورة بطموحات الذات الأخرى. وبما أن الإشباع غير محدود، وتلبية الحاجات غير مضمونة، فإن التصارع والتنافس والنفعية بين هذه الذوات هو اللغة السائدة والناظمة لتلك العلاقة. ألم يكن توماس هو بز سباقا إلى التنظير لهذه اللغة عندما نعتها بـــ (حرب الجميع ضد الجميع)، واعتبر (الإنسان ذئبا للإنسان الآخر). أما بخصوص علاقة الإنسان بالطبيعة، فهي تنحدر بدورها من التصور الأول لعلاقة الإنسان بذاته. فالطبيعة التي ينظر إليها كمقابل للإنسان تمتلك مصادر إشباع حاجاته، ولكنها ممتنعة ومستعصية. ومن ثم، فالحصول على ما يلبـــي رغباته لن يكون تكرما من الطبيعة، بل انتزاعا بالقوة، كيف لا ومصدر بقائه رهين بيد الطبيعة؟ لذلك يكد الإنسان من أجل أن ينتصر على الطبيعة، وذلك بإخضاعها والتحكم فيها. وتلك هي طبيعة العلاقة في منظورها الليبرالي، ألم يشترط ديكارت ضرورة أن يصبح الإنسان" سيدا ومالكا للطبيعة (لتحقيق إنسانيته) (1).

فالتنمية ليست لهاثا متواصلا للمنفعة بكل أشكالها، بعيدا عن القيم والضوابط. كما أنها ليست دحرا لخصوصيات المجتمع أو تجاوزا لحقوق الإنسان الأساسية. فالتنمية في المجتمعات الإنسانية، بحاجة إلى توافر جملة من العوامل والشروط. وعلى رأس هذه العوامل والشروط، هي الشروط الثقافية والسياسية. فالتنمية كمنجز إنساني، لا تتحقق على أنقاض ثقافة المجتمع أو على امتهان كرامة الإنسان فيه. ومن يبحث عن التنمية على هذا الأساس، فإنه سيزيد من محن المجتمع وسيفاقم من امتهان حقوق الإنسان وكرامته، دون أن يصل إلى مطامحه في التقدم والتنمية. فالتنمية بتجلياتها المتعددة، هي حصيلة عقل ووعي وإرادة الإنسان. وأي خلل في هذه العناصر (العقل – الوعي – الإرادة). سينعكس سلبا على مجمل العملية التنموية.. فكلما تقدم الإنسان في وعيه وإرادته وحقوقه، توفرت أسباب النجاح لمشروعات التنمية. أما إذا قمع الإنسان، وقيدت حريته، وامتهنت كرامته، وانتهكت حقوقه، فإنه لن يكون قادرا على إنجاز مشروعات البناء والتنمية.. فالتنمية الحقيقية هي التي تبدأ من تنمية الإنسان عقلا ووعيا وحقوقا وإرادة، وكل جهد يبذل في هذا السياق، هو من صميم الجهود والأنشطة التنموية. ونحن هنا نفرق بين عمليات النمو وعملية التنمية.

فالمجتمعات المتأخرة أو المتخلفة سياسيا وعلى صعيد حقوق الإنسان، لا تعيش تنمية حقيقية بل نموا كميا، لا يصمد كثيرا أمام تداعيات ومتواليات غياب الحرية وحقوق الإنسان.. فالمجتمع الذي لا حرية سياسية لديه، وتنتهك حقوق الإنسان فيه، لا يخرج عن نطاق الحياة الطبيعية. لذلك تتوفر فيه الكثير من مظاهر النمو وسلع الحضارة الحديثة، ولكن هذه المظاهر والسلع، لا تستند إلى عمق مجتمعي وسياسي. فهي أقرب إلى القشور التي لا مضمون لها.. أما المجتمعات التي تصون حقوق إنسانها، وتوفر له سبل ممارسة حريته السياسية والعامة،

فإنه حتى ولو كانت مظاهر النمو متواضعة أو محدودة لديه، فإنه إذا أحسن التخطيط واستخدام موارده وإمكاناته بصورة إيجابية، فإنه قادر على إنجاز تنميته المستقلة. لأن المجتمع يعيش الحياة الحقيقية، ويشعر بذاته ويثق بقدراتها وإمكاناتها، ويمتلك القدرة الفعلية للدفاع عن ذاته وخياراتها السياسية والثقافية والاقتصادية. فقوة الأمم والمجتمعات الحقيقية بمواردها الإنسانية قبل مواردها الطبيعية والاقتصادية، لذلك من الضروري أن تتوجه الجهود والإمكانات لتطوير هذه الموارد وتوفير المناخ الملائم لمشاركتها في شؤون المجتمع والأمة. فالثروة المادية بوحدها، لا تخلق تنمية، وإذا لم تسند بتنمية بشرية مستديمة، قد تتحول هذه الثروة من نعمة إلى نقمة، ومن رافعة لعمليات البناء والتقدم، إلى سبب لتكالب الأعداء وتصارع الفرقاء.. إن تنمية الإنسان على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية، هو أحد الشروط الأساسية للاستفادة من خيرات الأرض وثرواتها. وبدونها لن نستفيد إلا من فتاتها، وستأتي الأمم المتقدمة تحت عناوين ويافطات متنوعة، لأخذ هذه الثروات أن نهبها. "وإن الأنيما المعاصرة التي يعاني منها النمو يجب أن لا تحجب عنا الفوضى المتزايدة في المجتمع الذي لغمه الرأسمال الليبرالي، فهذا الأخير عاجز عن أن يعطي للحياة في المجتمع معنى غير معنى النزوع نحو الإسراف والتبذير واحتكار الموارد الطبيعية، والعائدات الناتجة عن النشاط الاقتصادي، وفي نهاية الأمر التفاوت وعدم المساواة. إن مخدر النمو هو الأفيون الجديد للشعوب التي تحطمت معاييرها الثقافية وتضامنها الجماعي بهدف إغراقها في هاوية التسليع السحيقة "(2).

فبدون التحام التنموي بالإنساني، ستبقى الكثير من الخطوات والمشروعات فوقية، وبعيدة عن النسيج الاجتماعي والثقافي، مما يجعل تأثيرها محدودا وضيقا.." وتشكل أزمة هذه النظم جزءا لا يتجزأ من أزمنة النظم المجتمعية العربية التي تكونت بعد الاستقلال، والتي لا تزال

مفتوحة منذ عقود نتيجة إخفاقها عموما في مشاريع تحديثها المختلفة، الاشتراكية منها والليبرالية، التي طبقت في العقود الخمسة الماضية. وتتجلى هذه الأزمنة في توقف عملية التنمية أو تراجع معدلاتها بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين وإفلاس السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتقنية جميعا والتهميش المتزايد للعالم العربي في الساحة العالمية. بل ليس هناك أي شك في أن أزمة النظم السياسية الأتوقراطية الفردية التي رعت هذا التحديث، في شقيها الأبوي العشائري والبيروقراطي الحزبي معا، هي الوجه الأبرز لهذه الأزمة. وهذا ما يؤكده تدهور شريعة النظم وانهيار الثقة العامة بقدرتها على مواجهة التحديات والمشاكل المطروحة على المجتمعات، وتفاقم الشعور عند السكان بالفراغ السياسي وبالافتقار للقيادة السياسية الحكيمة والقلق على المستقبل وتصاعد التوترات وتفجر النزاعات والحروب الداخلية والإقليمية ونمو تيارات العنف المنفلت في داخل البلاد العربية وخارجها معا. وفي موازاة ذلك تثير مضاعفات هذه الأزمة المتفجرة وإسقاطاتها المحتملة على المصالح الدولية مخاوف الدول الصناعية وتدفعها إلى مضاعفة الضغوط على النظم والتدخل المتزايد في شؤون المنطقة بهدف دفعها نحو التغيير الذي يتفق مع مصالحها أو يحفظها وإحداث تبديل جذري في سلوك الأنظمة المحلية وخياراتها الاستراتيجية "(3).

من هنا نستطيع القول، أن هناك علاقة عميقة بين ظاهرة الاستئثار والاستبداد السياسي وتصحير الحياة السياسية والمدنية وظاهرة الفساد بكل مستوياتها وأشكالها. فالمجتمع الذي تضمحل فيه الحياة العامة، وتحتكر فيه القرارات المصيرية السياسية والاقتصادية من قبل فئة محدودة، تنتشر فيه حالات الفساد السياسي والمالي. وذلك لأن الاستئثار والاحتكار، يخلق فئات اجتماعية وسياسية واقتصادية طفيلية، لا تعيش إلا على الالتواء والفساد. وتتخذ من تداعيات الاستئثار والاستبداد

غطاءا لتمرير انحرافها وفسادها وسرقتها للمال العام وخيرات الأمة والمجتمع. "فالسياسات التي تتبعها سلطات الاستبداد هي دائما سياسيات فئوية تقود حتما، كما تدل على ذلك الوقائع، إلى التخلف في المجالات كلها، لاسيما في مجال تطوير الاقتصاد، وفي المجال الاجتماعي، وفي مجال الخدمات العامة، وفي مجال التعليم، وفي كل ما يتصل برفع مستوى المعارف وتحويلها في ميادينها كافة إلى قوة مادية لصنع التقدم والعدالة في توزيع الثروة وفي أبواب إنفاقها. وفي ظل هكذا سياسة تتسع رقعة الفقر ويزداد عدد الفقراء، وتتلاشى الفئات الوسطى، إذ تنحدر أقسام واسعة منها إلى مواقع الفقراء، وينحسر عدد المالكين للثروة، وهم بمعظمهم من حاشية السلطان، وذلك بالفساد والاستغلال وبالجريمة المنظمة وبكل أنواع الموبقات، وما أكثرها "(4).

فحقوق الإنسان كقيم وإجراءات، هي من ضرورات التنمية الشاملة. ومن يبحث عن التنمية فعليه أن يوفر شروطها الثقافية والسياسية. وعلى رأس هذه الشروط هو صيانة حقوق الإنسان. ولا بد من إدراك "طبيعة الترابط العضوي بين حرية الوطن وحرية المواطن؛ فالأوطان القادرة على مواجهة تحديات الخارج، مهما عظمت، هي الأوطان التي تستند إلى مواطن حر يتمتع بحقوقه وكرامته "(5).

وخلاصة القول: أن التنمية الشاملة في مجتمعاتنا، بحاجة إلى تنمية وصيانة حقوق الإنسان فيها. فهي أحد المداخل الأساسية لإنجاز تنمية مستديمة وشاملة، دون التضحية بحريات الناس وحقوقهم الأساسية.

الهوامش

1- مجلة المنعطف، مجلة فصلية فكرية، عدد مزدوج 23 – 24، ص 4، 2004م.
2- المصدر السابق، ص 96.
3- ندوة – أزمة النظام العربي وإشكاليات النهضة، ص 40، دار الانتشار العربي، بيروت، 2007م.
4- المصدر السابق، ص 61.
5- المصدر السابق، ص 89.

الفصل الثاني

صيانة حقوق الإنسان
سبيل التقدم



ملامح حقوق الإنسان
في التشريع الإسلامي

إن من الأهداف الأساسية والغايات النبيلة التي يتبناها الدين الإسلامي، ويعتبرها مشروعه الجوهري هي تحرير الإنسان من العبودية للإنسان، ولذلك فإن الشريعة الإسلامية قد حاربت كل أنواع وألوان العبودية لغير الله عز وجل. وحصرت - الشريعة - حق العبودية لله، الذي يضع نظام الحياة للإنسان. فالله جل وعلا هو الذي يملك وضع النظام وإلزام الناس به، لأنه رب الناس، ملك الناس، إله الناس. فمن حقه وحده عز وجل أن يأمر وينهي، ويحلل ويحرم. قال تعالى (**قل أغير الله أبغي رباً وهو رب كل شيء ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون**) (1).

وقد أنكر القرآن الحكيم على أهل الكتاب تنازلهم عن حقوقهم المشروعة وحرياتهم الإنسانية المولودين عليها ورضوا بالعبودية لرهبانهم وأحبارهم الذين تبوؤا سلطة التشريع بدل الحق جل وعلا. وفي هذا يقول ربنا سبحانه (**اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح أبن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون**) (2).

ودعوة الإسلام هي من أجل تحرير شامل للإنسان من العبودية لغير الله سبحانه وتعالى، لذلك نجد أن القرآن الحكيم يدعو أهل الكتاب كافة أن يتحرروا من هذه الأغلال والعبودية لغير الله وأن يفردوا الله وحده

بالعبادة والخضوع، إذ قال تعالى **(قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا أشهدوا بأنا مسلمون)** (3). وتأسيساً على هذه الحقيقة أصبح الإنسان أكرم المخلوقات على الله، حيث نفخ فيه من روحه، وهو الوحيد من مخلوقاته جل وعلا اختاره ليكون خليفته في الأرض وكرمه بالعقل وهداه السبيل وعلمه البيان وسخر له ما في السماوات وما في الأرض وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة. وعلى هذا فإن جميع قيم الإسلام ومبادئه ونظمه جاءت من أجل تحرير الإنسان وحمايته وتكريمه والسمو به في مدارج الكمال والرقي المادي والمعنوي.

ولهذا فإن من الحقائق الثابتة أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والضرورية لصيقة بشخصه، وأن كمال إنسانيته ونقصانها مرهون بقدر تمتعه بحقوقه وحرياته، فإذا كان المرء يملك كل الحقوق والحريات فإن إنسانيته كاملة، وكلما تعددت الحقوق والحريات التي تسلب من الإنسان يكون الانتقاص من إنسانيته بنفس ذلك القدر.. وعلى هذا فيمكن القول إن الإسلام دين الإنسان، حيث حفل القرآن الحكيم بذكر كلمة الإنسان حيث وردت في القرآن (63) ثلاثاً وستين مرة، وذكر بألفاظ أخرى قبيل (بني آدم) ست مرات وكلمة الناس تكررت (240) مائتين وأربعين مرة. بل افتتح الوحي الإلهي خطابه إلى البشر عن طريق رسول الله بدعوة الإنسان إلى التعليم والقراءة بوصفهما نقطة الانطلاق وحجر الأساس ومفتاح الرقي الإنساني قال تعالى: **(اقرأ باسم ربك الذي خلق، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم، الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم)**. (4). فالدعوة الإسلامية جاءت من أجل إصلاح الواقع الفاسد للإنسان الفرد والمجتمع، حتى تكون جميع الظروف مهيأة لكي يقوم الإنسان بدوره الحقيقي في الأرض. ودعوات

الأنبياء جميعاً جاءت لعلاج مشاكل بشرية تشكل عائقاً أمام التقدم والسعادة فهذا صالح (ع) يحذر قومه من الظلمة المفسدين قال تعالى: (**فاتقوا الله وأطيعون، ولا تطيعوا أمر المفسدين، الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون**) (5).

وهود (ع) يحذر قومه من الشرك بالله والعبث والانحراف عن الطريق المستقيم قال تعالى: (**أتبنون بكل ريع آية تعبثون، وتتخذون مصانع لعلكم تخلدون، وإذا بطشتم بطشتم جبارين**) (6).

وتتحد جميع دعوات الأنبياء في الوحدانية والتوحيد، باعتباره هو أساس البناء السليم، قال تعالى: (**وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله مالكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وأني أخاف عليكم عذاب يوم محيط، ويا قوم أوفوا المكيال والميزان بالقسط ولا تبخسوا الناس أشيائهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين، بقيت الله خير لكم إن كنتم مؤمنين وما أنا عليكم بحفيظ**) (7). وقد حظي الإنسان باهتمام كبير في الشريعة الإسلامية، إذ نجد أن الفقه الإسلامي في أغلب أبوابه ومجالاته متعلق بالإنسان في أحواله الشخصية والاجتماعية وغيرها. حتى أن الواجبات العبا دية في الإسلام نجد لها بُعداً إنسانياً صريحاً كالخمس والزكاة والحج، قال تعالى: (**ليشهدوا منافع لهم ويذكروا أسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها وأطعموا البائس الفقير**) (8).

إضافة إلى هذا نجد أن الإسلام يرفع إلى درجة العبادة كل عمل يؤديه المسلم ويترتب عليه نفع أو منفعة لإنسان. فقد جاء في الحديث الشريف "روضوا أنفسكم على الأخلاق الحسنة، فإن العبد المسلم يبلغ بحسن خلقه درجة الصائم القائم"(9).

وروي أنه تعالى أوحى إلى داوود: ما لي أراك منتبذاً، فقال أعييتني الخليقة فيك، قال فماذا تريد؟ قال: محبتك، قال: فإن محبتي التجاوز عن

عبادي، فإذا رأيت لي مريداً فكن له خادماً"(10).

ويجعل الإسلام إصلاح ذات البين أرفع وأهم من الاشتغال بالقربات الدينية، فعن النبـــي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال "ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام والصلاة والصدقة، إصلاح ذات البين فإن فساد ذات البين هي الحالقة"(11). وعن الإمام علي (ع) "من كمال السعادة السعي في صلاح الجمهور"(12).

وفي هذا الإطار قرر الإسلام أن للإنسان حقوقاً ينبغي أن تراعى وتحفظ. وهذه الحقوق ليست منحة من مخلوق مثله يمنّ بها عليه إن شاء ويسلبها منه متى شاء، وإنما هي حقوق قررها الله سبحانه وتعالى فهي ثابتة ودائمة للإنسان في كل زمان ومكان. ومن هذه الحقوق ما يلي:

حق الحياة: إذ يعتبر الإسلام الحياة هبة من الله للإنسان، ولا يجوز لأي أحد مهما كان أن يسلب هذا الحق، فلا يجوز لحاكم أن يسلب حياة رعيته، ولا لزوج أن يسلب حياة زوجته وهكذا دواليك، ولذلك فقد حرّم الإسلام الظلم إذ قال تعالى: (**وما الله يريد ظلماً للعباد**) وقال سبحانه وتعالى: (**وما ربك بظلام للعبيد**).. وقال جلا وعلا: (**قال رب بما أنعمت علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين**) (13)، وسئل الإمام علي (ع) أي ذنب أعجل عقوبة لصاحبه؟ فقال من ظلم من لا ناصر له إلا الله وجاور النعمة بالتقصير واستطال بالبغي على الفقير"(14).. وحرم الإجهاض والانتحار إذ قال تعالى: (**ولا تقتلوا أنفسكم إن الله كان بكم رحيماً**).(15). وقال الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم (من قتل نفسه بشيء في الدنيا عُذب به يوم القيامة) (16). وعن الإمام الباقر (ع) "إن المؤمن يبتلى بكل بليه ويموت بكل ميتة إلا أنه لا يقتل نفسه"(17). ولقد أنكر الذكر الحكيم على أهل الجاهلية وأد البنات مخافة العار (**وإذا الموؤدة سئلت، بأي ذنب قتلت**) (18).

ومن أجل الحفاظ على هذا الحق من الاعتداء والتعسف شرع

الإسلام القصاص في قتل العمد مع الترغيب في العفو والصلح إذ قال تعالى: (**يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفى له من أخيه شيء فإتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ربكم ورحمة فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب اليم**) (19).

كما شرع الإسلام الدية والكفارة في قتل الخطأ. إذ قال تعالى: (**وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطئاً ومن قتل مؤمناً خطئاً فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله وكان الله عليماً حكيماً**) (20).

ولكي يحافظ الإسلام على حق الحياة بشكل محكم وإيجابـــي، أكد الإسلام على حرمة العرض والدماء والأموال (المسلم حرام كله دمه وماله وعرضه) وحرم الإسلام الإيذاء البدني والأدبـــي (المعنوي) للإنسان إذ قال تعالى: (**إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون، يا أيها الذين آمنوا لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ولا تلمزوا أنفسكم ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون**) (21).. ولم يكتف الإسلام بحماية الإنسان في حال حياته بل أكد على احترامه وتقديره بعد مماته. ومن هنا جاء الأمر الإلهي بوجوب غسل الميت وتكفينه ودفنه، ونهى عن الاعتداء على جسده. وقد جاء في الحديث الشريف "إنما أمر بدفن الميت لئلا يظهر الناس على إفساد جسده وقبح منظره وتغير رائحته، ولا يتأذى الأحياء بريحته وما يدخل عليه من الآفة والفساد"(22).

واعتبر الإسلام أن الاعتداء على نفس واحدة، اعتداء على الإنسانية كلها، كما أن إنقاذ نفس إنقاذ للإنسانية جمعاء. قال تعالى: **(من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً ولقد جاءت رسلنا بالبينات ثم إن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض لمسرفون)**. (23).

العلم والمعرفة: إذ انفردت الشريعة الإسلامية عن غيرها في أنها حثت معتنقيها إلى اكتساب العلم والمعرفة. وثمة (704) آية وردت فيها لفظة العلم أو مشتقاتها. والكتاب الذي هو أداة العلم ووسيلته ذكر القرآن (230) مرة. قال تعالى: **(هو الذي بعث في الأميين رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين)** (24).

حق الحرية: إذ خلق الله الإنسان لكي يكون حراً في ممارساته وأفعاله، لذلك فمن الحقوق الأساسية التي كفلها الدين الإسلامي للإنسان هو حق الحرية، ويتفرع عن هذا الحق مجموعة من الحقوق السياسية والاجتماعية للإنسان، منها:

- حرية الاعتقاد والدين.
- حق انتخاب الحاكم والسلطة السياسية.
- حق المشاركة السياسية.
- حق الرقابة على السلطة.
- حق التنظيم والتكتل، وغيرها من الحقوق التي تتفرع عن حق الحرية الذي كفله الإسلام للإنسان في كل زمان ومكان.

حق التملك: وهو "مقيد بأن يأخذ المال من حله، وينفقه في محله، ولا يبخل به إذا طلبته الجماعة، فملكية الفرد للمال ليست مطلقة كما ينادي أنصار المذهب الحر بل هي مقيدة بحدود الله وحقوق المجتمع". (25).

هذه بعض الحقوق التي يكفلها الدين الإسلامي للإنسان الفرد والجماعة. وتأسيساً على ما ذكر أعلاه نسأل ما هي خصائص نظرية حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي؟

أولاً: التوازن: إن من الميزات والخصائص الأساسية للتشريع الإسلامي، إنه تشريع متوازن يلبـــي حاجات الإنسان الجسدية والمعنوية. وتتضح خاصية التوازن من خلال المفردات التالية:

- **التوازن بين الحلال والحرام:** حيث أن الإسلام متوازن في نظامه القانوني بين اليهودية التي أفرطت في التحريم وكثرت فيها المحرمات، والمسيحية التي أفرطت في الإباحة والتحليل. ويشير القرآن الحكيم إلى إفراط اليهود بقوله تعالى: (**فبظلم من الذين هادوا حرّمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً، وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليماً**). (26). بينما التشريع الإسلامي وسط ومتوازن بين إفراطين، إذ يقول تعالى: (**الذين يتبعون الرسول النبـــي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه وأتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون**). (27).
- **التوازن بين الفرد والمجتمع:** تعددت النظريات والفلسفات في قضية الفرد والمجتمع والعلاقة بينهما ومن هو الأصل. فكان أرسطو يؤمن بالفردية المطلقة وفي قباله أستاذه أفلاطون يؤمن بالجماعية المطلقة. وفي بلاد فارس القديمة ظهر مذهبان متناقضان في هذا الاتجاه.

المذهب الماني وهو مذهب فردي يدعو إلى التقشف والزه
والامتناع عن الزواج، ليعجل الإنسان بفناء العالم.

والمذهب المزدكي الذي دعا إلى الشيوعية في الأموال والنساء.

بينما الإسلام جاء من أجل إيجاد التوازن بين الفرد والمجتمع، لذل
فهو يضم تعاليم شخصية واجتماعية وأخلاقية وما أشبه.

وحينما ننظر إلى جسد الإنسان نجده يعتمد في حياته الطبيعية عل
التوازن بين حركة الشهيق والزفير، وكذلك تركيب الإنسان المعنوي،
هناك توازن بين القلب والعقل أو الفكر والشعور.

- **التوازن بين الواقعية والمثالية:** ولا نقصد بالواقعية القبول بالوا
بعلاته ومشاكله وسيئاته والخضوع له على ما فيه من هبو
وتخلف وانحلال، وإنما نعني بالواقعية مراعاة الظروف وأخذ الزم
والمكان طرفاً في عملية التفكير والتشريع. وعلى هدى هذا المع
نزل القرآن منجماً (بالتدريج) والإسلام في كل توجهاته الفكر
وتعليماته الأخلاقية وتشريعاته القانونية يأخذ بعين الاعتبار وا
الحياة والإنسان. وهذا لا يعني إخضاع القيم والمبادئ للواق
وإنما يعني العمل على رفع سيئات الواقع وإحلال حسنا
التشريع الإسلامي بشكل تدريجي لا يفاجئ الناس ولا يعط
مسيرة المجتمع ولا يقضي على عاداهم وتقاليدهم دفعة واحد
ومن هنا فإن مثالية التشريع الإسلامي لا تعني أنه لا يمكن تطبي
بنود التشريع في الواقع الخارجي، وإنما يعني اتساق هذه البنو
وانسجامها، وملاءمتها للعقل والفطرة ولذلك فهو الحق الذي
يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لأنه من الله جل وعا
ولم تدخل عليه يد التحريف وأهواء البشر وأوهامهم. فالإسلا
جاء بحقائق قائمة في الكون لا أوهاماً تخيلها البشر حقائق يقبل
العقل ويستريح لها الوجدان وتستجيب لها فطرة البشر.

وفي هذا الإطار فإن الشريعة الإسلامية لم تحرم شيئا يحتاج إليه الإنسان في واقع حياته، كما لم تبح له شيئاً يضره في الواقع، كما أن تقدير الضرورات التي تعترض حياة الإنسان وتضغط عليه حق قدرها جزء من واقعية التشريع الإسلامي، وقد قرر الفقهاء أن الضرورات تبيح المحظورات استنادا إلى قوله تعالى: (**إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل به لغير الله فمن أضطر غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه إن الله غفور رحيم**). (28).

وقد اعتبر الشرع مجموعة من الأمور سبباً في التيسير والتخفيف على المكلف منها (المرض – السفر – الخطأ والنسيان والإكراه) وما أشبه. فقد جاء في حديث الرفع عن حريز عن أبـــي عبد الله (ع) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: رفع عن أمتي تسعة: الخطأ، والنسيان وما أكرهوا عليه، ومالا يعلمون، ومالا يطيقون، وما اضطروا إليه، والحسد، والطيرة والتفكر في الوسوسة في الخلق ما لم ينطق بشفة" وقد رفع الإسلام الحرج، والضيق عن المكلف بقوله تعالى: (**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به وأعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين**). (29).

وفي إطار حقوق الإنسان نقول أن الشريعة الإسلامية تنظم قضايا حقوق الإنسان الخاصة في إطار مصلحة المجتمع أو الحقوق العامة للأمة. حتى لا تفهم الحقوق الخاصة باعتبارها كياناً منفصلاً ومبتوراً عن حقوق الآخرين. لذا فإن الحقوق الشخصية في الإسلام ليست مطلقة، وإنما هي مقيدة بالعنصر الاجتماعي والإنساني للحق، وعلى هذا فإن الحقوق الفردية لا تكون عقبة في سبيل تحقيق الحقوق العامة ولا تحول دون إبرازها في الواقع الخارجي.

وبهذا فإن التشريع الإسلامي بمفاهيمه وأجزاءه وفروعه يضمن حالة توازن دقيقة ومحكمة بين العنصر الخاص والحق العام. وعند التعارض والتناقض يقدم الحق العام حفاظاً على مبدأ العدل في الحركة الاجتماعية والإنسانية عموماً.

فحقوق الآخرين تشكل عنصراً أساسياً في الحقوق الفردية والذاتية، بمعنى أن ممارسة الحقوق الشخصية مقيدة بمراعاة واحترام حقوق الآخرين أو الحقوق الاجتماعية بشكل عام. وبهذا فإن الشريعة الإسلامية تنفي الحقوق الشخصية المطلقة وترفض ما ذهب إليه الفرد يون من أن حق الفرد غاية في ذاته، وتقر أن الحقوق الشخصية تطبق في إطار الحقوق الإنسانية العامة، وأي تصرف أو عمل يضر بأي حق اجتماعي أو إنساني آخر يجمد الحق الشخصي ويفتح المجال لتطبيق الحق الاجتماعي العام.

ومن هنا جاء تحريم الاحتكار باعتباره تصرفاً في حق الملكية بما يضر الغير سواء كان هذا الغير فرداً أو مجتمعاً. ويشير إلى هذه الحقيقة الشيخ محمد أبو زهرة بقوله: "وأنه كلما اشتدت الحاجة، عظم حق الناس في الأموال المملوكة، وضيّقت حرية التصرف والانتفاع، وحرية المنع والامتناع.. وأن الحقوق مهما تكن شخصية، لا يمكن أن تكون منفصلة انفصالا كاملاً عن حقوق الناس – المجتمع –". وبهذا فإن المجتمع الإسلامي لا يُطلق عرضة لنزوات وشهوات الأفراد، وإنما يجعل الحرية والملكية الفردية في إطار نظام العدل الاجتماعي والمصلحة العامة، ويقدم الأخير حين التعارض أو الاستغلال السيئ، وقد صاغ الفقهاء من وجزئيات الأحكام وفروع المسائل قواعد فقهية تنص على هذا المعنى من قبيل (يتحمل الضرر الخاص، في سبيل دفع ضرر عام) و(درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) و(الحجر على المفلس من أجل مصلحة الغرماء) و(اختيار أهون الضررين) وما أشبه.. وهنا ينبغي الإشارة إلى نكتة دقيقة مفادها: أن المصالح الفردية (الشخصية) لا يمكن أن تتحقق

بعيداً عن الوسط الاجتماعي باعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه لذلك لا بد من تقديم المصالح الاجتماعية (العامة) على المصلحة الشخصية حين التعارض والتناقض. لأن الفرد لا يمكن أن يتمتع بحقوقه الشخصية بدون وسط اجتماعي سليم.. بمعنى أن للمجتمع أو الأمة شخصية معنوية (اعتبارية) لا تتحقق إلا بأن يؤدي كل فرد ينتمي إلى هذا المجتمع أو الأمة وظيفة اجتماعية، وتتشكل من خلال هذه المسألة الشخصية الاجتماعية العامة التي قوامها جهود الإنسان الفرد في هذا المجتمع.

ثانيا: الانبثاق الذاتي: بمعنى أن كل جزئيات الحقوق ومفرداته المتعددة تكون ضمن نسق تشريعي - فكري واحد لا تخالف ولا تناقض بينهما باعتبار صدورها من الله سبحانه وتعالى وقد قال سبحانه: (**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً**) (30). فنظرية الحقوق في التشريع الإسلامي ليست مركبة تركيباً أو أقحمت في البنيان التشريع الإسلامي تحت ضغط الظرف والتطور، وإنما هي منبثقة انبثاقا ذاتياً من الفقه الإسلامي. بمعنى أن نظرية الحقوق جزءاً لا يتجزأ من التشريع الإسلامي.

وعلى ضوء عملية الانبثاق الذاتي نجد القدرة العجيبة التي تمتلكها الشريعة الإسلامية في الإجابة على كل الأسئلة التي تطرأ من جراء تغيير الظروف أو التطور الإنساني، بل لقد أبدعت الشريعة الغراء علماً يوضح القواعد ويؤسس المناهج الكفيلة في سلامة إرجاع الجزئيات والفروع إلى الأصول والكليات وهو (علم أصول الفقه). الذي هو عبارة عن علم يبحث فيه عن قواعد تقع نتيجتها في طرق استنباط الحكم الشرعي"(31). وعلى ضوء هذا نجد إجماع المحققين والمجتهدين على أن الإحكام الشرعية (الأصول العامة والفروع) معللة بمصالح العباد نفياً للعبث وتفسيراً لمعقولية التشريع الإسلامي.

فقد قال الشيخ محمد حسين النائيني (أن العقل وإن كان مدركاً للمصالح والمفاسد والجهات المحسّنة والمقبحة، إلا أنه من الممكن أن تكون تلك الجهات موانع ومزاحمات في الواقع وفي نظر الشارع. ولم يصل العقل إلى تلك الموانع والمزاحمات، إذ ليس من شأن العقل الإحاطة بالواقعيات على ما هي عليها، بل غاية ما يدركه العقل هو أن الظلم مثلاً له جهة مفسده فيقبح والإحسان له جهة مصلحة فيحسن) (32).

ويقول السيد أبو القاسم الخوئي (أن الأحكام الشرعية ليست تابعة للمنافع والمضار، وإنما هي تابعة لجهات المصالح والمفاسد في متعلقاها، ومن المعلوم أن المصلحة ليست مساوقة للمنفعة والمفسدة مساوقة للمضرة. ومن هنا تكون في كثير من الواجبات مضرة مالية كالزكاة والخمس والحج ونحوها، وبدنية كالجهاد وما شاكله. كما أن في عدة من المحرمات منفعة مالية أو بدنية، مع أن الأولى تابعة لمصالح كامنة فيها والثانية تابعة لمفاسد كذلك) (33).

وقال الدكتور فتحي الدريني (أنه لا يجوز أن يبتر الحكم عن غايته، أو يجرد عن المصلحة التي شرع من أجلها، أن يتخذ وسيلة إلى تحقق غرض آخر، ينافي غرض الشارع فيما رسم له غاية ومصلحة، ذلك، لأن الحكم وحكمة تشريعه في التشريع الإسلامي، مقترنان، فكلاهما من وضع الشارع الحكيم، كما يقرر ذلك الإمام الشاطبي في عبارة واضحة، صريحة، لا لبس فيها ولا إبهام: إن كون المصلحة مصلحة تُقصد بالحكم، والمفسدة كذلك، مما يختص بالشارع، لا مجال للعقل فيها بناءً على قاعدة نفي التحسين والتقبيح، فإذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة، فهو الواضع لها مصلحة، وإلا فكان يمكن عقلاً، ألا تكون كذلك..) (34).

ومن هنا فإن حقوق الإنسان ترقى إلى مستوى الضرورات في التشريع الإسلامي الذي يحققها المكلف في الواقع الخارجي على سبيل

الامتثال والتعبد بالأحكام الإلهية... فنظرية الحقوق في التشريع الإسلامي ليست صدى لواقع مريض يراد علاجه، أو خطأ في التجربة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية يراد تصحيحها، وبالتالي فهي ليست انعكاسا لواقع مأزوم يقمع الإنسان ويكبت حريته ويقضي على حقوقه. وإنما هي نظرية من صميم التشريع وهي جزء لا يتجزأ من البنيان الذاتي أو الداخلي للتشريع الإسلامي.

بينما نجد أن نظرية الحقوق في الغرب والمواثيق والإعلانات الدولية، جاءت كرد فعل لواقع سيء كان يعيشه الإنسان سواء بعد الثورة الفرنسية الكبرى أو بعد الحرب الكونية الثانية، فهي (نظرية الحقوق) ليست من صميم التشريع الغربي (العقدي والسياسي)، وإنما هي جاءت في إطار التكييف والتكيف الذي تمتاز به الحضارة الحديثة لبقاء ديمومتها واستمرارها، بمعنى أنها وليدة الحاجة والظروف وليست من القيم الجوهرية للبناء التشريعي الغربي. فمثلاً مبدأ (القانون الطبيعي) جاء بعد محاربة الفكرة اليونانية التي تؤمن بأن الدين خاضع للدولة، وبهذا ولدت فكرة القانون الطبيعي الذي يؤكد على حقوق الأفراد واعتبار أن للفرد حقوقاً طبيعية، وأن دخوله للمجتمع بهدف تحقيق ذاته وكفالة حقوقه.

وباعتبار أن هذا التصور يتناقض والحقوق العامة (الاجتماعية والإنسانية) انبرى بعض المفكرين الغربيين للتوفيق بين الحقوق الخاصة والعامة فأوجدا نظرية (العقد الاجتماعي) وعلى أساسها تنازل الأفراد عن جزء من حرياتهم وحقوقهم للصالح العام.

وبهذا نستطيع أن نجزم بأن النظريات القانونية والحقوقية الغربية هي صدىً ورد فعل لواقع سيء كانت تعيشه المجتمعات الغربية. بينما النظرية الحقوقية الإسلامية جزء من البناء التشريعي الإسلامي، وهي نظرية تحوي على موازنة دقيقة بين الحقوق الشخصية والحقوق العامة، لذلك فهي لا

تحتاج إلى تغيير في بنائها القانوني، كما أنها تطمح وتنشد صياغة الواقع وفق هداها وتشريعاتها.

كما أن نظريات الحقوق في الغرب (ذات مضمون سلبـــي لا إيجابـــي بمعنى التزام الدولة بعدم التعرض للأفراد عند ممارستها وعدم الاعتداء عليها، ولكن لا يطلب من الدولة توفير هذه الحقوق للأفراد، وليس لهؤلاء حقوق اقتضاء أو دائنية على الدولة يلزمونها بموجبها بتقديم الخدمات، فهي التزام على الدولة بالامتناع عن عمل وليس التزاما بعمل). (35).

بينما النظرية الحقوقية الإسلامية ذات بُعد إيجابـــي يلزم الدولة ومسئوليها توفير كل الأمور التي تمكن الفرد من حقوقه. وينبغي أن نشير في هذا الصدد أنه ظهرت في الغرب عموماً توجهات ومدارس تحاول أن تعطي لنظرية الحقوق بعداً إيجابياً وتتضح هذه المسألة في الإعلانات التالية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948م) والمعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان (1950م) والاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية (1966م). إذ تنص هذه الإعلانات والمواثيق على واجب الدولة في الرعاية الصحية والكفالة الاجتماعية والتعليم وما أشبه.

وخلاصة الأمر أن الأسس العامة والمقاصد الجوهرية للشريعة الإسلامية وهي حفظ الدين، النفس، والعقل، والنسل، والمال. وهي ما تسمى بالبديهيات الخمس، حين التدقيق والتأمل نجد أن هذه البديهيات، ما هي إلا عناوين ومداخل طبيعية وأساسية لحفظ حقوق الإنسان بجميع مستوياتها وأشكالها.

فحقوق الإنسان في التشريع الإسلامي ليست مسألة ثانوية أو مركبة تركيباً، وإنما هي أساس التشريع ومقصده ومناه الذي يطمح إليه ويصبو إلى تحقيقه. فحقوق الإنسان الكلية والتفصيلية مندمجة في التشريع الإسلامي نصاً وروحاً ومقصداً.

ثالثاً: ربط ممارسة الحق بالمسؤولية: إذ لا يمكن أن نتصور نظام الحرية أو الحقوق في الإسلام بلا مسؤولية وواجب، إذ لا تكليف بلا مسؤولية، كما إزاء كل حق واجب. لذلك فإن النظام الذي يرسي دعائمه الإسلام نظام مسئول. ويقول تبارك وتعالى: (**والذين آمنوا وأتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم وما ألتناهم من عملهم من شيء كل امرئ بما كسب رهين**). (36).

وقال تعالى: (**لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت**). (37). وهذه المسؤولية التي تتميز بها الشريعة الإسلامية ليست جزئية، وإنما هي تشمل الجميع حتى الأنبياء والرسل. إذ قال تعالى: (**فلنسئلن الذين أرسل إليهم ولنسئلن المرسلين**). (38). وفي قبال هذا نجد أن القانون الوضعي الذي أوجد نظرية حقوق الفرد اعتبرها هي محور القانون؛ وجميع الإجراءات الدستورية والقانونية في المجتمع والدولة، فقد حدد وظيفة الدولة في أنها حارسة لحقوق الفرد، بقطع النظر عما يترتب على إطلاق سلطات الفرد في التصرف والعمل من أضرار وآثار سيئة تمس الغير أفراداً كانوا أو مجتمعاً. بدعوى أنه مارس حقه الطبيعي والموضوعي. هذا هو منطق القانون الوضعي. بينما منطق النظرية الإسلامية قائم على معيار إيجاد العلاقة الحسنة والتوازن الدقيق بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية، بحيث أن للفرد ممارسة حقه ولكن في إطار وبطريقة لا تضر بمصلحة المجتمع أو الغير، ولذا أشتهر لدى الفقهاء (أن الضرر الخاص يتحمل في سبيل دفع ضرر عام). وبهذا فإن النظرية الإسلامية تعطي الفرد والمجتمع حق ممارسة حقه المشروع فتثبت وتؤسس مبدأ الحق في التشريع الإسلامي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن أحكامها وإجراءاتها القانونية لا تخرج عن إطار مبدأ العدل. وبهذا فإن النظرية الإسلامية لا تكتفي بمدنا بقيم وأصول حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي، بل إضافة إلى ذلك تمدنا بأصول ومعايير ومقاييس تدرأ كل أسباب وعوامل

انتهاك حقوق الإنسان أو تجاوز حقوقه ومصالحه المشروعة، وبهذا فإن الإنسان وهو يمارس حقه (كسباً أو انتفاعا) ينبغي أن يلاحظ حقوق الغير باعتباره مسئولا عن سلامة مسيرة المؤمنين، وإيجاد التوازن بين المصالح الخاصة والعامة، وقد استنبط الفقهاء مجموعة من القواعد التي تنسق بين المصالح المتعارضة والمتضاربة من قبيل (درء المفسدة أولى من جلب المنفعة) و(اختيار أهون الضررين) وما أشبه، ولقد أفرد علماء الأصول باباً خاصاً في كتبهم لمناقشة الأخبار المتعارضة أسموه بـــ (التعادل والتراجيح).

إذن، طبيعة التشريع الإسلامي نفسه، ونظامه الداخلي وأصوله العامة ومفاهيمه المختلفة هي منشأ نظرية حقوق الإنسان، وإذا كانت هذه النظرية تأخذ في الكثير من الأحيان والصور حالة المواءمة بين مقتضيات الشرع المقدس والظروف الخارجية، فهو يعكس حالة من المرونة الهائلة التي يتمتع بها التشريع الإسلامي من أجل إمداد الحياة بشكل مستمر بحكم الدين والعقيدة. وحتى لا تتدخل الأهواء والمصالح في هذا العملية أوجد الشارع المقدس مجموعة من الشروط والمواصفات للإنسان الذي يتبوأ موقع المواءمة بين التشريع والواقع الخارجي، وهو ما يصطلح عليه بالفقيه الجامع لشروط الاجتهاد والاستنباط. فهذه الشروط والمواصفات توجد الخبرة العلمية الكافية والتقنية المتخصصة في عملية الاستنباط والمواءمة المذكورة، وبهذا تكون الأحكام الشرعية عامة رحمة وعدلاً للعباد. إذ يقول تعالى: (**وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين**) (39). (**وما جعل عليكم في الدين من حرج**) (40). (**ومار بك بظلام للعبيد**) (41). (**وما الله يريد ظلماً للعباد**) (42). (**وإن الله يأمر بالعدل والإحسان**) (43). وبهذا انتفى عن الشرع الإسلامي الظلم والضرر والعبث والحرج، وتأكدت قيم العدل والرحمة والهدفية والحكمة والخير في كل مفردات التشريع الإسلامي.

ومن هنا فإن نظرية حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي لا تقتصر على مسائل الحريات العامة، وإنما تتعدى ذلك إلى جميع الأمور والتفاصيل التي ترتبط بشخصية الإنسان المادية والمعنوية.

وعلى هذا فإن حقوق الإنسان الفرد مرتبطة بحقوق الغير وحق الله عز وجل. وعلى هذا لا يحق للإنسان الفرد أن يُسقط حقه إذا كان لله فيه حق ونصيب (إذا جاز التعبير) من قبيل حق الحياة، إذ يقع مع هذا الحق في عرضه - حق الاستعباد والعبودية لله تعالى: (**وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون**) (44). فلا يجوز للإنسان أن يقتل نفسه أو يبتر عضواً من أعضاء جسده من دون سبب وعلة. وقد تكون هذه المسألة إحدى مصاديق تحريم الانتحار في الشرع الإسلامي.. وكذلك الانتفاع بطيبات الأرض وثرواتها فقد منح الله تعالى للإنسان أن يستفيد منها سواء على سبيل الاختصاص إذا كان مالكاً، أو على سبيل الشركة العامة إذا كان الأمر مباحاً، ولكن هذا ليس حقاً مطلقاً وعاماً، وإنما هو محدد ومقيّد بما رسمته الشريعة وأقرّه الدين الإسلامي. لذلك فإن "الشريعة هي أساس الحق، وليس الحق صفة ذاتية من صفات الإنسان، أو خاصة من خصائصه الفطرية، كما يرى أنصار المذهب الفردي في المفهوم والإطلاق في التصرف، لأنه - في زعمهم - سابق في وجوده على القانون والمجتمع والدولة.

فالنظرية الإسلامية قائمة على أساس أن الشريعة هي التي أنشأت الحق إنشاءً بما شرعت من الأحكام المستفادة من نصوصها أو دلالاتها والتشريع دلالات. هذا، ويقرر الإمام الشاطبـــي هذا الأصل بصورة جلية لا لبس فيها ولا إبهام، حيث يقول: لأن ما هو حق للعبد - الإنسان الفرد - إنما ثبت كونه حقاً بإثبات الشرع ذلك له، لا بكونه مستحقاً لذلك، بحكم الأصل. فالحق ثابت بالشرع، ومنحة منه تعالى بشرعه"(45).

فالتشريع الإسلامي لا ينظر إلى الإنسان الفرد باعتباره كياناً مستقلاً ومنعزلا عن المجموع، وإنما يعتبر الفرد وحقوقه في إطار وحدة إنسانية تعيش بشكل مشترك، لذلك فحقوق الأطراف في هذه الوحدة الإنسانية متبادلة ومتداخلة مع بعضها البعض.. فنقطة البدء وحجر الأساس في نظرية حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي اعتبار كلاً من حقوق الفرد والجماعة حقوقاً مقدسة ينبغي الحفاظ عليها وعدم المساس بها بأي شكل من الأشكال.

فالشريعة الإسلامية هي أساس الحقوق، بمعنى أن التشريع الإسلامي هو الذي كرم بني آدم وأعطاه مجموعة من الحقوق التي يعمل في إطارها، ويمنع ويردع أي طرف من المساس بها - فالحقوق الشخصية للإنسان ليست منفصلة عن المجتمع، وإنما لها وظيفة اجتماعية. بمعنى أنه لا يكفي تحقيق المصالح الشخصية والحقوق الذاتية، بل يجب مع هذا الحفاظ على عملية التوازن بين هذه الحقوق وبقية المصالح التي حافظ عليها التشريع الإسلامي ورعاها.

والإسلام راعى الإنسان في كل جزئياته ومفرداته حتى أنه حبّب التخفيف في صلاة الجماعة نظراً لحال أضعف المصلين، وحرّم صيام الوصال، ونهى أولئك الثلاثة الذين التزم أحدهم أن يصوم ولا يفطر، والآخر أن يقوم الليل ولا ينام والثالث أن لا يتزوج النساء. وفي إطار جمع التشريع الإسلامي بين مثالية المعنى والمقصد وواقعية الأداء والتنفيذ أبدع الفقه الإسلامي قانون الحكم الواقعي وهو أن يكون (الحكم) ثابتاً للشيء بما هو نفسه فعل من الأفعال، مع قطع النظر عن أي شيء آخر. والحكم الظاهري وهو أن يكون (الحكم) ثابتاً للشيء، بما أنه مجهول حكمه الواقعي.

فالشرع الإسلامي جاء من أجل الإنسان نفساً ومالا وعرضا وعقلاً، والفقيه يقوم بمراعاة هذه الكلية في كل الجزئيات والمفردات التفصيلية.

وتتضح عبقرية التشريع الإسلامي في الحفاظ على حقوق الإنسان من خلال طريقة التكليف، بحيث أن الشرع الإسلامي لا يكلف الإنسان إلا بقدر طاقته وسعته. وقد قال تعالى: (**لا يكلف الله نفساً إلا وسعها**) (46). ومن هنا نجد أن العقود والمعاملات الشرعية قائمة على مبدأ رضا الطرفين وذلك نفياً للاستغلال والتحكم والتسلط القاهر. ولذلك قيل - أن العقد شريعة المتعاقدين - بالطبع هذا في إطار شروط الإسلام ونظره.. واستطرادا نقول في هذا المجال أن الإسلام لم يعط أحداً من البشر صلاحية تجاوز حقوق الغير أو التسلط القاهر على ممتلكاتهم أو ما أشبه، ويقول تعالى: (**وما أنت عليهم بجبار**) (47) ونفى الله سبحانه عن ذاته القدسية ذلك بقوله: (**إن الله لا يظلم مثقال ذرة**). (48)

ومن خلال طريقة معالجة الدين الإسلامي للمشاكل الإنسانية، إذ أن طريقة العلاج في الإسلام منبثقة من طبيعة الفطرة الإنسانية لأن الذي فطر الفطرة هو الذي أنزل الشرع على قدرها على حد تعبير الدكتور الدريني. فكل معالجات الإسلام وأساليبه وتوجيهاته المختلفة منسجمة مع الفطرة والجبلّة الإنسانية. (**فأقم وجهك للدين حنيفاً فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون**) (49). وعلى هذا نستطيع القول: أن معيار التفاضل والتمييز في التشريع الإسلامي قائم على ما للإنسان دخل وكسب فيه، بمعنى أن الأمور الوجودية التي لا دخل للإنسان وإرادته فيها لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن تكون معياراً للتفاضل والتمييز. فاللون مثلاً لا يمكن أن يكون سبباً للتمييز كما تدعي وتزعم النظريات العنصرية، لأن لون الإنسان أمر لا دخل للإنسان فيه. ويشير إلى هذه المسألة الدكتور الدريني بقوله (فكان اللون أمراً غير كسبـــي، فلا يصلح بالتالي معياراً مسوغاً للتمييز والتفاضل في منطق الشرع الإسلامي ولا منطق العقل الإنساني العام، كما أسلفنا، ذلك لأن التفاضل - فيما تقرره آيات كثيرة

محكمة – قائم على معيار مشتق مما للإنسان فيه كسب أو خيرة أو عمل أو اجتراح لقوله تعالى: (**وإن للإنسان إلا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى، ثم يجزاه الجزاء الأوفى**) و(**ولكل درجات مما عملوا**) (50).

ولكي يحافظ التشريع الإسلامي على حقوق الإنسان، أوجد مجموعة من القيم والمبادئ التي تشكل حصناً يمنع عملية التجاوز والاستحواذ على حقوق الغير، وفي ذات الوقت هي بمثابة البؤرة الصالحة للحفاظ على الإنسان وحقوقه المختلفة وهذه القيم هي:

- الإصلاح الذاتي: وهي تعتبر الأداة العملية الحقيقية التي تمارس عملية التقويم والحفاظ على إنسانية الإنسان وصفائه ونقائه. وهي الأرضية الخصبة التي تثمر إجراءات وأخلاق تحافظ على حقوق الإنسان. وقال تعالى: (**إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم**). (51)

فالإنسان الذي يعيش انسجاما بين قواه الذاتية لن يجرؤ على تجاوز حدوده الشرعية والقانونية، بفعل الانسجام التام الذي يعيشه هذا الإنسان، وقد جاء في الحديث الشريف (من لم يكن له واعظ من نفسه لم تنفعه مواعظ الناس).

- حارب الإسلام المعوقات والحوافز التي قد تكون هي الدافع نحو تجاوز حقوق الغير والاستحواذ عليها. وانطلاقا من هذا حارب الإسلام العصبيات، والنزعات الفردية التي تفضي إلى الأنانية والجشع والنزعات العنصرية وما أشبه.

وحارب أيضا أرضية ذلك كله متجسدة في (حب الهوى) فقد قال تعالى: (**فإن لم يستجيبوا لك فأعلم أنما يتبعون أهوائهم ومن ضل ممن أتبع هواه بغير هدى من الله إن الله لا يهدي القوم الظالمين**).(52). وقال تعالى: (**ولئن أتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير**). (53) وجاء في الحديث الشريف "إذا حيرّك

أمران أن لا تدري أيهما خير وصواب، فأنظر أيهما أقرب إلى هواك فخالفه، فإن كثير الصواب في مخالفة هواك".(54).

وأرسى الإسلام في إطار ذلك مبدأ العدل والوفاء بالعهود والمواثيق. فقد قال تعالى: (**وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق**). (55) وجعل الإسلام "الوفاء بالمعاهدة، دليلاً بينا على صدق الاعتقاد، والمظهر الواقعي له، لقوله عز وجل: (**وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً**) (56)، إقراراً للحق وترسيخاً لمباني العدل وأصول النصفة في العلاقات الدولية، وتعميقاً للشعور الإنساني بقدسية التزاماتها، ليكون الوفاء بها - لعظيم خطرها على الصعيد الدولي - بدافع عقائدي أولاً، مما يدل دلالة بيّنه على أن العقائد في الإسلام، ذات صلة وثقى بتدبير الحياة الإنسانية، وعلى صعيدها الدولي بوجه خاص، فكانت لذلك، عقائد عملية، سلوكية، وليست مجرد معان غيبية، كما يُدّعى ظلماً وبهتانا"(57).

وحتى يكتمل الضمان التشريعي الذي يحافظ على حقوق الإنسان، أقر الفقه الإسلامي قاعدة "عدم ضمان الأمين إلا مع التعدي والتفريط". وقاعدة (من أتلف مال الغير بلا إذن منه فهو له ضامن). وقد جاء في الحديث عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم (ليس لك أن تتهم من قد ائتمنته). وفي صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله (ع) سألته عن (الشيء يوضع على الطريق فتمر به الدابة فتنفر بصاحبها فتعقره فقال كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه).

وهكذا فإن حقوق الإنسان في التشريع الإسلامي هي الهدف والغاية التي جاء بها الإسلام، حيث أنه دين الإنسان.

الهوامش

1. سورة الأنعام 164
2. سورة التوبة 31
3. سورة آل عمران 64
4. سورة العلق 1–5
5. سورة الشعراء 150– 152
6. سورة الشعراء 128–130
7. سورة هود 84–86
8. سورة الحج 28
9. ميزان الحكمة ج 3 ص 146 – الدار الإسلامية – لبنان
10. نفس المصدر السابق
11. ميزان الحكمة 364/5
12. نفس المصدر السابق
13. سورة القصص 17
14. ميزان الحكمة – المجلد الثالث – ص 470.
15. سورة النساء آية (29).
16. ميزان الحكمة – المجلد الثامن — ص 44.
17. نفس المصدر السابق.
18. سورة التكوير 8–9.
19. سورة البقرة 178
20. سورة النساء 92
21. سورة الحجرات 10–12
22. ميزان الحكمة – المجلد التاسع — ص 270.
23. سورة المائدة 32
24. سورة الجمعة 2
25. الخصائص العامة للإسلام ص 138 الدكتور القرضاوي – دار الرسالة – لبنان.
26. سورة النساء آية (160 – 161)

27. سورة الأعراف آية (157).
28. سورة البقرة آية (173).
29. سورة البقرة آية (286).
30. سورة النساء آية (82).
31. أصول الفقه – محمد رضا المظفر – مؤسسة الأعلمي – لبنان.
32. فوائد الأصول – محمد علي الكاظمي – الجزء الثالث – ص 60 – المطبعة الحيدرية – العراق.
33. محاضرات في أصول الفقه – محمد إسحاق الفياض – ص 409-410 – دار الهادي للمطبوعات – إيران.
34. نظرية التعسف في استعمال الحق في الفقه الإسلامي – فتحي الدريني – ص 13 – 14 – الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
35. حقوق الإنسان في الإسلام – ص 89 – المؤتمر السادس للفكر الإسلامي – إيران.
36. سورة الطور آية (21).
37. سورة البقرة آية (286).
38. سورة الأعراف آية (6).
39. سورة الأنبياء آية (107).
40. سورة الحج آية (78).
41. سورة فصلت آية (46).
42. سورة غافر آية (31).
43. سورة النحل آية (90).
44. سورة الذاريات آية (56).
45. دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر – فتحي الدريني – ج1 ص 42– دار قتيبة – دمشق.
46. سورة البقرة آية (286).
47. سورة ق آية (45).
48. سورة النساء آية (40).
49. سورة الروم آية (30).
50. دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر – فتحي الدريني – ج1 ص 111، دار قتيبة – دمشق.
51. سورة الرعد آية (11).
52. سورة القصص آية (50).

53. سورة البقرة آية (120).
54. بحار الأنوار - محمد باقر المجلسي - ج78 ص 315.
55. سورة الأنفال آية (72).
56. سورة النحل آية (91).
57. دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر - ج1 ص 111.

حرية الإنسان وحقوقه..
رؤية قرآنية

مفتتح:

ثمة علاقة عميقة وصميمية تربط الأديان التوحيدية الكبرى في نصوصها التأسيسية بالإنسان. إذ أن كل التشريعات الدينية تتجه إلى الإنسان موضوعا وغاية. وحتى في الحقب التاريخية واللحظات الزمنية التي تراجع فيها موقع الدين في الحياة العامة، فإن السعي والكدح الذي يبذله المتدينون أفرادا وجماعات، يتجه إلى إعادة الإنسان إلى الله، بصرف النظر عن طبيعة القضايا الجزئية والتفصيلية التي تتمايز من دين لآخر فيما يرتبط وتجسيد الوجدان الديني في حياة الإنسان الخاصة والعامة.

وبمقدار ما ينفتح علماء الأديان ومتخصصيه على القيم والمبادئ الكبرى التي صاغتها النصوص التأسيسية للأديان، بذات القدر يتم الانفتاح على الإنسان وقضاياه الملحة. لذلك فإننا نعتقد أن الخطوة الأولى في مشروع صياغة رؤية ومشروع ودور الدين في بناء الإنسان، تتجسد في انفتاحنا وتواصلنا مع النصوص التأسيسية للأديان التوحيدية، التي تختزن مضامين إنسانية سامية. وذلك لأن استغراقنا في القضايا اللاهوتية مع أهمية بحثها والتحاور بشأنها، إلا أنها تنتمي إلى حقل غير الحقل الذي ينبغي أن نبحث عن دور الدين في بناء الإنسان.

فالحقل الثقافي الذي يتواصل بفعالية مع القيم والخيارات الكبرى

للأديان، هو الحقل والمدى الفكري والإنساني الذي يوصلنا إلى بلورة وصياغة رؤية مشتركة لدور ووظيفة الدين في بناء الإنسان.

دور الدين في بناء الإنسان:

إن بناء الإنسان وتنمية مداركه ومواهبه، لا يمكن أن يتم إلا بتنمية دوافع الخير والصلاح والمحبة في نفس الإنسان. فالإنسان الذي يمتلئ قلبه محبة للناس هو الذي يمارس فعل الخير والتنمية في الفضاء الإنساني، والإنسان الذي يختزن في عقله قيم الحوار والالتزام، هو الذي يحوّل حياته إلى شعلة من النشاط والحيوية بما يفيد الإنسان الفرد والجماعة.

والدين بما هو منظومة قيمية وأخلاقية وإيمانية، هو الذي ينمي في الإنسان دوافع الخير والصلاح، ويدفعه نحو تجسيد هذه القيم في الواقع الخارجي. لذلك فبمقدار تمكن قيم الإيمان من نفس الإنسان، بذات القدر يمارس الخير والمحبة للجميع. فالإيمان ليس هروبا من الحياة أو انزواءً وانكفاءً عن قضايا الإنسان والتزاماته المتعددة بل هو حركة في العقل.

"فكل ما في الوجود لا بد من أن يكون للعقل دور في رصده، وإن لم يملك هذا الأخير وسائل البحث في بعض امتداداته، فالوجود لا بد أن يكون عقلانيا، وإن كان العقل لا يتمتع بالقدرة على معالجة ما في داخله من مفردات وتعقيدات تخرج عن دائرة الحس والمألوف. فنحن ندرك الله بالعقل، ولكننا لا نملك الوسيلة للبحث في ذات الله.. في البرهان الديني نحن نرصد الغيب بالعقل حقيقة ووجودا، ولكننا لا نعرف ما وراءه وكنه وجوده، تماما كما هي الفلسفة، قد لا تستطيع من خلالها معرفة كنه الجوهر، ولكنك تستطيع أن تشير إليه.

فالإنسان مؤمن بما يعقل، وعلى هذا الأساس كان لا بد له من خوض تجربة الشك، من أجل الوصول إلى اليقين، وذلك يتطلب رحلة طويلة في عالم الصراع الفكري الداخلي، حيث تتجاذب الإنسان

الاهتزازات من خلال تناقض الاحتمالات، وتضاد الأفكار، وتعارض الاتجاهات، التي تتم مناقشتها وجدانيا وعقليا بكل موضوعية وانفتاح، ليعرف الحق من الباطل، وينتقل من الجهل إلى العلم."(1).

ويقول تبارك وتعالى [الذين يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السماوات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلا سبحانك فقنا عذاب النار] (2).

وقال عز من قائل [قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة إن الله على كل شيء قدير] (3).

فالتفكير والتأمل في ظواهر الكون ومتغيراته وأسرار الإنسان وخباياه، هو الذي يقود إلى تعميق مفهوم الإيمان في نفس الإنسان. وبذلك يتحول الدين والإيمان بقيمه ومبادئه ونظمه، حافزا للعمل والبناء والعمران. لذلك نجد أن آيات الذكر الحكيم تحث وتحض على التفكير والتأمل حتى يتحرر الإنسان من كل القيود والضغوطات. **إذ قال رب العزة [قل إنما أعظكم بواحدة، تقوموا لله مثنى وفرادى ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة إن هو إلا نذير لكم بين يدي عذاب شديد]** (4).

وفي ذات الوقت هدد القرآن الحكيم أولئك النفر الذي يحتكرون المعرفة ويكتمون ما أنزل الله من البينات باللعنة الإلهية. **إذ يقول تبارك وتعالى [إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون]** (5).

ومن الطبيعي القول أن نبذ احتكار المعرفة بوحده لا يكفي من أجل خلق الشروط الضرورية لبناء الإنسان على أسس الإيمان والحرية والعلم. لذلك يؤكد القرآن الحكيم في العديد من آياته على قوة العلم وسلطان الحجة. فالجدال ليس هدفا بذاته، لذلك من المهم أن يستند إلى قوة العلم والحجة والبرهان. **يقول تعالى [ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير]** (6).

وبهذا تتأسس كل شروط ومرتكزات البناء السليم للإنسان. فمشروع البناء الحقيقي للإنسان، يبدأ من نبذ احتكار المعرفة وكتمان الحق، وحث العارفين والعلماء بنشر العلم والمعرفة وتعميمهما والاحتكام الدائم إلى الحجة والبرهان والخروج من كل دوائر الجدل الذي يبتعد عن الحقائق أو لا يستهدف الوصول إليها. وتوج الباري عز وجل كل هذه القيم والمرتكزات بضرورة اتباع أسلوب اللين والكلمة الطيبة والطرق المرنة التي تفتح القلوب على الحق وتقرب الأفكار إلى دائرة مفاهيمه وأحكامه. **إذ يقول تعالى [ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين * ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم * وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم]** (7).

فالأساليب العنفية والانفعالية في التعامل مع الآخرين، ليست من الإسلام في شيء، وهي أساليب تهدم ولا تبني. ووظيفة الأديان في عمليات البناء الإنساني، تنطلق حينما يتحرر الإنسان من كل أساليب العنف والنبذ والإلغاء التي قد يستخدمها البعض باسم الدين.

وحوار الأديان بكل مستوياته، من الأهمية أن يأتي في سياق الحوار الموضوعي، الذي لا يهدف الانحباس في القضايا اللاهوتية، وإنما تأكيد وتعميق أسس ومرتكزات مشاركة الأديان في بناء الإنسان وتطوير الحياة المعاصرة في أبعاد القيم والمبادئ والجوانب المعنوية التي يحتاجها الإنسان الفرد والجماعة في مختلف مراحل حياته.

وهذا يجعلنا نقرر حقيقة أساسية في هذا المجال وهي: حينما تتجسد قيم الإسلام في شخصية الإنسان المسلم، وتتجسد قيم المسيحية في شخصية الإنسان المسيحي، وتتجسد قيم اليهودية في شخصية الإنسان اليهودي، يتحرر الإنسان من كل القيود والكوابح التي تحول دون تقدم الإنسان ورقيه المادي والمعنوي.

وإن أفق الرسالات الدينية السماوية رحب وواسع في نصوصها التأسيسية وخياراتها الكبرى، إلا أن بعض الأتباع ولعوامل عديدة ذاتية وموضوعية يغلقون الأفق على الآخرين، ويضيقون الوسع الذي تتميز به النصوص التأسيسية للأديان التوحيدية الكبرى.

لذلك من الأهمية التفريق بين الدين المعياري والذي هو مجموع القيم والمبادئ العليا التي جاء بها الدين، وبين الدين التاريخي والمعيوش، وهو تلك التجربة الإنسانية التي عملت على تجسيد قيم الدين أو تسمت باسمه. وفي تقديرنا أن فض الاشتباك والالتحام بين المعياري والتاريخي يساهم في تجلية وتظهير دور الأديان السماوية في بناء الإنسان. ولعلنا لا نجانب الحقيقة حين القول: أن الدين التاريخي في بعض حقبه التاريخية، (وهذا الكلام ينطبق على كل الأديان) كان دوره سلبيا وسيئا تجاه الإنسان وقضاياه الجوهرية. فحينما يخضع رجل/عالم الدين كفرد أو مؤسسة للسلطان السياسي الغشوم، ويسوغ له كل أعماله وتصرفاته، فإن هذا الدين المعيوش والممارس أضحى كابحا للإنسان ومانعا من نيله حقوقه وحريته. لهذا فإن مرجعيتنا في بيان دور الأديان في بناء الإنسان، ليس التجربة التاريخية بكل فصولها ومحطاتها، وإنما بعض الحقب المجيدة بإطارها ومرجعيتها القيمية التي مارس فيها الدين دوره التاريخي والحضاري المأمول. لهذا فإن التحرر من عبء التاريخ والانعتاق من آسار الواقع وبعض قواه السياسية المحلية والدولية والتي تسعى لتوظيف حوار الأديان توظيفا سيئا وضيقا، والتفاعل الخلاق مع الأديان في نصوصها التأسيسية وحقبها التاريخية المجيدة فحسب، هو الذي يساهم في بلورة المناخ المواتي لكي تمارس الأديان دورها في بناء الإنسان والمجتمعات.

وإننا نعتقد أن العمل على اكتشاف وتظهير الينابيع الإنسانية العميقة لكل الأديان السماوية، سيساهم بشكل كبير في بلورة خيارات إنسانية أكثر عدلا ومساواة وحرية للبشرية جمعاء. وإن كل محاولات

الانحباس دون البعد والروح الإنسانية، سيكلف البشرية الكثير من العناء والشقاء. فالمجتمعات الإنسانية اليوم، تحتاج إلى الدين في بعده الإنساني والأخلاقي والروحي، وإن الانكفاء دون تجلية وتظهير هذه الأبعاد من الأديان السماوية، يعني المزيد من الحروب والصراعات المفتوحة والدمار الذي يهدد الإنسان فردا وجماعة في أمنه وكرامته وضرورات عيشه.

لذلك فإن المهمة الأساس في مشروع حوار الأديان، ليست الدخول في نفق السجالات اللاهوتية والأيدلوجية، وإنما العمل على تظهير كل القيم الإنسانية والحضارية التي تختزنها الأديان السماوية، وإعمال العقل وإطلاق حرية التفكير من أجل بناء نظام علاقات بين مختلف المجموعات الدينية، على قاعدة العدل والحرية وحقوق الإنسان.

فالانتماء الديني ليس مدعاة للانتقاص من حقوق الإنسان أو التقليل من فرصه في العدل والحرية. فالحقوق مصانة للجميع والفرص متاحة للجميع، بصرف النظر عن الدين أو العرق أو القومية. فالتواصل بين المختلفين والمتغايرين دينيا، لا يتم عبر العقائد، وإنما عبر الثقافة التي تدفع جميع المكونات إلى الحوار والتفاهم ونسج المشتركات وتنميتها.

والحوار بكل مستوياته لا يعني مغادرة موقعك الديني أو الفكري، وإنما يعني اكتشاف المساحات المشتركة والانطلاق للعمل معا منها.

وإن المنظومة القيمية الكبرى للأديان التوحيدية، تدفع الإنسان لكي يكون مباركا، أي نفاعا للناس، بحيث لا تتجمد حياته في ذاته، ولكنها تمتد إلى الناس الآخرين وتتحرك في حياهم.

والقرآن الحكيم يحدثنا عن هذه القضية الهامة (النفع المستديم للناس) من خلال ذكر قصة السيد المسيح (ع). **إذ يقول تبارك وتعالى [قال إني عبد الله آتانيَ الكتاب وجعلني نبيا * وجعلني مباركا أين ما كنت وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا * وبرا بوالدتي ولم يجعلني جبارا شقيا]** (8).

والبركة التي تتحدث عنها هذه الآيات ليست شكلية، وإنما هي ممارسة وفعل متواصل. فهي تتحرك من خلال فكر الإنسان وجهده وطاقته في مستويات الحياة المتعددة. فالنفع والخدمة، هي عنوان الدين في علاقته بالإنسان. ولعلنا لا نذهب بعيدا حين القول: أن دور الأديان في بناء الإنسان، لا يخرج في مضمونه وجوهره، عن هذه الآيات التي توضح كيف جعل الله تعالى السيد المسيح (ع) مباركا أينما كان. فحينما يكون الإنسان في سلام مع الله، يتحرك في أطوار حياته في رحلة السلام، مع نفسه، ومع الناس. وبهذا تكون حياة الإنسان وفق الرؤية الدينية محبة وسلاما وخيرا وبركة للآخرين.

الدين والحرية.. أية علاقة:

ثمة علاقة دقيقة وعميقة تربط بين قدرة الإنسان على التفكير واستقلاله فيه، وبين قيمة الحرية وممارسة مقتضياتها.

فالإنسان الذي يمتلك إمكانية التفكير المستقل، هو ذلك الإنسان الذي يستطيع استعادة حريته وإنسانيته، ويستثمر طاقاته وإمكاناته في سبيل تكريس نهج الحرية في الواقع الإنساني. فاستعادة الحرية بكل متطلباتها وآفاقها، تبدأ من الإنسان نفسه، فهو الذي يقرر قدرته على التحرر والانعتاق أو خضوعه واستغلاله واستبعاده لمراكز القوى. وذلك لأن التفكير السليم، هو الشرط الأول للقوة في الحياة. من هنا ركز القرآن الحكيم على أن الإيمان بالله يعطي صاحبه التحرر، والتحرر يعطيه القوة (**التمسك بالعروة الوثقى**) والعلم (**يخرجه من الظلمات إلى النور**). ولكن أي إيمان هذا الذي يعطينا القوة والعلم. إنه الإيمان الواعي، لا الإيمان المكره عليه فهو الآخر نوع من الاستعباد والخضوع للقوة المادية.

من هنا تحدث القرآن في بداية الحديث عن الحرية الدينية **وقال (لا إكراه في الدين)**. فجذر الحرية، هو أن يتحرر الإنسان من كل

الضغوطات والأهواء والشهوات، التي تدفعه إلى الانسياق وراءها. فحينما يغمر الإيمان بالله عز وجل قلب الإنسان، ويتواصل بحب واختيار مع القدرة المطلقة، تنمو لديه القدرة على الانعتاق من كل الأشياء التي تناقض حرية الإنسان. فطريق الحرية الإنسانية الحقيقة، يبدأ بالإيمان والعبودية المطلقة للباري عز وجل. وذلك لأن كل الأشياء حاضرة عنده، لا يغيب شيء منها عن علمه، لأن الأشياء مكشوفة لديه، فلا مجال لاختباء الإنسان عن الله في أي عمل يخفيه، أو سر يكتمه أو خطأ يستره، لأن الإخفاء والكتمان والستر معان تلتقي بالحواجز المادية التي تحول بين الشيء وبين ظهوره مما لا مجال لتصوره في ذات الله الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور.

ولعل هذا الإحساس هو الذي يتعمق في وعي الإنسان من حركة إيمانه فيمنعه عن الجريمة الخفية، والمعصية المستورة، والنيات الشريرة التي تتحفز للاندفاع والظهور.

من هنا وقفت النصوص القرآنية ضد الإكراه والسيطرة، ودعت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلى التحرك في أجواء الإبلاغ والإقناع وحركة حرية الفكر والتعبير. **إذ قال تعالى {وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر}** (9). **وقال عز من قائل {فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمسيطر}** (10). **وقال تبارك وتعالى {أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين}** (11).

فآيات الذكر الحكيم السالفة تؤكد بشكل لا لبس فيه أن توحيد الناس معتقدا من الأمور الصعبة والمحالة. والحل الطبيعي والمنسجم وفطرة الإنسان وحقائق الوجود الإنساني هو كفالة حرية الدين والمعتقد.

وقد تحدث الأستاذ (جودت سعيد) في كتابه (لا إكراه في الدين – دراسات وأبحاث في الفكر الاسلامي) عن مجموعة من الفوائد من آية (**لا إكراه في الدين**) منها:

1- إنها في ظاهرها حماية للإنسان الآخر من أن يقع عليه الإكراه من قبلك، ولكنها في باطنها حماية لك أيضا من أن يقع عليك الإكراه، فهي حماية للآخر وحماية للذات من أن يقع على كل منهما الإكراه.

2- يمكن فهم هذه الآية على أنها إخبار وليس إنشاء، أي يمكن أن تفهم على أنها نفي وليست نهياً، ويكون بذلك معناها إخبارا بأن الدين الذي يفرض بالإكراه لا يصير ديناً للمكره فهو لم يقبله من قلبه، والدين في القلب وليس في اللسان. فهي بهذا الشكل إخبار بأن الدين لا يتحقق بالإكراه ومن يكره إنما يقوم بعمل عابث لا اصل له.

هذا معنى الآية حينما نفهمها على أنها إخبار وليس إنشاءاً أو أمراً، كما يمكن أن نفهم الآية على أساس الإنشاء أي أن تفهم على أنها نهي عن الإكراه، لأنه لا يليق بالعاقل أن يقوم بعمل عابث، ولأن فرض الإيمان والدين بالإكراه عبث فجدير أن ينهانا الله عنه، فيكون المعنى نهياً عن ممارسة الإكراه للآخر، ونهياً أيضا لنا عن أن نقبل الإكراه والخضوع له.

فرشد الإنسان فرداً ومجتمعاً، هو من جراء التزامه بحريته واحترامه التام لحريات الآخرين. فحينما تنتفي كل الضغوطات والإكراهات، يتحقق مفهوم الرشد في الواقع الخاص والعام..

فالحرية بكل ما تحمل من معان إنسانية نبيلة وقيم تعلي من شأن الإنسان وكرامته، وتحميه من كل نزعات الاستفراد والإقصاء والنبذ والإكراه، هي بوابة الرشد ووسيلته في آن. وهي التي تخرج الإنسان من الغي وتخلق حقائق الاستمساك بالعروة الوثقى.

والمجتمع الذي يمارس حياته السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، بعيداً عن كل أشكال الإكراه والعنف، هو المجتمع الرشيد الذي يدافع عن حقوقه ومكاسبه بالحرية. وبها أيضا يصون حرمات الآخرين ومكاسبهم.

والتاريخ يحدثنا أن كل من يمارس الإكراه والعنف للدفاع عن ذاته، لا ينجز مراده ولا يحقق هدفه، بل ترتد عليه هذه الممارسات أكثر سوءاً ويدخل في أتون النزاعات والحروب والعنف والعنف المضاد.

إن الاتحاد السوفيتي لم يستطع أن يحمي ذاته من التشرذم والانقسام والتلاشي، مع العلم انه يمتلك أعتى الأسلحة وأطورها. فهذه الأسلحة الفتاكة لم تمنع الشعوب المنضوية تحت لواء الاتحاد السوفيتي من النهوض ورفض كل أشكال القهر والإكراه.

فالحضارات لا تبنى بالإكراه، كما أن الأفكار لا تنتقل بالقسر والإكراه. فما أكثر الإمبراطوريات التي انهارت وتلاشت وأصبحت في ذمة التاريخ، بفعل اعتمادها واستنادها على القهر والإكراه. وفي المقابل نجد أن هناك أمماً ودولاً صمدت في وجه كل عمليات القمع والقسر والإكراه، لأنها تدير شؤونها وتسير أمورها بحرية وديمقراطية، وبعيداً عن كل أشكال القهر والإكراه.

فالحياة دائماً لكل امة ومجتمع يدار بالحرية، وينبذ الإكراه بكل صنوفه وأشكاله ومستوياته. ويرتكب حماقة تاريخية كبرى كل من يسعى إلى إدخال غيره في دينه أو مذهبه أو حزبه بالإرغام والإكراه.

لذلك فإن الحرية من القيم الأساسية في حركة الإنسان الفرد والجماعة، وبها يقاس تقدم الأمم وتطورها. إذ لا يمكن أن يتحقق التقدم إلا بالتحرر من كل معوقاته وكوابحه. والحرية هي العنوان العريض للقدرة الإنسانية على إزالة المعوقات وإنجاز أسباب وعوامل النهوض والانعتاق.

لذلك نجد أن الأنبياء جميعاً حاربوا الاستبداد والإكراه، ووقفوا في وجه الفراعنة، وعملوا من مواقع مختلفة لإرساء دعائم الحرية للإنسان. ولقد فك الأنبياء جميعاً العلاقة بين الفكر والعنف، فحرروا معركة الأفكار من معركة الأجساد، والله تعالى حمى الأجساد من أن يعتدى

عليها من اجل الأفكار، فلم يعط لأحد الحق على جسد الآخر مهما كانت فكرته. وفي سبيل نيل الحقوق والحريات، لم يشرع الله سبحانه وتعالى للأنبياء ممارسة الإجبار والإكراه، وإنما حدد مهمتهم ووظيفتهم في الدعوة بالموعظة الحسنة والتبشير والنذير.

فالوظيفة الكبرى هي هداية البشر، بوسائل عقلية - سلمية، بعيدة كل البعد عن كل أشكال الضغط والقوة والإكراه.

وعلى هدى هذا نقول: انه لا يجوز التضحية بحريات الأفراد تحت مبرر معارك الخارج وتحدياته الحاسمة. إذ انه لا يمكن أن نواجه تحديات الخارج بشكل فعال، إلا إذا وفرنا الحريات والحقوق لجميع المواطنين.

ولعلنا لا نعدو الصواب، حين القول بأن مجالنا العربي والإسلامي في العقود الخمسة الماضية قد قلب المعادلة. إذ سعت نخبته السياسية السائدة، إلى إقصاء كل القوى والمكونات تحت دعوى ومسوغ أن متطلبات المعركة مع العدو الصهيوني، تتطلب ذلك. وأصبح شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) هو السائد. ولكن النتيجة النهائية التي وصلنا إليها جميعاً حاكماً ومحكوماً، إن هذا الخيار السياسي لم يوصلنا إلا إلى المزيد من التدهور والانحطاط، وبفعل هذه العقلية أصبح العدو الصهيوني أكثر قوة ومنعة، ودخلنا جميعاً في الزمن الإسرائيلي بكل تداعياته الدبلوماسية والسياسية والأمنية والثقافية والاقتصادية.

فتصحير الحياة السياسية والمدنية العربية والإسلامية، لم يزدنا إلا ضياعاً وتشتتاً وضعفاً. ولقد دفع الجميع ثمن هذه الخطيئة التاريخية. لذلك آن الأوان بالنسبة لنا جميعاً أن نعيد صياغة المعادلة. فلا انتصار تاريخي على العدو الصهيوني، إلا بارتقاء حقيقي ونوعي لحياتنا السياسية والمدنية. فإرساء دعائم الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان. كل هذه الممارسات والمتطلبات من صميم معركتنا التاريخية والحضارية. وانتصارنا

على العدو الخارجي، مرهون إلى قدرتنا على إنجاز هذه المتطلبات في الداخل العربـــي والإسلامي. فالإكراه الديني والسياسي، لا يصنع منجزات تاريخية، وان صنعت سرعان ما يتلاشى تأثيرها من جراء متواليات الإكراه وامتهان كرامة الإنسان.

فآراء الإنسان مصونة، بمعنى أن الإنسان لا يقتل بسبب آرائه وأفكاره. والآراء والأفكار والقناعات، لا تواجه بالقوة المادية أو استعداء الآخرين، وإنما بالرد الفكري والحوار المتواصل وبيان أوجه الخطل والضعف في الآراء المتداولة.

لذلك كله فإن الحرية قبل أن تكون أشكالاً سياسية ونصوصاً دستورية، هي خروج كل فرد فينا عن أنانيته وافقه الضيق ومغادرة تلك الأفكار الآحادية والإقصائية والاستغنائية، التي لا تزيدنا إلا بعداً عن الديمقراطية ومتطلباتها الفكرية والمجتمعية.

لذلك فإن النواة الأولى للاستقرار والتطور، هي الاحترام العميق للآخرين مشاعر وأفكاراً ووجوداً، ومساواة الآخرين بالذات، ونبذ كل أشكال ممارسة الإكراه.

وإننا اليوم وفي كثير من مواقعنا، أحوج ما نكون إلى رفع شعار (**لا إكراه في الدين**) والعمل على تحويله إلى مشروع مجتمعي ينظم حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية، ويرفع الغطاء الديني عن كل الممارسات العنفية والإرهابية، التي لا يقرها عقل ولا دين ولا تنسجم وثوابت الأمة.

فلننبذ من فضائنا السياسي والاجتماعي والثقافي، كل الممارسات الإكراهية والإقصائية، ونبني راهننا على أسس الحرية واحترام التعدد والتنوع، ونفسح له المجال لممارسة دوره ووظيفته في البناء وتعزيز خيار السلم والتعايش الأهلي.

الإنسان والحرية:

ثمة حقيقة أساسية يبرزها النص القرآني، وهي أن الإنسان هو صانع حركة الحياة ضمن السنن الكونية والاجتماعية التي تمثل القوانين التي أودعها الله في الكون وفي حركة الإنسان في المجتمع. لذلك يقول تبارك وتعالى {ذلك بأن الله لم يك مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وأن الله سميعٌ عليم} (12).

فالإنسان يتحرك في الحياة من خلال أفكاره، وحركة الأفكار هي التي تمثل حركة الحياة. لأن حركة الحياة هي صورة ما نفكر به. لذلك كله فإن التغيير الذاتي على مستوى الطبائع والأفكار والقناعات، هو قاعدة التغيير الاجتماعي والسياسي. فقضايا الاجتماع الإنساني لا تتغير وتتحول إلا بشرط التحول الداخلي - الذاتي - النفسي.

فالتعاليم القرآنية واضحة في أن في هذا الكون وحياة الإنسان سنناً وقوانين، هي التي تتحكم في مسيرة الكون، كما أنها هي القوانين المسيرة لحياة الإنسان الفرد والجماعة.

والإنسان في المنظور القرآني، هو نفحة ربانية استحقت التكريم الذي بوأها أعلى مرتبة في الوجود، أعني الاستخلاف في الأرض بصريح الآية القرآنية {وإذ قال ربك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم مالا تعلمون} (13).

ومن أجل ذلك استحق الإنسان التكريم بقوله تعالى {ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً} (14).

وحتى يحقق الإنسان وظيفته على أحسن وجه كان كل ما في الوجود مسخراً لفائدته، وكان العالم مسرحاً لكل فعالياته بصريح آيات

قرآنية عديدة منها قوله تعالى {ألم تر أن الله سخر لكم ما في الأرض والفلك تجري في البحر بأمره ويمسك السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه إن الله بالناس لرؤوف رحيم} (15).

والكائن الإنساني في الرؤية القرآنية، له القدرة والاستطاعة على ممارسة الحرية والاختيار. بمعنى أن الفعل الإنساني ليس خاضعاً لمقولات القسر والجبر، كما أنه ليس بعيداً عن قوانين الله سبحانه وأنظمته في الكون والمجتمع. بمعنى أن الباري عز وجل هو خالق أفعال الإنسان، لأنه بجميع أفعاله مخلوق الله، ولكن مع ذلك له استطاعة يحدثها الله فيه مقارنة للفعل. لذلك فإن الإنسان مكتسب لعمله، والله سبحانه خالق لكسبه. فالفعل الإنساني في مختلف دوائره ووجوده، هو خاضع لمنظومة من القيم والسنن والتي ينطلق الفعل الإنساني من خلال الالتزام بهذه المنظومة. فالإنسان ليس خالقاً لأفعاله، كما أنه ليس مجبوراً في أفعاله وإنما هو (لا جبر ولا تفويض وإنما أمر بين أمرين).. لذلك يقول تبارك وتعالى {وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون} (16). والله سبحانه وتعالى أكرم من أن يكلف الناس ما لا يطيقون، والله أعز من أن يكون في سلطانه مالا يريد.. فإرادة الله هي التي صنعت إرادة الإنسان. والإنسان هو الكائن الوحيد الذي اختار أن يكون قدره أكثر من إمكان واحد، وأوفر من احتمال واحد في الزمان والمكان. لهذا كله فإن احترام الإنسان وصيانة حقوقه من أعظم المهام والوظائف في حياة الإنسان في الوجود. فلا يصح بأي شكل من الأشكال أن الباري عز وجل يكرم الإنسان ويصون حرماته وحقوقه، ويأتي الإنسان ويمتهن حقوق الإنسان وكرامته.

إن التوجيهات الإسلامية، تؤكد وبشكل لا لبس فيه، أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال انتهاك كرامة الإنسان أو التعدي على حقوقه ومكتسباته الإنسانية والمدنية.

والاختلافات العقدية والفكرية والسياسية بين بني الإنسان، ليست مدعاة ومبرراً لانتهاك حقوقه أو التعدي على كرامته. بل هي مدعاة للحوار والتواصل وتنظيم الاختلافات وضبطها تحت سقف كرامة الإنسان وصون حقوقه.

ولقد آن الأوان بالنسبة لنا نحن العرب والمسلمين، إلى إعادة الاعتبار إلى الإنسان ومقاومة كل حالات التعدي على حقوقه ومكتسباته. فالاختلاف مهما كان شكله أو طبيعته، ليس مبرراً ومسوغاً لانتهاك حقوق الإنسان. فالخالق سبحانه وتعالى أكرم الإنسان، ودعانا وحثنا جميعاً وعبر نصوص قرآنية عديدة على احترام الإنسان بصرف النظر عن لونه أو عرقه أو فكره، وصيانة كرامته وحقوقه.

والحرية بوصفها مصدر المسؤولية، لا تفضي بالكائن البشري إلى اختيار الحق والعدل والخير بالضرورة. بل تجعل الاختيار مفتوحاً على جميع الاتجاهات والاحتمالات. لذلك كان التاريخ البشري حافلاً باختيار الظلم والشر إلى جانب العدل والخير، وكان الإنسان مسؤولاً عن ذلك كله. أما الكائنات الأخرى، فليست مسؤولة عن ما يعرض لها أو بسببها لأنها ليست كائنات مختارة. فالباري عز وجل لم يخلق الإنسان خلقاً جامداً خاضعاً للقوانين الحتمية التي تتحكم به فتديره وتصوغه بطريقة مستقرة ثابتة، لا يملك فيها لنفسه أية فرصة للتغيير وللتبديل، بل خلقه متحركاً من مواقع الإرادة المتحركة التي تتنوع فيها الأفكار والمواقف والأفعال، مما يجعل حركة مصيره تابعة لحركة إرادته. فهو الذي يصنع تاريخه من خلال طبيعة قراره المنطلق من موقع إرادته الحرة، وهو الذي يملك تغيير واقعه من خلال تغييره للأفكار والمفاهيم والمشاعر التي تتحرك في واقعه الداخلي لتحرك الحياة من حوله. وهكذا أراد الله للإنسان أن يملك حريته، فيتحمل مسؤوليته من موقع الحرية. ويدفعه إلى أن يواجه عملية التغيير في الخارج بواسطة التغيير في الداخل، فهو الذي

يستطيع أن يتحكم بالظروف المحيطة به، بقدر علاقتها به، وليس من الضروري أن تتحكم به. فالإنسان هو صانع الظروف، وليست الظروف هي التي تصنعه. وعليه فإن تطوير واقع الحرية في الحياة الإنسانية، يتوقف على الإرادة الإنسانية التي ينبغي أن تتبلور باتجاه الوعي بهذه القيمة الكبرى أولاً، ومن ثمَّ العمل على إزالة كل المعوقات والكوابح التي تحول دون الحرية. فالحرية في الواقع الإنساني لا توهب، وإنما هي نتاج كفاح إنساني متواصل ضد كل النزعات التي تعمل على إخضاع الإنسان وإرادته. سواء كانت هذه النزعات ذاتية مرتبطة بحياة الإنسان الداخلية، أو خارجية مرتبطة بطبيعة الخيارات السياسية والاقتصادية والثقافية، التي قد تساهم في إرجاء الحرية أو تعطيلها ووأد بذورها الأولية وموجباتها الأساسية.

وما دام الإنسان يعيش على ظهر هذه البسيطة، سيحتاج إلى الحرية التي تمنحه المعنى الحقيقي لوجوده. ولكي ينجز هذا المعنى، هو بحاجة إلى إرادة وكفاح إنساني لتذليل كل العقبات التي تحول دون ممارسة الحرية الإنسانية على قاعدة الفهم العميق لطبيعة عمل سنن الله سبحانه في الاجتماع الإنساني. ومن هنا ومن خلال هذه المعادلة التي تربط الوجود الإنساني برمته بالحرية والإرادة والمسؤولية، فإن الكدح الإنساني سيتواصل، والشوق الإنساني إلى الحرية والسعادة سيستمر، والإحباطات والنزعات المضادة ستبقى موجودة وتعمل في حياة الإنسان. لذلك فإن الوجود الإنساني هو عبارة عن معركة مفتوحة بين الخير الذي ينشد الحرية والسعادة والطمأنينة القلبية، والشر الذي لا سبيل لاستمراره إلا البطر والطغيان والاستئثار.

ولكي ينتصر الإنسان في معركته الوجودية، هو بحاجة إلى الإيمان والعلم والتقوى، حتى يتمكن من هزيمة نوازعه الشريرة وإجهاض وتهذيب نزعات البطر والطغيان.

ولا يخفى أن شعور الإنسان بالأمن والطمأنينة في الحياة هو الشرط الضروري لكي يقدم على العمل والإنتاج والتعمير في الأرض. ففي مناخ الأمن النفسي تنمو القدرات الذهنية وتتجه نحو الإبداع، وتنشيط القدرات الإنجازية وتتضاعف فعاليتها ويزكو إنتاجها. فإنسانية الإنسان في جوهرها وعمقها مرهونة بحرية الإنسان. إذ إن الحرية هي شرط إنسانية الإنسان. وحينما يفقد هذا الشرط، يفقد الإنسان مضمونه وجوهره الحقيقي. لذلك فإننا نرى أن احترام آدمية الإنسان، ومجابهة أي محاولة تستهدف انتهاك حقوقه الأساسية، هي الخطوة الأولى في مشروع تحقيق إنسانية الإنسان. فالإنسان بكرامته وحرماته وحقوقه، هو حجر الأساس في أي مشروع تنموي أو تقدمي. لذلك فنحن بحاجة دائماً إلى رفع شعار ومشروع صيانة حقوق الإنسان وكرامته بصرف النظر عن عرقه أو لونه أو قوميته أو أيدلوجيته.

الحرية والمصلحة:

لعلنا لا نضيف شيئا حين القول: أن الدين الإسلامي بكل تشريعاته ونظمه، وبالرغم من تقريره للغيب، فإنه ذو سمة عقلانية، أي أنه جاء ليوافق منطق العقل الإنساني وأحكامه. لذلك لا نجد أن هناك حكم في الدائرة التشريعية للإسلام، لا ينسجم وحقائق العقل الإنساني. وعالم الغيب في المنظور الإسلامي، ليس نفيا أو تغييبا لعالم الشهود والعقل. وإنما بالنظر العقلي المستند على حقائق الوحي يتم اكتشاف بعض جوانب وأبعاد عالم الغيب.

وإن الحرية الإنسانية لا تنجز على الصعيد العملي، إلا على قاعدة توفير المصالح التي يسعد بها الإنسان ويحيا حياة كريمة، ودفع الأضرار التي تجلب إليه الشقاء والبعد على الجادة والحياة الكريمة. (لذا لا يمكن تصور الإنسان حرا في المفهوم الإسلامي، إلا منذ أن أصبح يعتقد أنه مكلف

ومسؤول. ذلك، لأن معنى الحرية الذي نهض به التكليف قد غدا في أغوار النفس الإنسانية معتقدا، يمارسه على الوجه المرسوم له شرعا، امتثالا لأمر الله، وعن طواعية وكامل رضا، أو بعبارة أخرى، إن المسلم الحق لا يصدر عنه تصرف أو نشاط حيوي، مادي أو فكري أو وجداني، بمقتضى ما رسم له الشارع فيما خوطب به من تكاليف، إلا إذا كان يعتقد ابتداء، وفي قرارة نفسه، أنه مكلف به شرعا، لا بعامل الاستهواء، أو بتسليط الغرائز الدنيا الأولية السليقية التي تغري بالتصرف المطلق، طمعا في تحصيل الثمرات القريبة العاجلة، أو استجابة للعصبية، والهوى، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم، وحذر منه، لفساد مآلاته على المجتمع البشري كله. بقوله تعالى [**ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض**]. (17).

وهذه الحرية ليست منفصلة في حقائقها وتجلياتها المتعددة عن نظام الحقوق، سواء كانت هذه الحقوق خاصة أم عامة. وإنما هي متداخلة مع نظام الحقوق ولا يمكن أن يتم إنجاز الحرية في الواقع الاجتماعي، إلا بصيانة الحقوق. فحماية الحقوق وصيانتها هي بوابة إنجاز الحرية في الواقع الاجتماعي. وبدون ذلك تبقى الحرية شعارات مجردة بعيدة عن حركة الإنسان الفرد والمجتمع.

"لذا ترى الإسلام قد أقام فلسفته التشريعية على أساس تضمين المعنى الإنساني والاجتماعي مفهوم الحرية، ضمانا كافيا للحيلولة دون الاعتساف في ممارستها، وناط بهذا المعنى مفهوم العدل، بأن جعل بينه وبين المشروعية تلازما، بحيث إذا انتفى المعنى الاجتماعي في التصرف الفردي، انتفت المشروعية وسقطت، ولاسيما عند تعارض الحرية الفردية مع المصلحة العامة، كما بينا، وهذا أصل مقطوع به، ومجمع عليه، تحقيقا للتوازن عملا وواقعا، ثم أقام الحق والحرية على أساس التكليف المؤيد بالعقيدة، ضمانا للتقيد بالمعنى الإنساني، لأنه يستند إلى أصل اعتقادي

قبل أن يكون تدبيرا تشريعيا أو سياسيا محضا. ومن هنا نشأت الوظيفة الاجتماعية للحق والحرية وهذه الوظيفة هي أساس التكافل الاجتماعي الملزم أو جهة التعاون واستخلص العلماء من هذا المبدأ العام الذي هو قوام الحريات والحقوق، ومؤداه أن حق الغير محافظ عليه شرعا وهو حق الله تعالى في كل حق فردي، بما يحقق من معنى الحق الاجتماعي في الإسلام."(18).

وبما أن المصلحة العامة من الشروط التي تتوقف عليها قدرة الفرد وإمكانيته من تحقيق مصالحه الذاتية المباشرة. لذلك فإن صيانة المصالح العامة بكل مقتضياتها ومتطلباتها من صميم صيانة الإنسان لمصالحة الخاصة والذاتية. وبهذا تتضح العلاقة العميقة والوثيقة في آن، بين رعاية المصالح الذاتية ورعاية المصالح العامة. وإنه لا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نصون مصالحنا الخاصة إلا بصيانة مصالحنا العامة. لأنه وببساطة شديدة لا تبقى مصالح خاصة على الصعيد الواقعي معتبرة، إذا تم التهاون والتضحية بالمصالح العامة. ولعل هذا هو مؤدى المأثور التاريخي القائل (إن قوما ركبوا سفينة، فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها، وكان الذين في أسفلها، إذا أرادوا أن يستقوا، مروا على من فوقهم، فقال أحدهم: لو إنا خرقنا في نصيبنا خرقا، ولم نؤذ من فوقنا، فإن أخذوا على يديه نجا ونجوا، وإن تركوه، هلك وهلكوا جميعا).

من هنا نستطيع القول: أن حياة الإنسان وفق الرؤية الإسلامية ليست حقا أو ملكا خالصا له، بل هي مسيجة بحق الله تعالى وحق المجتمع، تنفيذا لأمانة التكليف، وتفسيرا لمعنى استخلافه في الأرض. ويقول تبارك وتعالى **[ولا تقتلوا أنفسكم]**. (19).

ولقد صاغ الفقهاء مجموعة من القواعد الفقهية التي تنظم وتحدد وتوازن العلاقة وأولوياتها بين المصالح الخاصة والعامة. ومن هذه القواعد، لا ضرر ولا ضرار في الإسلام، ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح،

ويتحمل الضرر الخاص في سبيل دفع ضرر عام، والضرر الأشد يزال بالأخف.

وكل هذه الحقوق والحريات العامة، التي هي ضرورية لأمن واستقرار المجتمعات، بحاجة إلى ركائز وسياج مجتمعي وقيمي، يحمي الحقوق، ويعزز فرص الاستقرار في المجتمع. وهذه الركائز هي:

1. الوفاء بالعهود والمواثيق، لأن ذلك هو الذي يؤكد الثقة بين أفراد المجتمع ويحفظ لهم تماسكهم الاجتماعي.
2. المحافظة على الروابط الروحية والاجتماعية، فإنها تشد أواصر المجتمع وتجعله وحدة متماسكة بعيدة عن أي انقطاع وانفصام.
3. النزعة الإصلاحية التي تعمل على إصلاح ما فسد من حياة الناس، ومحاربة تجدد الفساد وانطلاقه في المجتمع سواء في ذلك فساد العقيدة، أو فساد السلوك والوجدان، وهذا هو سر الإيمان في حياة المؤمنين عندما ينطلق الإيمان في حياتهم ليقوي هذه الركائز. فهم يحفظون عهد الله في كل التزاماتهم ومواثيقهم في العقيدة والحياة، ويصلون ما أمر الله به أن يوصل في علاقة الإيمان والقرابة والجوار وغيرها، ويصلحون الفساد في الأرض)(20)

وتتضح هذه الركائز من قول الباري عز وجل [**الذين ينقضون عهد الله من بعد ميثاقه ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ويفسدون في الأرض أولئك هم الخاسرون**] (21).

فالعلاقات الاجتماعية الداخلية القائمة على الوفاء بالعهود والمواثيق، والمزيد من أشكال التضامن وأطر التعاون، والحيوية والدينامية في ملاحقة الانحرافات وكل أشكال الفساد. هذه العلاقات هي القادرة على احتضان واستيعاب كل أسس الحرية وآفاق المشاركة في الحياة العامة. فالمجتمعات لا تصون حقوقها، ولا تنجز حريتها، إلا إذا كانت

حية وحيوية، وتمتاز بعلاقات حسنة وإيجابية بين مختلف مكوناتها وتعبيراتها.

أما المجتمعات المفككة والمبعثرة في جهودها وطاقاتها، والخاملة تجاه حقوقها وحرياتها، فإنها مهما رفعت من شعارات لن تتمكن من القبض على كل أسباب عزتها وحريتها. لهذا فإننا مع كل المبادرات والخطوات التي تعزز وحدة المجتمع وتضامنه الداخلي، وضد كل نزعات التشظي والفرقة التي قد تصيب المجتمعات، وتضيع عليها فرص حقيقية ونوعية في مضمار التقدم والتطور. فالحقوق مهما كانت صريحة وواضحة، فإننا لن نحصل عليها إلا إذا وفرنا كل الأسباب الذاتية والموضوعية المؤدية إلى نيل الحقوق وكسب الحريات. وتوفير هذه الأسباب بكل مستوياتها، لا يمكن أن يتحقق دفعة واحدة، وإنما عبر عمليات التراكم والبناء المتواصل. ولعل من أهم المداخل لهذه المسألة، هي بناء قدرات المجتمع الذاتية في مختلف المجالات.

لهذا فقد جاء في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وآله [هلاك أمتي في ترك العلم] (22). فالمجتمعات لا تبني قدراتها إلا بالعلم والمعرفة، لذلك وكما قال رسول الله (ص) [من أراد الدنيا فعليه بالعلم، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم، ومن أرادهما فعليه بالعلم] (23). ويقول الإمام علي بن أبـــي طالب عليه السلام [اكتسبوا العلم يكسبكم الحياة] (24). ومن الضروري في إطار بناء المجتمع وتطوير قواه الذاتية، الاهتمام بالتخطيط والابتعاد عن كل أشكال العشوائية وردود الأفعال الغير محسوبة التي قد تضر باستراتيجية بناء قدرات المجتمع الذاتية. لذلك جاء في الحديث عن الإمام علي عليه السلام [إن الطيش لا تقوم به حجج الله ولا تظهر براهين الله] (25).

حقوق الإنسان ومفارقات الواقع:

يقول تبارك وتعالى **[أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون]** (26).

هذه الآية الكريمة توضح طبيعة الانحراف السلوكي الذي كان يعيشه اليهود في عصر الرسالة الإسلامية. فقد جعلوا من أنفسهم حماة الكتاب والحق والاستقامة، ولكنهم على الصعيد العلمي والسلوكي هم الذين يمارسوا الأدوار النقيضة لذلك. ويبدو من خلال هذه الآية الكريمة أن هذه المشكلة، أي مشكلة الازدواجية والفصام النكد بين القول والفعل قد تصيب أي مجتمع. وقد عالجها الذكر الحكيم في أكثر من آية وموقع قرآني. فالمطلوب قرآنيا أن يتحد القول مع العمل، والكلمة مع الموقف، حتى يتحقق الإيمان الحقيقي سواء على الصعيد الفردي أو المجتمعي.

"ولقد جاء في معاني الأخبار عن الحسين البزاز قال: قال لي أبو عبد الله جعفر الصادق عليه السلام: ألا أحدثك بأشد ما فرض الله على خلقه؟ قلت: بلى، قال: إنصاف الناس من نفسك ومواساتك لأخيك، وذكر الله في كل موطن".

وما نود أن نثيره في هذا السياق، هو طبيعة التناقض بين القول والعمل فيما يرتبط بحقوق الإنسان في مجتمعاتنا الإسلامية المعاصرة.

ولعل من المفارقات الصارخة في واقعنا الإسلامي المعاصر، هي تلك المفارقة المرتبطة بحقوق الإنسان في فضائنا الثقافي والسياسي والاجتماعي. حيث إننا نمتلك من جهةٍ تراثاً ونصوصاً دينية هائلة، تحث على احترام الإنسان وصيانة حقوقه وكرامته، والتعامل معه وفق رؤية أخلاقية نبيلة. وبين واقع لا يتوانى في انتهاك حقوق الإنسان وتدمير كرامته وهتك خصوصياته. فنحن في المجال الإسلامي نعيش هذه المفارقة بكل مستوياتها وتأثيراتها.

فنصوصنا الدينية تحثنا على الالتزام بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وتلبية حاجاته. ولكن في المقابل هناك الحياة الواقعية المليئة على مختلف المستويات بأشكال تجاوز وانتهاك حقوق الإنسان. ولا يمكن ردم هذه الفجوة وتوحيد الواقع مع المثال على هذا الصعيد إلا بتطوير خطابنا الديني وإبراز مضمونه الإنساني والحضاري. وذلك لأن هذا الخطاب في أحد أطواره ومستوياته كان يمارس التبرير والتسويغ لتلك المفارقة الحضارية التي يعيشها واقعنا العربـــي والإسلامي. وإن تجاوز هذه المفارقة، يتطلب العمل على بلورة خطاب حقوقي إسلامي، يرفض كل أشكال التجاوز والانتهاك لحقوق الإنسان الخاصة والعامة، ويبلور ثقافة اجتماعية عامة، تُعلي من شأن الإنسان وتحث الناس بكل فئاتهم وشرائحهم على احترام آدمية الإنسان وصيانة كرامته والحفاظ على مقدساته. وإن صيانة حقوق الإنسان في الفضاء الاجتماعي، بحاجة إلى نظام الحرية والديموقراطية. لأنه لا يمكن أن تصان حقوق الإنسان بعيداً عن الحريات السياسية والديموقراطية. وإن ضمان الحقوق الأساسية للإنسان، بحاجة إلى نظام، ينظم العلاقات، ويضبطها بعيداً عن الإفراط والتفريط. فلا حقوق للفرد والمجتمع، بدون مرجعية عُليا ينتظم تحت لوائها ومظلتها الجميع. فلا يمكن أن تصان الحقوق، حينما تنتشر الفوضى، ويغيب النظام وذلك لأن كل متواليات هذا الغياب تنعكس سلباً على واقع حقوق الإنسان في المجتمع.

لذلك نجد أن المجتمع الذي يعاني من حروب داخلية أو أهلية، لا يتمكن من صيانة حقوق الإنسان فيه. وذلك لأن مفاعيل غياب النظام تحول دون احترام الإنسان وصيانة حقوقه. ولعل في مقولة الإمام علي بن أبـــي طالب التالية إشارة إلى هذه المسألة: (لا بد للناس من أمير بَرٍّ أو فاجر يعمل في أمرته المؤمنون، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء، ويقاتل به العدو، وتؤمن به السبل، ويؤخذ به

للضعيف من القوي حتى يستريح بَرٌّ أو يستراح به من فاجر). والدعوة إلى النظام لضمان الحقوق، لا تشرع بطبيعة الحال إلى الاستبداد والحكم المطلق. لأن هذا بدوره أيضاً يمتهن الكرامات ويدمر نظام الحقوق في المجتمع.

من هنا نصل إلى حقيقة أساسية وهي: أن النظام الذي يكفل الحريات للمجتمع، هو النظام القادر على صيانة حقوق الإنسان. ولا يمكن أن نصل إلى هذه الحقيقة، إلا بحيوية وفعالية اجتماعية تنتظم في أطر ومؤسسات وتعمل وتكافح لخلق الحقائق في واقعها، وتفرض ظرفاً جديداً، بحيث تكون صيانة حقوق الإنسان من الحقائق الثابتة في الفضاء الاجتماعي.

إننا دون تغيير واقعنا الاجتماعي، لن نتمكن من خلق نظام سياسي يصون الحريات والحقوق. من هنا تنبع أهمية العمل الاجتماعي والثقافي المتواصل، باتجاه تنقية واقعنا الاجتماعي من كل رواسب التخلف والانحطاط، ومقاومة كل الكوابح التي تحول دون التنمية والبناء الحضاري. إن حيويتنا الاجتماعية وفعلنا الثقافي المتميز والنوعي من الروافد الأساسية لبلورة قيم حقوق الإنسان في فضائنا الاجتماعي والثقافي. فلا يكفينا أن تكون النصوص الدينية حاضنة لحقوق الإنسان ومشرعة لها وإنما لا بد من العمل والكفاح لسن القوانين واتخاذ الإجراءات وخلق الوقائع المفضية جميعاً إلى صيانة حقوق الإنسان.

وعليه فإننا نشعر بأهمية أن يتجه الخطاب الديني إلى مسألة حقوق الإنسان، ليس بوصفها مسألة تكتيكية أو مرحلية، وإنما بوصفها جزءاً أصيلاً من التوجيهات الإسلامية والمنظومة الدينية. لذلك ينبغي أن يتجه هذا الخطاب إلى الإعلاء من شأن هذه المسألة، وتنقية مفرداته ووقائعه من كل الشوائب التي لا تنسجم والحقوق الأساسية للإنسان.

فالإنسان بصرف النظر عن منبته الأيديولوجي أو انتمائه المذهبي أو القومي أو العرقي، يجب أن تحترم آدميته وتصان حقوقه. وأي فهم

لأية قيمه من قيم الدين، لا تنسجم وهذه الرؤية، هو فهم مشوب وملتبس، ولا يتناغم والقيم العليا للدين.

فالإسلام بكل قيمه ومبادئه ونظمه وتشريعاته، هو حرب ضد كل العناوين والعناصر التي تنتقص من قيمة الإنسان أو تنتهك حقوقه. فهي قيم من أجل الإنسان وفي سبيله، ولا يمكن بأية حال من الأحوال أن يشرع الإسلام لأي فعل أو سلوك يفضي إلى انتهاك حقوق الإنسان.

لذلك كله نستطيع القول: إن الانتهاكات المتوفرة في المجالين العربـــي والإسلامي لحقوق الإنسان، هي وليدة الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تمارس كل أنواع الظلم والعسف والقهر لبقاء سلطانها الاستبدادي، والإسلام بريء من هذه الانتهاكات. وإن المحاولات التي يبذلها علماء السلطان لسبغ الشرعية على تجاوزات السلطة الاستبدادية، لا تنطلي على الواعين من أبناء الأمة، ولا تحسب بأي شكل من الأشكال على الإسلام مبادئاً وقيماً ومثلاً عليا. والإصلاح الديني المنشود، هو الذي يتجه إلى العناصر التالية:

1. تحرير المجال الاجتماعي والثقافي والسياسي من كل أشكال الهيمنة وانتهاك الحقوق وتجاوز ثوابت الدين القائمة على العدل والحرية والمساواة.
2. تنقية الثقافة الدينية السائدة، من كل رواسب التخلف السياسي والانحطاط الثقافي والأخلاقي. فلا يمكن أن تكون ثقافة دينية أصيلة، تلك الثقافة التي تبرر الظلم أو تسوغ التعذيب أو تشرع للعسف وانتهاك الحقوق والحريات العامة للإنسان.
3. بناء المجال السياسي والثقافي في الأمة، على أسس العدل والحرية والمساواة وصيانة حقوق الإنسان. فالمهم أولاً ودائماً أن يكون واقعنا بكل مستوياته منسجماً ومقتضيات الإسلام ومثله العليا.

4. تحرير العلاقات وأنماط التواصل بين مختلف المكونات والتعبيرات، من كل أشكال التمييز والتهميش والإقصاء بدعاوى ومسوغات دينية أو فكرية أو سياسية. وبناء العلاقة بين هذه التعبيرات على أساس الجوامع المشتركة ومقتضيات الشراكة والمسؤولية المتبادلة.

وهذا يتطلب تطوير علاقتنا المنهجية والمعرفية بالنصوص الإسلامية، وتجسير الفجوة بين مؤسساتنا ومعاهدنا العلمية ومصادر المعرفة الإسلامية الأساسية. وذلك من أجل إنتاج ثقافة إسلامية أصيلة ومنفتحة ومتفاعلة مع مكاسب العصر والحضارة.

وهذا بطبيعة الحال، ليس سهل المنال، وإنما هو بحاجة إلى جهود فكرية ومؤسسية متواصلة، لتنقية المجال السياسي والثقافي والاجتماعي من كل مظاهر الأنانية والآحادية والاستبداد.

وإن مشروع النهضة الوطنية على الصعد كافة اليوم، بحاجة إلى وعي وثقافة دينية جديدة، تتصالح مع الحرية وحقوق الإنسان، وتنبذ العسف والظلم بكل مستوياته ودوائره، وتتفاعل على نحو إيجابي مع التنوع والتعددية، وتقطع نفسيا ومعرفيا مع الرؤية الآحادية التي لا ترى إلى قناعاتها وتتعامل معها بوصفها الحقائق المطلقة.

والفكر الديني المعاصر ينبغي أن لا يكون منعزلا أو بعيدا عن قضايا الحرية وحقوق الإنسان ونقد الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله.

فالإسلام لا يشرع للظلم والاستبداد، بل يدعو المسلمين إلى رفض الظلم ومقاومة الاستبداد ونشدان المساواة والعدل في كل الأحوال والظروف.

ولعلنا لا نبالغ حين القول: إن التحدي الأكبر الذي يواجه البلدان العربية والإسلامية اليوم، هو في قدرة هذه الدول والبلدان على تجسير الفجوة بين الواقع والمثال فيما يرتبط بحقوق الإنسان. لأن الكثير من الأزمات والمآزق التي تواجه هذه البلدان، هي من جراء تراجع مستوى

حقوق الإنسان في هذه الدول. ولا ريب أن هذا التراجع له تأثيرات سلبية عميقة على مختلف صعد ومستويات الحياة.. لهذا فإن صيانة الأمن الثقافي والاجتماعي والسياسي، لا يمكن تحقيقه بدون صيانة حقوق الإنسان. كما أن بوابة الاستقرار الاجتماعي والسياسي في كل هذه الدول، هي احترام حقوق الإنسان وصيانتها ومنع أي تعدي عليها.

لهذا فإننا نستطيع القول، وبلغة لا لبس فيها، أن شكل وطبيعة المستقبل الذي ينتظر دولنا العربية والإسلامية، مرهون إلى حد بعيد على قدرة هذه الدول على تطوير أنظمتها وواقعها السياسي، باتجاه المزيد من احترام وصيانة حقوق الإنسان.

وإن المهمة الأساس الملقاة على عاتقنا جميعا، هي العمل على تجسير الفجوة وردم الهوة، بحيث تصبح كل حقائق ومتطلبات حقوق الإنسان شاخصة وبارزة في فضائنا الاجتماعي والثقافي.

فلا يمكن أن تتوفر في فضائنا الاجتماعي والوطني، عناصر القوة والقدرة والحيوية، بدون صيانة حقوق الإنسان. لهذا فإن جسر العبور إلى القوة بكل تجلياتها والحيوية بكل تمظهراتها، هو الإصرار على صيانة حقوق الإنسان وتجسير الفجوة على هذا الصعيد بين الواقع والمثال والمأمول.

وفي الختام: فإن الناس أفرادا وجماعات، تتمايز عن بعضها في طريقة التعامل مع حقوقها وحريتها. فالمجتمعات الحية هي التي تقبض على حقوقها وتدافع عن حريتها. أما المجتمعات الميتة، فهي التي تفرط بحقوقها وحريتها. لذلك جاء في الحديث الشريف [ليس من ابتاع نفسه فأعتقها كمن باع نفسه فأوبقها].(27).

الهوامش

1. السيد محمد حسين فضل الله – في آفاق الحوار الإسلامي المسيحي – ص 4 – الطبعة الثالثة – دار الملاك – بيروت 2005م.
2. سورة آل عمران، الآية 91.
3. سورة العنكبوت، الآية 20.
4. سورة سبأ، الآية 46.
5. سورة البقرة، الآية 159.
6. سورة الحج، الآية 8.
7. سورة فصلت، الآيات 33 – 35.
8. سورة مريم، الآيات 30 – 32.
9. سورة الكهف، الآية 29.
10. سورة الغاشية، الآية 22.
11. سورة يونس، الآية 99.
12. سورة الأنفال، الآية 53.
13. سورة البقرة، الآية 30.
14. سورة الإسراء، الآية 70.
15. سورة الحج، الآية 65.
16. سورة القصص، الآية 68.
17. الدكتور محمد فتحي الدريني، دراسات وبحوث في الفكر الإسلامي المعاصر، الجزء الأول، ص 44، دار قتيبة للطباعة والنشر، دمشق 1988م.
18. المصدر السابق، ص 47.
19. سورة النساء، الآية 79.
20. السيد محمد حسين فضل الله، تفسير من وحي القرآن، المجلد الأول، ص 137، . دار الزهراء، الطبعة الثالثة، بيروت 1985م.
21. سورة البقرة، الآية 27.
22. الحسن الديلمي، إرشاد القلوب، ج 1، ص 183.
23. المصدر السابق.
24. عبد الواحد الآمدي التميمي، غرر الحكم ودرر الكلم، المجلد الأول، مؤسسة الأعلمي، الطبعة الأولى، بيروت 1987م.
25. الشيخ محمد باقر المجلسي، بحار الأنوار، ج 54، ص 232، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1983م.
26. سورة البقرة، الآية 44.
27. محمدي الريشهري، ميزان الحكمة، المجلد الثاني، ص 353، الدار الإسلامية، لبنان.

التنمية وجدليات الحرية

تتفق جميع النظريات والمذاهب الاقتصادية حول ضرورة توفير جميع الضرورات الاقتصادية، للمستهلك (الفرد والمجتمع) وصولا إلى تحقيق مرحلة الإشباع المادي عن طريق الخدمات والسلع التي تنتجها الدولة أو تستوردها إلى المواطنين.

ولكن هذه النظريات والمذاهب تختلف في وسائل تحقيق هذه الضرورات فكل النظريات تسعى إلى الوصول (على المستوى العملي) إلى مجتمع الوفرة أو الرفاهية.. ولكنها تختلف في طرق الوصول إلى هذا المجتمع المثالي (اليوتوبـــي) وما نريد قوله في هذا المجال، هو في استخدام المؤشرات الكمية، لقياس مدى التطور الاقتصادي الذي حصل في أي مجتمع بشري.

وحتى تتضح هذه المسألة نقول أنه مع بداية الاستقلال الذي حصلت عليه بلدان العالم العربـــي والإسلامي بدأت الدوائر الأكاديمية الغربية في تطوير حقل التنمية وتهدف هذه الدوائر من هذا التطوير، الترويج للمفاهيم والطرائق الغربية في البناء الاقتصادي والتنمية. وخلاصة هذه المفاهيم والطرائق أن تحقيق التنمية في البلدان العربية والإسلامية، لا يمكن أن يتأتى أو يتحقق إلا إذا حذت هذه البلدان حذو الدول الغربية وأتبعت نموذجها التنموي. وبتعبير آخر أن النهج الوحيد للدخول في عالم التنمية، لا يمكن أن يكون إلا غربياً مما يعني أن شرط التنمية هو الإقتداء والالتزام بالوصفات الغربية في المشاريع الإنمائية المختلفة.

وبهذا تحاول الدول الغربية الإبقاء على الدول النامية نامية إلى الأبد حيث تعتمد في تنمية هياكل الدولة ومؤسساتها المختلفة على النموذج

التنموي الغربي.. مما يربط مصير هذه العملية بما تمنحه إياها الدول الغربية وبالطبع لا تمنحها هذه إلا بالقدر الذي يحافظ على تبعيتها الاقتصادية وإلحاقها الحضاري بها.

وفي الإطار العربي والإسلامي بدأت النخب السياسية والاقتصادية بممارسة هذه العملية واستعارت نفس الأدوات والمعايير والمؤشرات المستخدمة في النموذج التنموي الغربي.. فبدت التنمية وكأنها عملية ميكانيكية بحتة، وتجلت هذه الحقيقة في مؤشرات التنمية المستخدمة حتى أضحت المتغيرات الكمية هي المقياس والمعيار من قبيل نسبة سكان المدن للريف وعدد المدن التي يزيد عدد سكانها على حد معين، ونسبة العمال الصناعيين للعدد الإجمالي للقوة العاملة ومستوى دخل الفرد وما أشبه.. وللتوضيح دعنا نلتفت إلى الكثير من بلدان العالم العربي والإسلامي التي تعطينا نموذجاً صارخاً يوضح عدم فعالية المؤشرات المستعملة في قياس عملية التنمية.. فقد تمكنت هذه الدول وبفضل متغيرات اقتصادية ليست ثابتة أن تبتاع نتائج التنمية ومظاهر التطور الاقتصادي. وبهذا أصبحت هذه الدول اعتماداً على المؤشرات الكمية الآنفة الذكر عصرية ومتطورة أو على الأقل في دربها لتصبح عصرية وحديثة.. ولكن إذا أخذنا جوهر العملية التنموية ومضمونها بعين الاعتبار نجد أن غالبية هذه الدول مازالت تعيش في العالم النامي.

وتأسيساً على هذا نقول: أن عملية التنمية السليمة لا تبدأ بالمظاهر والمؤشرات الكمية، وإنما تبدأ بالمضمون والجوهر وهو الإنسان. فبدون أن يتطور الإنسان في ثقافته ونظرته وعقليته تبقى عملية التنمية ظاهرية - شكلية - مزيفة لا تعكس الواقع بأمانة.

فمربط الفرس في مشروع التنمية هو الإنسان والنظام القيمي الذي يتحكم فيه على المستوى الشخصي والاجتماعي.. وهذا يعني أن البداية الحقيقية لمشروع التنمية تبدأ وتعتمد على تفعيل القدرات الذاتية

للمواطنين وتوظيفها بما يخدم التطلعات التنموية للمجتمع.

فلا تنمية شاملة ومستدامة، بدون فك القيود أمام المواهب والطاقات والكفاءات الوطنية للمشاركة في هذا المشروع المفتوح على كل التعبيرات والإمكانات. ولا يمكن أن ننجز هذا بدون الديمقراطية والإصلاحات السياسية النوعية التي تشرك جميع المواطنين بصرف النظر عن منابتهم العرقية والقومية والدينية في مشروع البناء والعمران.

ولا ريب أن حبس الحريات وتقييدها، والتضييق التعسفي على القوى الوطنية والتعبيرات المجتمعية، يساهم بشكل كبير في ضياع الاستقرار السياسي والاجتماعي، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تنجح مشروعات التنمية في ظل غياب الاستقرار السياسي والاجتماعي. فالاستقرار شرط التنمية، ولا استقرار (بالمعنى الحضاري والدائم) بدون الحرية والديمقراطية، لذلك كله فإن شرط التنمية توفر الحريات العامة، وتوفر الظروف الذاتية والموضوعية لكي تمارس كل قوى الوطن وتعبيراته دورها ووظيفتها في مشروعات البناء والتنمية. والتنمية الشاملة بحاجة دائما إلى جرعات كبيرة من الحرية، حتى يتم تقويم الاعوجاج، ومراقبة الأداء، ومحاسبة المقصرين، وتحفيز الهمم صوب التطلعات العليا، وكفاح دائم لاجتثاث أسباب الضعف والتراجع والتأخر. وإن أي تفريط بأي مفردة من مفردات الديمقراطية، سينعكس سلبا على مسيرة التنمية. فالديمقراطية هي الشرط العميق والجوهري، الذي ينبغي أن يتوفر (ثقافة وآليات عمل ومراقبة ومحاسبة) لنجاح مشروعات التنمية. وذلك لأن التعسف الداخلي وشيوع حالة الاستبداد والديكتاتورية، يقضي على كل الحوافز التي تدفع الأفراد والجماعات إلى تطوير أدائهم الاقتصادي والعملي، وتبرز من جراء ذلك جملة من الكوابح والموانع التي تشتت الطاقات وتبعثر الجهود. ولهذا نجد أن هناك علاقة طردية بين الحالة السياسية وهجرة العقول المفكرة. إذ أن الدول والأمم التي تسودها

أنظمة ديكتاتورية واستبدادية تزداد لديها ظاهرة هجرة العقول والأدمغة المفكرة. كما أن الدول الديمقراطية والتي تعيش وضعا سياسيا مستقرا على قاعدة الديمقراطية وصيانة حقوق الإنسان، تتحول إلى دولة مستقطبة وجاذبة إلى الطاقات والمواهب والقدرات بكل مستوياتها وتخصصاتها.

فالمشروعات السياسية التي تقصي الديمقراطية من فضائها، وتحارب آليات التداول السلمي للسلطة، وتمتهن كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، فإن دورها التاريخي يتجسد في وأد الطاقات والقدرات ومحاربة الإبداعات الإنسانية، والتماهي مع كل أشكال الحكم الديكتاتوري والاستفراد بالرأي والقوة، حتى ولو حملت هذه المشروعات يافطات ديمقراطية، وتنادي في شعاراتها ومنابرها الإعلامية والسياسية بقيم تقدمية وحضارية. فالمشروع السياسي الذي لا يثق بخيارات شعبه، ويحتقر مضامين الديمقراطية السياسية، فإن مآله الأخير، هو ممارسة كل أشكال القمع والاستبداد والعنف لاستمرار حكمه وسلطته. فالاستبداد لا يخلق تنمية، وإنما نموا مشوها ومرتبطا على نحو هيكلي بمراكز قوى دولية تزيد من فرص التبعية والهيمنة. لذلك فلا تنمية مستديمة وشاملة، بدون ديمقراطية، تدفع الجميع إلى ممارسة أدوارهم ووظائفهم في هذه الملحمة الوطنية المقدسة. فالمجتمع المسلوب الإرادة، الذي لا يمارس أي دور إلا بأمر، ولا ينتهي عن شيء إلا بنهي، لا يمكنه أن ينجز تنمية مستدامة. لأن التنمية كمشروع مجتمعي، بحاجة إلى مجتمع حر، حيوي، يعتز بكرامته ويدافع عنها. ويمارس حريته، ويشعر بضرورة حضوره وشهوده. وبكلمة أن الديمقراطية هي مولد تاريخي للتنمية والتطور والتقدم الشامل.

كما ينبغي القول في هذا الصدد: أن المؤشرات الكمية لقياس درجة التطور والتنمية الاقتصادية في مجتمع ما، لا تعكس حقائق الاقتصاد

بشكل سليم. لهذا من الضروري تأسيس مؤشرات نوعية لقياس درجة التطور الاقتصادي. وفي تقديرنا أن الإنسان هو الرأسمال الحقيقي لأي عملية تنموية واقتصادية لذلك من المناسب أن يكون مؤشر قياس التنمية ودرجة التطور الاقتصادي في المجتمعات الإنسانية هو التنمية البشرية بعناصرها الكاملة ومتطلباتها الضرورية. وبهذا نتمكن ونحن في بداية الألفية الثالثة، من تأسيس قياسات نوعية وكيفية لقياس مدى التطور الاقتصادي في مجتمعاتنا حتى نبدأ مشوار البناء الاقتصادي القائم على الحقائق النوعية الدامغة لا الكمية الواهمة. ولا يمكن أن تدب الحياة في مشروعات التنمية ومؤسسات الفعل الاقتصادي، بدون إصلاح سياسي، يعيد الاعتبار للقواعد الاجتماعية الواسعة، عبر توسيع دائرة مشاركتها واحترام وصيانة حقوقها ومأسسة الإدارة السياسية، بحيث لا تكون حكرا على فئة أو شريحة أو نخبة. حينما تبدأ عجلة الإصلاح السياسي بالدوران، حينذاك ستبدأ أيضا تدب الحياة في أوصال الحقل الاقتصادي في المجتمع. فلا نهوض اقتصادي بدون إصلاحات سياسية، فهي بوابة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والتجارية. فالعديد من الظواهر المرضية في الجسم الاقتصادي للكثير من بلداننا العربية والإسلامية، ناتجة من غياب الحريات السياسية، التي تسمح للأحزاب والنقابات والقوى الحية في المجتمع، بمراقبة الأداء ومحاسبة المقصرين أو المسببين لتلك الظواهر المرضية والمعرقلة للتطور الاقتصادي.

ويبدأ الإصلاح السياسي، بمحاربة كل أشكال الفساد السياسي، وتوسيع القاعدة الاجتماعية للسلطة السياسية، وتطوير أطر المشاركة السياسية ومستوياتها، وتنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع بمؤسساته المدنية والسياسية والثقافية والاقتصادية. هذه هي الخطوات الضرورية لأية عملية إصلاح سياسي. وفي تقديرنا أن القيام بهذه الخطوات، سيعزز من ثقة المجتمع بسلطته السياسية، وسيسمح لجميع

القوى بالمشاركة الفاعلة في البناء والتطوير، وهذا بحد ذاته سينعكس إيجابا على كل مشروعات وخطوات التنمية الوطنية.

إن التنمية الشاملة في مجالنا العربي والإسلامي، لا يمكن أن تتحقق على أكمل وجه، وتؤتي ثمارها، بدون حريات سياسية، تمتص احتقانات الواقع، وتستوعب بطريقة حضارية تناقض الحياة السياسية الوطنية وتبايناتها. وإن النظام السياسي الذي يقفز على هذا الواقع على أمل أن يحقق مكاسب اقتصادية وتنموية، دون أن يدفع ثمنها السياسي، فإنه في نهاية المطاف سيصطدم بالعديد من العقبات والمشاكل التي ستعرقل من مشروع التنمية وتحبطه. وفي المقابل أيضا نستطيع القول، أن الديمقراطية بكل مؤسساتها ومجالاتها وآلياتها، لا يمكنها أن تتطور وتتجذر في المحيط الاجتماعي، إلا إذا أسندت بتنمية اقتصادية متطورة، تستوعب كل الشرائح والفئات، وتمتص إشكاليات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، وتوفر نظاما تضامنيا مع كل الفئات الضعيفة في المجتمع. وقد قيل أن الذين لا يملكون خبزهم لا يملكون أصواتهم.

فلا تنمية موصولة بدون ديمقراطية، كما أنه لا ديمقراطية حقيقية وفعالة، بدون تنمية اقتصادية مستديمة ومقتدرة.

من هنا فإن التحديث الاقتصادي السطحي والهش، لا يفضي إلى ديمقراطية، وذلك لأن هذا التحديث سطحي وقسري، فيعمق الفروقات بدل أن يردمها، ويجذر التفاوت بدل أن يستوعبه، كما أن الديمقراطية الشكلية والفوقية، لا تفضي إلى تنمية موصولة، بل تزيد التجاذبات والمساجلات السياسية في الدائرة المغلقة التي لا تؤدي إلا إلى المزيد من المماحكات والسجالات، كما أنها لا تخلق تفاعلا خلاقا وتواصلا ديناميا بين المجتمع بقواه ومؤسساته ومشروعات التنمية والتطوير الاقتصادي. وبالتالي فإن العلاقة بين التنمية والديمقراطية، علاقة جدلية ومعقدة ومتشابكة، وكل طرف يحتاج إلى الطرف الآخر ويغذيه، ولا يمكن أن

تنجز انطلاقة حضارية جدية بدونهما معا. فإن المجتمعات دائما تحتاج إلى الأمن الاقتصادي والمعيشي وهذا لا يتحقق بدون تنمية اقتصادية موصولة. كما أن المجتمعات بحاجة إلى أمن سياسي ومجتمعي وهذا لا ينجز بدون الحريات العامة والديمقراطية بكل آفاقها وآلياتها. وهذه العملية المتكاملة بين الديمقراطية والتنمية، بحاجة إلى كتلة تاريخية وحلف اجتماعي كبير، يأخذ على عاتقه توفير عوامل التكامل وأسباب القدرة على تجاوز كل العقبات التي تحول دون التكامل. "وإن التجربة الإنسانية أثبتت أن الديمقراطية هي الإطار الصحيح للتنمية. وأن ما زعم بأنك لا تستطيع أن تحصل على خبز إلا إذا كان عندك نظام غير ديمقراطي، ثبت فشله لأن - في الواقع - الأنظمة السلطوية لم تستخدم خلال الخمسين سنة الأخيرة لتحقيق التنمية ولإعطاء الناس الخبز، إنما استخدمت لملء جيوب الحكام بملايين الملايين، التي هربت إلى سويسرا، أنظر إلى كل الأنظمة التي استعملت هذه الحجة، كلها انتهت - في النهاية - ليس إلى إعطاء الخبز للشعب ولكن إلى إعطاء الملايين للسلطة الحاكمة، وعلى ذلك أنا أرفض رفضا باتا التفرقة بين الحقوق"(1)

فالحقوق تتكامل مع بعضها وتتداخل، بحيث أنه لا يمكن استخدام سياسة المقايضة. فكل حق مسنود من الحق الآخر، وأي خلل أو انتهاك لحق من الحقوق الأساسية، فإنه يؤدي إلى خلل في النظام الحقوقي بأسره، وهذا ينعكس بدوره على مجمل النظام السياسي والاجتماعي. فالتنمية بحاجة إلى استقرار سياسي وأمني واجتماعي، وتبقى الديمقراطية هي سبيل نيل هذا الاستقرار. لذلك فالتنمية بحاجة إلى الديمقراطية، حيث أنها توفر المناخات الملائمة لانطلاق مشروعات التنمية ولاحتضانها من قبل قوى المجتمع ومؤسساته السياسية والاقتصادية والمدنية: وإن إعطاء الأولوية لبناء البنية التحتية للتنمية، وإرجاء عملية الإصلاح السياسي، لا يؤدي إلى نتائج إيجابية كبيرة، وذلك لأن البنية التحتية

لمشروعات التنمية، تحتاج منذ اللحظة الأولى لبناء سياسي مفتوح على طاقات الشعب ويتفاعل مع حاجاته وطموحاته السياسية. لذلك فإن تأجيل الديمقراطية، تحت مبرر عدم استعداد الشعب إلى الديمقراطية أو إعطاء الأولوية لأي مشروع اقتصادي أو اجتماعي آخر، يفاقم من الأزمة والاحتقانات السياسية والاجتماعية الخطيرة. فـــ "مسألة تأجيل الحرية السياسية والاقتصادية فهي قضية تتعلق بالشرف الإنساني أكثر مما تتعلق بالسياسة، فعندما تختلط مياه الشرب بمياه المجاري، فهل نرى تأجيل إيجاد حل لذلك تحت أي شعار ولأي سبب حتى ولو لدقيقة واحدة؟ إن تأجيل إعطاء الفرد حقوقه السياسية والاقتصادية لعدة ساعات تعني في المقابل إعطاء بعض الناس الوقت نفسه لسرقة حقوقه وتحويله لعدو شرس أو إضافة بشرية تعسة"(2) وإن تنمية بلا حريات منطق سياسي يفضي إلى المزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية، لأنه منطق أشبه بوضع البقرة خلف المحراث، فلا تنمية حقيقية بدون حريات تكفل للجميع حقوقهم وكرامتهم، وتعزز فرص التسامح والمشاركة النوعية، وتزيل الكثير من الالتباسات والهواجس، التي تحول دون مشاركة جميع القطاعات والفئات في مشروعات التنمية والبناء الوطني. فالديمقراطية هي البوابة الكبرى للتنمية والاستقرار السياسي والمجتمعي. فلا يمكن أن تتحقق الأهداف الوطنية في التنمية الشاملة والعدالة والأمن، بدون ديمقراطية تفسح المجال لكل القوى والتعبيرات في المشاركة في اجتراح التجربة الوطنية وبلورة خياراتها العملية للوصول إلى تلك الأهداف الوطنية. ولقد أثبتت التجارب والدول الديمقراطية، "قدرتها على التطور والتكيف مع طموحات الشعوب وحاجاتها المتجددة، تعبيرا عن قدرتها النسبية على استمرار عملية التنمية الشاملة المستدامة واحترامها لثوابت الشعوب، بسبب تمثيلها لآراء مواطنيها ومصالحهم بشكل متجدد عبر العصور والأجيال. ويعود تقدم الدولة الديمقراطية

واستمرارها بالدرجة الأولى إلى تجديد الدولة الديمقراطية لقياداتها السياسية والمهنية والاجتماعية، وتجديد رؤيتها وتوسيع خياراتها بسبب وجود الحرية وبفضل الحراك السياسي والاجتماعي وتداول السلطة، ونتيجة لوجود المشاركة السياسية الفعالة في اتخاذ القرارات العامة الملزمة"(3) فالديمقراطية بما تعني من ثقافة وآليات انتخابية ودستورية وقوى مجتمعية منتظمة في إطار دستور ديمقراطي، هي شرط لازم لنجاح المشروعات التنموية في مجالنا العربـــي والإسلامي. وفي هذا الإطار لا بد من الإدراك، أن وجود رؤية تنموية سليمة، بدون إرادة سياسية تترجم هذه الرؤية إلى إستراتيجيات للعمل والممارسة، لا يعالج الواقع بل يزيده تدهورا وتأزما. ولا ريب أن توفر الإرادة السياسية الفعالة، مرهون إلى حد بعيد إلى وجود نظام سياسي واجتماعي ديمقراطي، يحفز الجميع للمشاركة، ويضمن لهم حقوقهم، ويصون مكتسباتهم. فلا تنمية مستديمة بدون ديمقراطية تحقق الإرادة السياسية النزيهة المتجهة صوب توفير كل مستلزمات ومتطلبات النجاح في مشروعات التنمية الشاملة.

وأن التنمية ليست مشروعاً أحادياً أو خياراً ذا نزعة واحدية، بل هي مشروع متكامل وسياق متماسك، يسعى بخططه وبرامجه المختلفة، إلى تنمية جميع المصادر والثروات والعناية بجميع الجوانب والحقول.

فالمشروع التنموي ليس خاصاً بالاقتصاد أو السياسة فحسب، بل هو مشروع يتجه إلى جميع جوانب الحياة الاجتماعية لتنميتها وتطويرها وفق الخطة المرسومة.. فلا يمكن مثلا الفصل بين اقتصاد المجتمع ومستوى التعليم فيه، كما لا يمكن الفصل بين السياسة التنموية وقضية توزيع الدخل القومي مثلاً. كما أن مشروع التنمية ليس مشروعاً اقتصادياً أو تجارياً متجهاً لمصلحة النخبة الاقتصادية والمالية فحسب، بل هو مشروع كامل يلبـــي متطلبات كل القطاعات والشرائح الاجتماعية.. وبهذا فأن هدف التنمية الأساسي ليس مراكمة الآلات والمعدات التكنولوجية أو

تكوين رأسمال ضخم خارج الدورة الإنتاجية الوطنية.. أن هدف التنمية يتجسد في بناء الإنسان وبلورة طاقاته وصقل مواهبه، وإنضاج إمكاناته الذهنية والفنية. فكل الخطط والمشاريع التنموية بحاجة إلى الإنسان عملا وعقلا. لذلك من الطبيعي أن تتجه هذه المشاريع إلى الإنسان.. وهذا التوجه التنموي هو ما ينسجم ومنظومتنا العقدية ونظرتنا إلى الأشياء والإنسان.

وينبغي القول في هذا المجال أن القوى الغربية تسعى جاهدة إلى تحويل عالمنا العربي والإسلامي، إلى بؤرة محكومة تاريخياً بالتخلف والتقهقر الحضاري، وذلك بالترويج للمشاريع والخطط المنسجمة وبيئات تلك القوى والسعي إلى ربط العالم العربي والإسلامي هيكلياً بهذه الأنماط والمشاريع ذات الجذور والمصلحة الغربية.

أن النمط التنموي الذي يسعى الغرب إلى تعميمه، لا يحمل استحقاقاً واحداً من التجربة.. ذلك أنه لم يكن يوماً نظرية سابقة للتطور الاقتصادي الغربي.. أن نظرية التنمية الاقتصادية لم تكن سابقة عن التطور الفعلي في الولايات المتحدة الأمريكية فهي توصيف لاحق.

وهكذا في إطار تعميم النظريات التنموية الغربية، ينسى التاريخ وينسى الإنسان لتبقى المسألة حبكاً على نظريات الغرب المجهولة حلولاً لأزماتنا التنموية والاقتصادية. فليس قدر العالم العربي والإسلامي أن يبقى متخلفاً اقتصادياً، لاهثاً وراء الحلول الوهمية حيث الضياع الكامل في شتات من المدارس كلها تنظر إلى اقتصادات الأطراف على أساس الجبرية التاريخية.

لهذا فأننا بحاجة إلى وقفة نستنهض فيها وعينا الذاتي وننظر إلى التنمية من منظار ينسجم وخصائصنا الذاتية وظروفنا الاقتصادية. ومن دون هذه الوقفة ستنطبق علينا حتماً الدائرة المفرغة في تحليل المشكل التنموي لعالمنا العربي والإسلامي. ولا يمكن للإنسان الفرد والجماعة، أن ينخرط على نحو إيجابي في مشروعات التنمية والعمران، إلا إذا

تغيرت ثقافته ومفاهيمه وتصوراته. لذلك فإن التغيير الثقافي، بمعنى العمل على تصحيح مفاهيم الإنسان وتصوراته عن الوجود والحياة والتقدم والعمران، هو الخطوة الأولى في مشوار التنمية وإصلاح الممارسات القائمة على الصعيدين الفردي والجمعي. لذلك فلا تنمية شاملة ومستدامة، بدون ثقافة مسئولة، تصيغ تصورات الإنسان وقناعاته، وتحمله مسئولية نوعية في مسيرة الحياة والمجتمع، وتحفز همته صوب النشاطات البناءة والخلاقة. لهذا نجد في كل التجارب الإنسانية، التي استطاعت أن تحقق قفزات نوعية في التنمية والتطور. أن هذه القفزات سبقتها عملية تصحيح وإصلاح ديني واجتماعي وثقافي. بحيث يعاد تشكيل وعي الإنسان الفرد والجماعة، حتى يبقى مؤهلا للانخراط الفعال في مشروعات البناء والتنمية. فلا يمكن على مستوى التجربة الغربية، أن نفصل بين حركة الإصلاح الديني والتطور الهائل الذي شهدته هذه التجربة على المستويات المادية والعلمية والتكنولوجية. فجذور التقدم الهائل الذي أنجزته التجربة الغربية، نجدها في حركة الإصلاح الديني في غرب أوروبا. فعملية الازدهار والرخاء والرفاه، تجد جذورها في تلك المفاهيم والقيم والتصورات، التي أخرجت الإنسان من متاهات ودهاليز الضياع والتردد والعبثية، وأدخلته في مضمار الجدية والبناء والمشاركة الإيجابية والفعالة في عمليات التنمية والتطور والتقدم. فتنامي القدرات الإنتاجية والتنظيمية والعلمية في أي مجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بنوعية الثقافة السائدة. لذلك فإن التطلع إلى التقدم، يتطلب ممارسة إصلاح اجتماعي - ثقافي، بحيث تسود ثقافة العمل والحرية والمسئولية، بدل ثقافة الكسل والخمول والجبرية والقدرية.

إن مشوار التنمية الشاملة، يبدأ حينما نستطيع تجاوز كل القواعد الفكرية والثقافية المسئولة عن إدامة كل حالات السكون والتراجع والتخلف.

لذلك نستطيع القول: أن التراجع الحضاري يبدأ، حينما تضمحل الثقافة المسئولة، وتتلاشى قيم العمل والكسب الحضاري. فبمقدار هذا الاضمحلال والتلاشي، يتم التراجع والتأخر. فكلما تقلصت الثقافة المسئولة، تقلصت إمكانية التقدم، وبدأت مسيرة التراجع والتقهقر الحضاري. من هنا فإن الثقافة بما تتضمن من قيم ومبادئ وآليات عمل، هي المهاد الضروري، لانطلاق مشروعات التنمية الشاملة. والعلاقة جد عميقة بين الثقافة والتنمية، إذ أنه لا تنمية بدون ثقافة جديدة تسود في المجتمع وتحركه نحو تطلعات التنمية، كما أنه لا ثقافة حية بدون محيط مجتمعي فاعل وديناميي.

فالتنمية لا تأخذ معناها وأبعادها الحقيقية، إلا بحضور العنصر البشري في السياسات والأهداف والوسائل أيضا. فلا تنمية بلا إنسان، كما أن الإنسان هو وسيلتنا الفعالة، لإنجاز الغايات وتنفيذ المشروعات. وإن الإنسان هو بؤرة الاهتمام في المشروعات التنموية، وهو صانعها وغايتها ووسيلتها في آن. وأي تجاوز لهذه الحقيقة، فإنه يعني على المستوى الفعلي، بذل وصرف الكثير من الإمكانات والطاقات، دون إحداث نقلة نوعية وحقيقية في الفضاء العربـــي والإسلامي. وذلك لأنها مشروعات أقصت الإنسان من تخطيطها وبرامج عملها، لذلك فإنها قد تنجح في تطوير الجوانب المادية والفنية في هذه الدول، إلا أنه تطوير سيعتمد في كل شيء على الأيدي الأجنبية، دون أن تتمكن الأيدي الوطنية من تشغيلها أو الاستفادة منها على المستويين الاقتصادي والفني. والتنمية هي عبارة عن عملية تطوير لكل حقول الحياة، بحيث تشمل القيم الاجتماعية وأساليب الإنتاج والأنظمة السياسية والاقتصادية. وبالتالي فإن التنمية هي عبارة عن عمليات مستديمة لبلورة الطاقات الخلاقة وتفجير كفاءات المواطنين والعمل على توفير كل أسباب التقدم وعوامل الحياة الأفضل. فالتنمية لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية

والمادية فحسب، بل هي تستوعب كل مجالات الحياة، وتتطلع إلى إزالة معوقات التقدم في كل هذه المجالات. لذلك فإن التجدد الذاتي وتشجيع حركة الإبداع والاجتهاد والمبادرات الخلاقة، ومحاربة الجهل والأمية والعوز والفقر، وتحرير الفكر من معوقات التجديد والاجتهاد. كل هذا من صميم عملية التنمية وفق المنظور الحضاري.

لذلك نستطيع القول: إذا كانت التنمية نهج حياة وعملية بعث حضاري شامل، فإن الديمقراطية والحريات السياسية تأتي في طليعة الشروط التي ينبغي أن تتوفر حتى تؤتي عمليات التنمية ومشروعاتها ثمارها المرجوة وتحقق آفاقها المنشودة. وذلك لأن عملية التنمية إذا فقدت شرط الحرية، أي إذا كان مشروع التنمية، يقاد من قبل نخبة سياسية مستبدة، تقصي الآخرين، وتهمش كفاءات الوطن، فإن مآل هذا المشروع، هو أنه سيتحول في أحسن الفروض إلى مشروع للإنماء وليس للتنمية. وذلك لأن النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي تدافع عنه هذه النخبة وتعتبره نموذجها النهائي، لا يفضي إلى الإبداع وفسح المجال القانوني والسياسي، لكي تساهم كل طاقات الوطن في هذه المشروعات. وبالتالي فإن هذه النخبة المستبدة، تحاول عزل هذه المشروعات عن القاعدة الاجتماعية الواسعة، حتى لا تلتزم بتوفير متطلبات هذا المشروع السياسية والثقافية. لذلك فإننا نجد في العديد من البلدان ذات الأنظمة المستبدة، أن مشروعات التنمية، كأنها جزر معزولة عن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام. فالاخفاقات العديدة التي منيت بها الكثير من مشروعات التنمية في المجالين العربـي والإسلامي، نابع في تقديرنا من غياب الحريات، الذي يؤدي إلى غياب البعد السياسي والاجتماعي الداعم لهذه المشروعات. فأضحت المشروعات التنموية بمثابة الأفكار والقرارات المفروضة من أعلى، دون أن تكون لها جذور حقيقية في المجتمع.

وإقصاء الإنسان من العملية التنموية، يعني الاستمرار في الحاجة إلى الأجنبي في كل شيء. وليس من التنمية في شيء تطوير حاجاتنا إلى الأجنبي أو أن تكون كل المشروعات والمؤسسات والمصانع تدار بأيدي غير وطنية، وذلك لأنها ستبقى مشروعات أجنبية في كل شيء ما عدا التمويل والأرض.

والبعد البشري في التنمية يعني الأمور التالية:

1 – إعادة الاعتبار إلى الإنسان ومتطلباته وحاجاته للمشروعات التنموية. فهو المقياس الوحيد في سلامة المشروع، كما أنه معيار تحديد سلم الأولويات، وهو الذي يحدد المضامين الثابتة لهذه المشروعات والخطط التنموية. فمشروعات التنمية كما تلحظ الأبعاد المادية والفنية، ينبغي لها أيضا أن تلحظ الأبعاد الإنسانية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وما أشبه.

2 – العناية بالمكونات الخلفية لمشروعات التنمية: فالثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي، كلها مكونات إنسانية لها تأثير مباشر في العملية التنموية. وأي قفزة في المشروعات المادية أو الاقتصادية البحتة، دون سبقها بتطوير في العملية التعليمية والمستوى الثقافي والحضاري، فإنها ستكون قفزة غير محسوبة النتائج، وقد تكلف البلد الذي يقدم على هذا التصرف الكثير من إمكاناته المادية. لذلك نجد أن المشروعات التنموية التي تتبناها بعض الدول، تسبب آثارا اجتماعية وثقافية خطيرة، كالتفكك الأسري والمزيد من الاغتراب النفسي والاجتماعي، وذلك كله يرجع في تقديرنا إلى أن هذه الدولة، أقدمت على تأسيس بعض المشروعات، من دون النظر أو العناية بالمكونات الثقافية والحضارية والتعليمية للمجتمع. فالتنمية لا تتحقق دفعة واحدة، وإنما هي عمل إنساني متواصل، يتراكم مع بعضه البعض، حتى يصل بجهود كل الأطراف والمكونات إلى المستوى التنموي المنشود. والتنمية قبل أن

تكون مصانع ومنشآت اقتصادية ضخمة، هي سياسات وإستراتيجيات واضحة، تشرك كل المواطنين (كل من موقعه) في هذه العملية. وتغييب أي قطاع أو مكوّن، فإنه ستكون له آثاره السلبية الواضحة على المشروعات التنموية. وذلك بفعل غياب بعض الأبعاد الفعلية، التي ينبغي أن تلحظها الخطط أو المشروعات التنموية.

فالتنمية الشاملة لا يمكن أن تنجز على الصعيد الواقعي، إلا بتطوير خطط ومشروعات تنمية الموارد البشرية، حتى يتوفر الكادر البشري القادر على إنجاز مقولة التنمية الشاملة في الواقع الخارجي.

3 - إن مقياس التطور والتقدم، ليس امتلاك الموارد الطبيعية فقط، أو استيراد أحدث تقنيات العصر، وإنما المقياس الحقيقي، هو مقدار البناء العلمي والأخلاقي للإنسان. فكلما تطورت أساليب تنمية قدرات الإنسان وطاقاته، أصبح المجتمع أقرب إلى التطور والتقدم. فالبناء الإنساني هو الذي يحدد مستوى التقدم في المجتمع.

ويخطأ من يعتقد أن سبيل التقدم، هو استيراد التكنولوجيا، والتغافل عن مشروعات التنمية البشرية. لأن هذا السبيل يزيد من حالات التبعية، ويقضي على كل الإمكانات والمبادرات المتجهة صوب البناء والاكتفاء الذاتي. وإن الارباكات المنهجية والعملية، التي تعانيها العديد من التجارب التنموية في البلدان العربية والإسلامية، ترجع إلى غياب المعايير الواضحة الخاصة بنسق أو أنساق التطور الاجتماعي والاقتصادي. ولا ريب أن تنمية الموارد البشرية من المعايير التي نتعرف من خلالها على مستوى التطور وتجاهه ومساره. فلا بناء اقتصادي وتطوير اجتماعي، إلا بتنمية بشرية، فهي الجسر الوحيد والفعال، الذي يؤهلنا كمجتمعات لتحقيق البناء الاقتصادي والتطوير الاجتماعي. وأي بناء اقتصادي بدون تنمية بشرية، فإن مآله الأخير هو الاعتماد الكلي على الآخرين سواء في المواد والمسائل الفنية أو الإدارة. وهذا لا شك يسبب الإرهاق لميزانية

الدول، ويجعلها تصرف الأموال الطائلة على منشآت ومؤسسات اقتصادية، لا تستفيد منها استفادة فعلية في مسارها الاقتصادي والاجتماعي.

من هنا ينبغي أن نحجم جميعا، عن القيام بالممارسات والسلوكيات التي تبعدنا عن الإنسان في العملية التنموية. ونعيد الاعتبار إلى مفهوم التنمية البشرية، ونبحث في تاريخنا وتقاليدنا وواقعنا عن مكوناته ووسائله وروافده، ونعمل على تنشيطها وبث الروح في أوصالها، حتى تشترك جميع القطاعات في احترام القيم الاجتماعية والاقتصادية الحاضنة لهذا المفهوم وروافده الإنسانية. والحرية هي التي تهيأ الأرضية والظروف السياسية والمجتمعية، لكي تمارس كل القوى والتعبيرات وظائفها وأدوارها في البناء والتنمية. وأخطاء المسيرة والممارسة تعالج بالمزيد من تأكيد قيم الحرية والديمقراطية في الفضاء الاجتماعي ومفردات مشروعات التنمية الشاملة، وبدونها تتكالب المشاكل، وتتفاقم الأزمات، وتتضخم السلبيات، دون وجود إرادة الحل والمعالجة. و" لعله من النافل القول أن المحروم من الحرية هو – بالذات – من لا يستطيع احترام حرية الآخرين، فهو إذ ينتهكها، يعبر عن واقع موضوعي تماما: فقدانه الشعور بالحرية. وعليه، كلما أمكنه أن يتمتع بحرية الرأي، كلما مال إلى احترام حق الآخرين في الرأي والاختلاف. وظني أن ذلك إنما يحصل متى قام الاجتماع السياسي والمدني على قواعد الديمقراطية ومتى نجحت هذه في حماية حق الجميع في القول الحر غير المقيد بما يسمى في لغة السياسة بالخطوط الحمراء"(4) فالتنمية في جوهرها، هي البحث عن كيفيات مناسبة للتطور الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، ومساءلة السائد ونقده وصولا إلى الرؤية الصائبة والبرنامج المناسب والمنسجم وخصوصيات اللحظة والواقع المجتمعي. وكل هذه الأمور لا تتأتى وتستقيم إلا بالحرية والديمقراطية، فهي بوابة التنمية وإحدى غاياتها في آن. "وإن حركة

التنمية تتوقف على توفر مجموعة من الشروط النفسية والثقافية: نفسيا، يجب توفر شروط ثلاثة لكي يتأتى توجيه الطاقة الاجتماعية نحو تطوير المحيط الاجتماعي والمادي: (1) توجه سلوك أفراد المجتمع نحو الإنتاج، بنوعيه الفكري والمادي. و(2) قدرة الأفراد على تأجيل، وكبح جماح، الرغبة في الاستمتاع الفوري بالوفرة المادية بحيث يتم إعادة استثمار جزء من الثروة الناتجة لتسريع عملية التنمية، وتحسين مهارات وإمكانيات الإنتاج. و(3) الاعتقاد الراسخ بالقيمة الإيجابية للقدرات الإبداعية والخلاقة. ثقافيا، لا بد من توفر عدد من الشروط الثقافية الاجتماعية لكي تتاح الفرصة للقدرات النفسية لتأخذ مداها، وفي مقدمتها: (1) قيام احترام متبادل بين أفراد المجتمع، متمثل بموقف الأفراد المتسامح تجاه الاختلافات في التفسيرات النظرية والأولويات العملية. و(2) وجود نظام سياسي يسمح بالمشاركة السياسية والنقد البناء ويوفر آليات للتصحيح الذاتي. و(3) تطوير منظومة قانونية فعالة وعادلة، تكتسب احترام الأفراد، و(4) ظهور حركة فكرية وعلمية ناشطة"(5) فالتنمية وفق هذا المنظور، لا تتم بمعزل عن الجوانب المجتمعية الأخرى. وإنما هي بحاجة إلى مشاركة جميع الجوانب والطاقات في هذا المشروع الحضاري والإنساني. وجهود التطوير والتنمية التي تغفل الجوانب الثقافية والاجتماعية، لا تنجز تقدما حقيقيا وإنما تكديسا واستهلاكا لسلع الحضارة وأشيائها المادية.

ولا تنمية قابلة للاستمرار، إلا بالمزيد من إبداع وتطوير وسائل تنمية الموارد البشرية، فهي خيارنا الذي ينبغي أن نعمل جميعا من أجل اجتراح وسائل جديدة لإنجازه.

الهوامش

1. عمرو عبد السميع، أحاديث الحرب والسلام والديمقراطية، كتاب (الديمقراطية)، ص 162، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة 1998م.
2. المصدر السابق، ص (206 – 207).
3. مجلة المستقبل العربي، العدد 267، ص 12، (5 – 2001).
4. عبدالإله بلقزيز، في البدء كانت الثقافة – نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية، ص 56، أفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، بيروت 1998م.
5. مجلة منبر الحوار، فصلية لحوار الأفكار والثقافات، العدد (34)، ص 97، السنة التاسعة، خريف 1994م.

الخاتمة

في التعامل مع حقوق الإنسان

تعددت النصوص والمواثيق الدولية والإقليمية، التي توضح حقوق الإنسان، وتتالت الإعلانات من مختلف المواقع الأيدلوجية والثقافية والسياسية، التي تبرز رؤيتها وتصورها لشرعة حقوق الإنسان. ولكن وفي مقابل هذا التعدد والتتالي. ازدادت طرق انتهاك حقوق الإنسان، وتنوعت صور تجاوز هذه الحقوق سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات.

وأضحت مجتمعاتنا من جراء ذلك، تعيش مفارقة مذهلة هذا الصعيد. نصوص راقية ورائعة وجميلة توضح حقوق الإنسان، ووقائع وصور سياسية واجتماعية يندى لها الجبين، تنتهك فيها كل هذه المواثيق والإعلانات المنادية بصيانة حقوق الإنسان. ولجوئنا إلى جمال النصوص وروعة المواثيق، لا يغير من الواقع السيئ على هذا الصعيد.

لذلك فإن المؤسسة الكبرى التي تتوجه إلينا جميعا هي كيف نردم الهوة والفجوة بين النص والواقع، بين المواثيق والوقائع، بين الأقوال والأفعال، بين المقولات الأيدلوجية والثقافية، والممارسات السياسية والإدارية.

وبإمكاننا أن نحدد الخطوات التي تساهم في ردم الفجوة في النقاط التالية:

1- طالب بحقوقك: فلا يمكن أن تردم الفجوة، إلا بأن يتحرك أبناء المجتمع للمطالبة بحقوقهم.. فلو عمل كل إنسان على المطالبة الدائمة والملحة بحقوقه، فإن قدرة المجتمع على ردم الفجوة، ستكون أقوى وأكثر

فعالية.. لذلك نجد أن المسافة تكون طويلة بين القول والفعل على مستوى حقوق الإنسان، في تلك المجتمعات التي لا تطالب بحقوقها، أو لا تسعى لتطوير آليات حفظ مكاسبها وحقوقها.

إننا نعتقد أن المجتمع الذي يطالب بحقوقه، ويلح عبر الوسائل المدنية والمشروعة للمطالبة بها، هو الذي يقبض على حقوقه، ويعيش في رحابها وبركاتها. أما المجتمع الصامت والخامل والذي لا يطالب بحقوقه، فهو سيعيش القهقرى، ولن يتمكن من القبض على حقوقه.

فالحقوق بكل مستوياتها، بحاجة إلى وعي دائم بها، ويقظة مستمرة للحفاظ عليها وتطويرها.. من هنا أهمية نشر الوعي الحقوقي بين أفراد المجتمع بكل فئاتهم وشرائحهم، حتى تتوفر لديهم إمكانية المطالبة بحقوقهم العامة، ويحافظوا على كل مكاسبهم على هذا الصعيد.

فالمجتمعات الحية والفاعلة، هي القادرة على نيل حقوقها أو الحفاظ عليها. أما المجتمعات الميتة والراكدة فإنها لن تتمكن من الحفاظ على حقوقها فضلا عن المطالبة بها وتذليل العقبات أمام امتلاكها.. فالمجتمعات التي نالت حقوقها العامة، هي تلك المجتمعات التي طالبت بحقوقها وعملت من أجلها، ونشرت الوعي الحقوقي بين أفرادها للحفاظ عليها.

فالوعي بالحقوق هو الذي يقود إلى نصرة هذه الحقوق. وبالوعي والنصرة تتطور مفاهيم وحقائق حقوق الإنسان في المجتمعات الإنسانية.

وينقل التاريخ أنه قبل البعثة النبوية الشريفة بعشرين عاما دخل رجل من قبيلة زبيد مكة، وعرض بضاعته للبيع فاشتراها منه العاص بن وائل، وحبس عنه حقه فاستعدى عليه الزبيدي بعض بطون قريش فأبوا أن يعينوه، فأوفى على جبل أبـــي قبيس المشرف على الكعبة، فصاح بأعلى صوته:

يا آل فهر لمظلوم بضـــاعته ... ببطن مكة نائي الدار والنفـــر

ومحرم أشعث لم يقض عمرته ... يا للرجال وبين الحجر والحجر

إن الحرام لمن تمت كـــرامته ... ولا حرام لثوب العاجز القذر

فأثارت هذه الأبيات حمية رجال قريش، فقام الزبير بن عبد المطلب، وعزم على نصرته، وأيده في ذلك آخرون، فاجتمعوا في دار عبد الله بن جدعان فتعاقدوا، وتعاهدوا على أن لا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم، ممن دخلها من سائر الناس، إلا قاموا معه وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته. ثم مشوا إلى العاص بن وائل فانتزعوا منه سلعة الزبيدي وردوها إليه.

وسميت قريش هذا الحلف بحلف الفضول، وشارك النبي الأكرم (ص) فيه وروي عنه قوله {لقد شهت في دار عبد الله بن جدعان، حلفا ما أحب أن لي به حمر النعم، ولو دعيت به في الإسلام لأجبت}.

فلو صمت الزبيدي لضاعت حقوقه. ولو تخلف الواعون عن نصرته لتعمم الظلم والاضطهاد.. لهذا فإن المطالبة الدائمة بالحقوق، هي طريق نيلها والقبض عليها.

"ولا شك في أن مشاركة الرسول (ص) في هذا الحلف، وقوله المأثور في مدحه، يعبران عن تأييد الإسلام لكل سلوك قويم يمارسه البشر انطلاقا من فطرتهم التي فطرهم الله عليها، وتبنيه لكل قيمة خيرة تكتشفها عقولهم، وتتمخض عنها تجربتهم، لأن الإسلام في الواقع، لم يأت إلا لتدعيم كرامة الإنسان التي أودعها الله فيه ولضمان حقوقه، ودعوته إلى ممارستها، وحمايتها من تجاوز الغاشمين وظلم المستكبرين الذين يريدون العلو على الناس والفساد في الأرض". (راجع كتاب المنهاج، حقوق الإنسان في الإسلام، تأصيل ومقارنة، ص 45، مجموعة من الباحثين).

والتجارب التاريخية لكل الأمم والشعوب، تثبت لنا، أن صيانة حقوق الإنسان، وبناء المجال العام وفق مقتضياته، لم يبنى أو تصل إليه المجتمعات المتقدمة، إلا بالتأصيل والوعي والمطالبة المستديمة، ومحاصرة كل

بؤر التعدي على الحقوق، وتحفيز الناس للدفاع عن حقوقهم وتجسيدها في المجالين الخاص والعام.

2- التربية الديمقراطية: فسيادة حقوق الإنسان في المجال العام، ليس ادعاءا يدعى، وإنما هي مرحلة تبلغها الأمم والمجتمعات بعملها وكفاحها وسعيها الحثيث في هذا السياق.

ولا ريب أن التربية الديمقراطية، وإشاعة ثقافة الحرية والحقوق، من الروافد الأساسية لبلوغ مرحلة سيادة قيم حقوق الإنسان في المجال العام. من هنا تنبع أهمية أن تسود هذه التربية وآلياتها كل مؤسسات وأنشطة المجتمع، وذلك حتى يتشبع أبناء المجتمع بهذه القيم، ويتدرب الجميع على أسس الحوار والتعددية وصيانة حقوق الإنسان.

والتربية الديمقراطية بحاجة إلى جهود متراكمة، حتى تفضي في المحصلة النهائية، إلى أن تصبح هذه القيمة جزءا من النسيج الاجتماعي والثقافي. وذلك لأنه على حد تعبير (عما نوئيل كانت): ثمة اكتشافان إنسانيان يحق لنا اعتبارهما أصعب الاكتشافات: فن حكم الناس، وفن تربيتهم.

فالطريق إلى التربية الديمقراطية، ليس معبدا أو سهلا، وإنما هو ملئ بالصعوبات والعقبات والمشاكل. وإصرار أبناء المجتمع على هذا الخيار، وسعيهم الحثيث لتجاوز كل الصعاب، هو السبيل لإنجاز هذا المفهوم في الفضاء الاجتماعي. وعليه فإن كل واحد فينا، يتحمل مسؤولية مباشرة في هذا المشروع، بحيث يثقف نفسه ثقافة ديمقراطية، ويتعامل في كل دوائر محيطه وفق مقتضيات ثقافة الحرية والحقوق، ويشيع أجواءهما في دوائر حركته المتعددة.

حقوق الإنسان

وقضايا الحرية والتنمية

تعلمنا التجارب السياسية والحضارية، على أن صيانة حقوق الإنسان والدفاع عنها وحمايتها من كل المخاطر والتحديات، يساهم في نجاح مشروعات الحرية والتنمية في المجتمع. بمعنى أن صيانة حقوق الإنسان يقرب كل المجتمعات بصرف النظر عن أيدلوجيتها من نجاح كل مشروعاتها في الحرية والديمقراطية والتنمية. وإن التجارب السياسية والحضارية، التي لا تحترم حقوق الإنسان ولا تحميها، هي تجارب تعاني الإخفاق والفشل في مشروعات البناء والتنمية. وإن التجارب التي تصون حقوق الإنسان، وتحترم كل متطلبات هذه الحقوق، هي تجارب قادرة على بناء تجربتها السياسية على أسس صلبة ومتينة، فصيانة حقوق الإنسان تقرب التجارب السياسية من عوامل النجاح والاستقرار وإنهاء كل مستلزمات الانسداد السياسي. لذلك فإن صيانة حقوق الإنسان واحترام آدمية الإنسان وحقوقه الذاتية والمكتسبة، هي من عوامل النجاح والاستقرار في كل تجربة سياسية وحضارية. وعلى العكس من ذلك تماما نتمكن من القول: إن تجارب السياسية التي تهمل حقوق الإنسان وتتعدى عليها وتنتهكها، هي تجارب ستعاني الكثير من الإخفاقات والمشاكل السياسية. لذلك نتمكن القول باطمئنان تام، على أن صيانة حقوق الإنسان ستفضي إلى نتائج سياسية واجتماعية، تزيد من التلاحم الاجتماعي والشعبي، وتبني استقرارها السياسي على أسس صلبة ومتينة. وعليه نصل إلى هذه النتيجة السياسية المذهلة، وهي أن صيانة حقوق الإنسان وتوفير كل متطلبات الدفاع عن كل الحقوق الإنسانية، تؤدي إلى قدرة المجتمع للدفاع عن نفسه من كل المخاطر والتحديات. والكتاب الذي بين يديك - عزيزي القارئ - هي محاولة لإعادة الاعتبار لحقوق الإنسان، ودعوة كل المؤسسات السياسية إلى احترامها وتقديرها وحمايتها.

صدر للمؤلف أيضاً:



ISBN: 978-614-02-1709-6

أطباف للنشر والتوزيع



جميع إصداراتنا